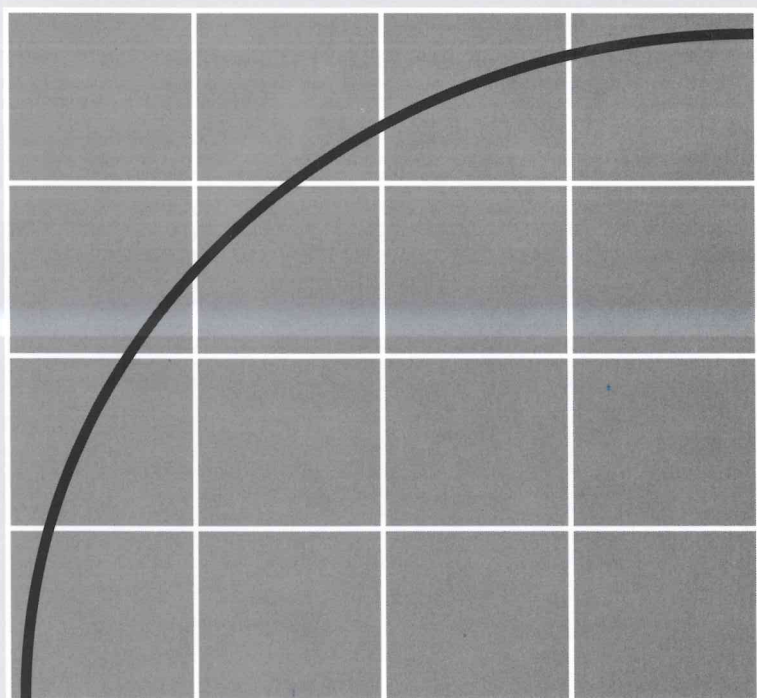


المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد السنوي 2015



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: سلام صلاح)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2016 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2016 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم جزئي من:



فلسطين للتنمية
Palestine For Development

تقديم

بهذا العدد تكون المؤسسات الثلاث القائمة على إصدار المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي قد أتمت 11 عاماً (2005-2015) من الشراكة المثمرة في هذا المضمار (ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اعتباراً من العدد الأول وسلطة النقد الفلسطينية اعتباراً من العدد الثالث). وإذ تشكل البيانات التي تزودها سلطة النقد وجهاز الإحصاء مادة أساسية في "المراقب"، فنحن مهتمون بتطوير هذه الشراكة وتطويرها لتشمل مجالات أخرى، بما فيها الاستدامة والتقييم والتطوير، وبخاصة في مجال المحتوى التحليلي للنشرة. وننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع الذين شاركوا في إعداد "المراقب" على مدى الفترة الماضية، ونخص بالذكر الأطقم الحالية في المؤسسات الثلاث الذين نتطلع معهم للعمل على تطوير "المراقب" ومحتواه التحليلي لخدمة احتياجات المهتمين من صناع قرار وباحثين بشكل أفضل.

وهذه مناسبة أيضاً لتقديم الشكر والعرفان لجميع الجهات التي دعمت وتدعم "المراقب" بالتمويل، مما مكننا من الحفاظ على استمراريته، ونأمل أن يستمر الدعم في المستقبل، بما يساعد ليس فقط في استمرار الإصدار وإنما أيضاً في تطوير المضمون.

عزام الشوا
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

نبيل قسيس
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
1	1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد
1	2-1 بنية الناتج المحلي الإجمالي
3	3-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي
5	صندوق 1: أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة والفرص أمام العالم العربي
9	2- سوق العمل
9	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
13	2-2 البطالة
15	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
16	4-2 الأجر وساعات العمل
17	5-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
19	3- المالية العامة
20	1-3 الإيرادات العامة والمنح
23	2-3 النفقات العامة
24	3-3 الفائض/العجز المالي
25	4-3 تراكم المتأخرات
26	5-3 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)
27	6-3 الدين العام الحكومي
28	صندوق 2: موازنة السلطة الوطنية 2015 و 2016: تواضع الطموح وتواضع الأداء
30	4- القطاع المصرفي
30	1-4 جانب الأصول (الموجودات)
33	2-4 جانب المطلوبات
36	3-4 مؤشرات أداء المصارف
37	4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض
38	5-4 نظام المدفوعات
40	6-4 الانتشار المصرفي
40	7-4 مؤسسات الإقراض المتخصصة
41	8-4 بورصة فلسطين
44	صندوق 3: تقرير دولي: الشركات الخاصة في المستعمرات تساهم في استغلال وانتهاك حقوق الإنسان

46	5- مؤشرات الاستثمار
46	1-5 تسجيل الشركات
48	2-5 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية
49	3-5 استيراد الإسمنت
49	4-5 تسجيل السيارات
50	5-5 النشاط الفندقي
51	صندوق 4: اقتصاد إسرائيل: فقر وسط الرخاء ورضى وسط البؤس!
52	6- الأسعار والقوة الشرائية
52	1-6 أسعار المستهلك وتطور القوة الشرائية
54	2-6 أسعار المنتج والجملة
54	1-2-6 الرقم القياسي لأسعار الجملة
54	2-2-6 الرقم القياسي لأسعار المنتج
54	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
54	1-3-6 الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء
55	2-3-6 الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق
56	4-6 الأسعار والقوة الشرائية
57	صندوق 5: مؤشر التنمية البشرية في فلسطين والأردن
58	7- التجارة الخارجية
58	1-7 الميزان التجاري
59	2-7 ميزان المدفوعات
61	3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي
62	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2015

الملخص التنفيذي

الاتفاق الجاري منها نحو 95%، والباقي للاتفاق التطويري. هذا يعني أنّ الرصيد الكلي للموازنة (على الأساس النقدي، بعد المنح والمساعدات) حقق فائضاً بمقدار 342 مليون شيكل خلال العام، وقد استخدم هذا الفائض لتسديد جزء من ديون الحكومة تجاه المصارف. الصورة تختلف بشكل جوهري عند أخذ الأرقام على أساس الالتزام. إذ عند أخذ إجمالي المتأخرات على الحكومة خلال العام (نحو 2,828 مليون شيكل) بالاعتبار، فإنّ فائض الموازنة على الأساس النقدي يتحول إلى عجز على أساس الالتزام يبلغ 2.5 مليار شيكل تقريباً (أو 5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية). أخيراً، بلغ الدين العام على الحكومة الفلسطينية نهاية 2015 نحو 9.9 مليار شيكل (نحو 20% من الناتج المحلي)، أكثر من نصفه عبارة عن دين محلي. ويجب التنويه أنّه عند إضافة المتأخرات إلى ديون الحكومة المختلفة فإنّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تقترب من 40% وهو السقف المحدد في القانون (انظر المراقب عدد 37).

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة 6.7% خلال العام 2015 لتصل إلى نحو 12.6 مليار دولار. ونتج هذا عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة بمقدار 19%. بالمقابل ارتفع إجمالي الخصوم بمقدار 6.7%، حيث بلغت قيمة المكون الأهم فيها، أي ودائع الجمهور، نحو 9.6 مليار دولار. ومن الملفت للنظر أنّ نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات هبطت من 2.5% إلى 2.1% بين العامين 2014 و2015. أمّا صافي أرباح البنوك فقد انخفض بمقدار 11.9 مليون دولار بين العامين ليصل إلى 133.9 مليون، وهذا على الرغم من أن الفرق بين معدل الفائدة على القروض وعلى الودائع (وهو المصدر الأساسي لأرباح البنوك) بين العامين ارتفع بشكل طفيف على كافة العملات المستخدمة عدا على الشيكال.

مؤشرات الاستثمار: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2015 نحو 1,524 شركة، وهذا أعلى بنسبة 2.3% (34 شركة) مقارنة مع العام 2014. وبلغت إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2015 حوالي 273 مليون دينار أردني. وهذا أعلى بنسبة

يعالج هذا العدد من "المراقب" التطورات في أبرز المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2015 والرابع منه. ويتركز هذا الملخص التنفيذي على التغيير خلال العام مقارنة بالعام السابق فقط، بالإضافة إلى عرض مختصر لمحتويات الصناديق:

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 7,722 مليون دولار خلال العام 2015 (أسعار 2004)، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.5% مقارنة مع العام 2014. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً طفيفاً (بمقدار 0.5%) بين العامين. أما بالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2015 نحو 9,190 مليون دولار بالأسعار الثابتة، مما يعني أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2015 بلغ 119% من الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 19%).

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 917 ألف في عام 2014 إلى 963 ألف عام 2015. وتوزع العاملون حسب مكان العمل على 59.5% في الضفة الغربية و28.8% في قطاع غزة، و11.7% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدّل البطالة في فلسطين من 26.9% خلال عام 2014 إلى 25.9% في عام 2015. من جهة أخرى، انخفض متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة بحوالي 3.1% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 61.9 شيكل في عام 2015 مقارنة مع معدل أجر قدره 63.9 شيكل خلال عام 2014.

المالية العامة: استقر صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2015 عند ذات المستوى في العام السابق (نحو 14.3 مليار شيكل). وجاء هذا كحصيلة لانخفاض المنح والمساعدات (29.5%)، مقابل ارتفاع كل من إيرادات الجباية المحلية (13.7%) وإيرادات المقاصة (8.7%). ولقد بلغت نسبة المنح الدولية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح نحو 21.7%. أمّا النفقات العامة فقد بلغت نحو 13.99 مليار شيكل، شكّل

5,855 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 6% فقط، في حين استقطعت استثمارات الحافظة 18.5%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,956 مليون دولار، شكّل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 50.1%. أما رصيد الدين الخارجي على فلسطين فلقد بلغ حوالي 1,649 مليون دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

صندوق 1: أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة والفرص أمام العالم العربي: يقدّم هذا الصندوق عرضاً لأهداف الألفية التنموية وأهم الإنجازات التي حققتها. كما يتطرق إلى النواقص التي اعترت هذه الإنجازات، وأهمها أنّ قسماً كبيراً من التقدم الذي تحقّق على الصعيد العالمي كان في واقع الأمر نتيجة التقدم المضطرد الذي تحقّق في عدد محدود من الدول الكبيرة، وبشكل خاص في الصين. كما لم توجّه أهداف الألفية اهتماماً كافياً لقضايا الاستدامة وحماية البيئة. يتناول الصندوق بعد ذلك مبادرة "التنمية المستدامة 2015-2030" التي تمّ اعتماد أجنحتها من قبل كافة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة لدولة فلسطين (بصفة مراقب). تشتمل هذه المبادرة على 17 غاية إلى جانب 169 هدف متفرع عنها ستعمل دول العالم على تحقيقها في السنوات القادمة. أخيراً يقدم الصندوق عرضاً لدراسة شكّكت في ملائمة أهداف التنمية المستدامة هذه للعالم العربي. ذكرت الدراسة أنّ الدول العربية تعاني من خصوصية مميزة عن مناطق العالم الأخرى، تتمثل في انتشار النزاعات المسلّحة وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين والعمال الأجانب بين سكانه. وتذكر الدراسة أنّ نتائج وآثار هاتين الخاصتين لم تحظيا بالاهتمام الكافي في مبادرة التنمية المستدامة. كما تتساءل الدراسة عن الدور المفترض للدولة في هذه المبادرة، وتشكك في الافتراض الضمني بأنّ الدول تسعى دائماً إلى تحقيق الصالح العام. وتستنتج الدراسة بأنّه ما لم يتم نقاش هذه القضايا بشكل جدّي ومنحها الأولوية التي تستحقها، وما لم يتم دعم ذلك بتأسيس شراكة عالمية حقيقية ملتزمة بمعالجة هذه القضايا، فإنّ أهداف وطموح مبادرة التنمية المستدامة لن يكون أمامها فرص كبيرة للنجاح في المنطقة العربية.

22% مقارنة مع العام 2014. أما الأبنية، فقد تمّ ترخيص 17,586 وحدة سكنية خلال العام 2015 مقارنة مع 16,830 وحدة سكنية في عام 2014. وشهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2015 ارتفاعاً بنحو 24% مقارنة بالعام 2014 (لتصل إلى 1.9 مليون طن)، غالبية بسبب زيادة الكمية الموردة إلى قطاع غزة (376 ألف طن)، بينما الزيادة في استيراد الضفة الغربية كانت نحو 2% (لتصل إلى 1.5 مليون طن).

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.43% خلال العام 2015 مقارنة بالعام السابق. وجاء هذا على خلفية ارتفاع أسعار المشروبات الكحولية والتبغ (10.92%)، وخدمات التعليم (4.98%)، والأقمشة والملابس والأحذية (4.75%)، والأثاث والمفروشات والسلع المنزلية (3.41%)، مقابل انخفاض أسعار المسكن ومستلزماته (5.64%)، وأسعار النقل والمواصلات (1.00%). أمّا فيما يتعلق بالقوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم وأجورهم بعملة الشيكال وينفقون بالشيكال أيضاً فلقد انخفضت بنسبة 1.43% (وهي نسبة التضخم في الاقتصاد). من جهة ثانية، ارتفعت القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار (والدينار) وينفقون هذه الرواتب بعملة الشيكال بنحو 7.15% خلال العام (وهو ما يعادل حاصل طرح معدّل التضخم 1.43% من ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار تجاه الشيكال بنسبة 8.58%).

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع "المرصودة" 4,029.7 مليون دولار خلال عام 2015. وشكّلت كل من واردات وصادرات السلع المرصودة انخفاضاً عن العام السابق بنسب 13.0% و 3.4% على التوالي. أمّا بالنسبة إلى عجز الميزان الجاري في ميزان المدفوعات فلقد بلغ العجز 1,712.9 مليون دولار خلال العام 2015. ويمثّل هذا انخفاضاً في العجز بنسبة 20.3% بالمقارنة مع العجز في العام 2014. ولقد تمّ تمويل عجز الميزان الجاري من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1549.4 مليون دولار. ويتوجب التتويه أنّ فائض الحساب الرأسمالي والمالي يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي: بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية العام 2015 نحو

الاستتكاف ودرجة التساوق مع تحليلات التقرير والتوصية الرئيسية التي خلص إليها.

صندوق 4: اقتصاد إسرائيل: فقر وسط الرخاء ورضى وسط البؤس! يستعرض هذا الصندوق تقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي عن أداء الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى "مؤشر الرفاه" في إسرائيل الذي تصدره المنظمة دورياً. خلاصة التقرير هي أن إسرائيل شهدت في السنوات الـ 13 الماضية واحداً من أعلى معدلات النمو بين دول المنظمة (4% بالمعدل سنوياً)، إلا أن ثمرات هذا النمو لم تتوزع بشكل عادل، ذلك لأن مستويات الفقر وسوء توزيع الدخل في إسرائيل هي من بين الأعلى في دول المنظمة. كذلك ركز التقرير على مشكلة انخفاض الإنتاجية الذي يضع إسرائيل في المرتبة قبل الأخيرة بين الدول. أما فيما يتعلق "بمؤشر الرفاه"، الذي يتكون من 11 مؤشر فرعي، فلقد حققت إسرائيل في غالبية المؤشرات الفرعية أرقاماً أدنى من المتوسط السائد في دول المنظمة الأخرى، إلا أن المفارقة تتبدى في أن مستوى رضى السكان عن حياتهم في إسرائيل هو أعلى منه في الدول الأخرى.

صندوق 5: مؤشر التنمية البشرية في فلسطين والأردن: يستعرض هذا الصندوق بنية "مؤشر التنمية البشرية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً. ويركز الصندوق حصراً على أرقام هذا المؤشر في كل من فلسطين والأردن. ويلاحظ أن ترتيب كلا البلدين على هذا المؤشر انحدر بين 2009 و2014. وبلغ الانحدار 13 مرتبة بالنسبة إلى فلسطين لتحل في المرتبة 113 بين 188 دولة. أما ترتيب الأردن فلقد هبط بمقدار 8 راتب ليحل في المرتبة 80 بين الدول. كذلك يتطرق الصندوق إلى مؤشر التنمية البشرية المرجح بأصعدة "الجنדרه" وأصعدة توزيع الدخل في كلا البلدين.

صندوق 2: موازنة السلطة الوطنية 2015 و2016: تواضع الطموح وتواضع الأداء: يحلل هذا الصندوق الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2015 عبر مقارنة الإيراد والإنفاق الفعلي في مشروع الموازنة مع الأرقام الفعلية التي تحققت في نهاية العام. ويبين أن التقدير كان صائباً تقريباً في كل من صافي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات الجارية، على الرغم من أن أحد بنود الإنفاق، صافي الإقراض، تجاوز المخطط بنحو 45%. كذلك حدث إخفاق في توقع قيمة النفقات التطويرية التي يتم تمويلها تقليدياً من المساعدات الخارجية. كما يدرس الصندوق مشروع الموازنة للعام 2016 الذي تقدمت به الحكومة وتم إقراره في بداية العام. وفي ظل الجمود السياسي والتراجع في النشاط الاقتصادي، انحصرت منطلقات إعداد الموازنة الجديدة كما كانت في السنوات السابقة، في الاستمرار في ترشيد النفقات والتركيز على زيادة الإيرادات المحلية.

صندوق 3: تقرير دولي: الشركات الخاصة في المستعمرات تساهم في استغلال وانتهاك حقوق الإنسان: يقدم هذا الصندوق عرضاً للتقرير الذي نشرته منظمة "هيومن رايتس ووتش" بعنوان "تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين". ويركز الصندوق بشكل خاص على تحليل وتوثيق التقرير للعوامل التي تجعل من الشركات الخاصة التي تنشط في المستعمرات، أو تتعامل معها، شريكاً للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين. فهي تسهم في استدامة المستوطنات (بتوفير فرص عمل وتسدد ضرائب لبلديات المستعمرات)، وتنسفيد من المصادرات غير القانونية للأراضي والموارد الفلسطينية، وترجح من سياسات إسرائيل التمييزية التي تشجع المستوطنات وتفيد الفلسطينيين، بالإضافة إلى انتهاك الحقوق العمالية للفلسطينيين العاملين في المستعمرات. يتوصل التحليل الموثق للتقرير إلى التوصية بأن على الشركات "الكف عن العمل بالمستوطنات أو المساهمة في أي أنشطة تجارية على صلة بها". على أن التقرير يستنكف عن الدعوة إلى مقاطعة منتجات المستعمرات والدعوة إلى إيقاف الاستثمارات أو فرض العقوبات، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول مبررات هذا

1- الناتج المحلي الإجمالي

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

الربع الرابع

1.6% في الضفة الغربية، ونمو بمقدار 20.7% في قطاع غزة (انظر الجدول 1-1).

المقارنة السنوية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.5% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 0.5% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014. تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت 3.3% في قطاع غزة مقابل انخفاض بمقدار 0.2% في الضفة الغربية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2015 بنسبة 3.5% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2015. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحدّد الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 6.1% في الربع الرابع 2015 مقارنة بالربع الرابع 2014. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 2015 ارتفاعاً بمقدار 2.7% (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) مقارنة بالربع الثالث من العام 2015، وارتفاعاً بمقدار 3.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. وتوزّع نمو الدخل الفردي هذا بين انخفاض بمقدار

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2014		2015		
	الربع الرابع	السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	1,874.8	7,463.4	1,852.0	1,959.3	1,921.9
- الضفة الغربية	1,472.1	5,754.3	1,431.6	1,501.5	1,476.3
- قطاع غزة	402.7	1,709.1	420.4	457.8	445.6
ن.م.ج للفرد (دولار)	431.6	1,737.4	423.4	444.7	433.0
- الضفة الغربية	574.8	2,269.3	555.6	578.9	565.5
- قطاع غزة	225.7	971.1	233.9	252.7	243.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967).

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع

كما طرأ انخفاض في حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.2 نقطة مئوية. بالمقابل ارتفعت حصة قطاع الأنشطة المالية والتأمين بشكل طفيف بلغت 0.1 نقطة مئوية. (انظر الجدول 1-2).

هناك تغير في البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2015 والربع المناظر من العام 2014، ويلاحظ انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 1.2 نقطة مئوية، وارتفاع في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 2.7 نقطة.

المقارنة السنوية

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014، فيمكن ملاحظة انخفاض حصة نشاط الزراعة والحراجه وصيد الأسماك بمقدار نصف نقطة مئوية، وانخفاض حصة التعدين والصناعة والمياه والكهرباء (بمقدار 1.4 نقطة)، وانخفاض حصة الخدمات الإدارية والدفاع (0.5 نقطة). في حين ازدادت حصة الإنشاءات (نقطة مئوية واحدة)، وبقيت حصة تجارة الجملة والمفرق وإصلاح المركبات على حالها دون تغيير. ويمثل هذا استمراراً في انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي كما في السنوات الماضية.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2015				2014		النشاط الاقتصادي	
السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة		الربع الرابع
3.3	3.3	3.0	3.5	3.3	3.8	4.4	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
13.4	13.0	13.5	13.4	13.6	14.8	14.1	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	التعدين واستغلال المحاجر
10.5	10.2	10.5	10.6	10.7	11.7	11.4	الصناعات التحويلية
1.6	1.5	1.7	1.6	1.6	1.7	1.5	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.8	0.8	0.8	0.7	0.8	0.8	0.7	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
8.3	10.0	7.6	8.6	7.0	7.3	7.3	الإنشاءات
17.7	17.0	17.1	18.0	18.8	17.7	17.0	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية
1.9	1.9	1.8	1.9	2.0	1.7	1.9	النقل والتخزين
4.0	4.0	4.0	3.9	4.0	3.6	3.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
5.9	5.6	6.2	5.9	5.9	5.9	5.9	المعلومات والاتصالات
19.9	19.6	20.3	19.6	20.0	20.8	19.8	الخدمات
1.0	1.1	0.9	1.0	0.8	0.9	1.0	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
4.3	4.1	4.5	4.3	4.6	5.1	4.2	الأنشطة العقارية والإجارية
1.4	1.5	1.5	1.2	1.4	1.3	1.4	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.7	0.8	0.7	0.7	0.6	0.5	0.4	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
6.7	6.4	6.7	6.7	7.0	7.3	7.0	التعليم
3.2	3.1	3.2	3.1	3.3	3.4	3.4	الصحة والعمل الاجتماعي
0.6	0.7	0.6	0.6	0.4	0.5	0.6	الفنون والترفيه والتسلية
2.0	1.9	2.2	2.0	1.9	1.8	1.8	أنشطة الخدمات الأخرى
12.5	12.4	12.6	12.6	12.6	13.0	13.2	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-2.7	-2.7	-2.7	-2.6	-2.7	-2.3	-2.5	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
7.2	7.3	7.8	7.1	6.7	5.8	6.3	الرسوم الجمركية
8.5	8.5	8.7	8.0	8.7	7.8	8.6	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

3-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول التالي قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكوّنة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2014 والعام 2015. على ضوء المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

جدول 3-1 معادلة الحسابات القومية

مليار دولار	الربع الرابع 2014	عام 2014	الربع الرابع 2015	عام 2015
الاستهلاك الخاص	1.75	6.79	1.78	7.10
الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	0.36	1.42	0.49	1.67
الاستهلاك الحكومي	0.50	2.03	0.56	2.09
الصادرات	0.43	1.46	0.42	1.66
الواردات (-)	(1.12)	(4.23)	(1.24)	(4.80)
الناتج المحلي الإجمالي	1.88	7.46	1.99	7.72

يلاحظ من الأرقام أنّ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتناظرين (بمقدار 6.1%) جاء أساساً من ارتفاع الاستهلاك الحكومي بمقدار 11.7% وارتفاع الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت) بمقدار 28.1%. ولكن انخفاض التصدير (بمقدار 2.2%) وارتفاع الإستيراد (بما يقرب من 11%) أحبط الكثير من الأثر الإيجابي لتلك الزيادات.

يلاحظ من الأرقام أنّ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين المتناظرين (بمقدار 6.1%) جاء أساساً من ارتفاع الاستهلاك الحكومي بمقدار 11.7% وارتفاع الاستثمار (التكوين الرأسمالي الثابت) بمقدار 28.1%. ولكن انخفاض التصدير (بمقدار 2.2%) وارتفاع الإستيراد (بما يقرب من 11%) أحبط الكثير من الأثر الإيجابي لتلك الزيادات.

يعرض الجدول 4-1 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أعلى من التفصيل.

أما على الصعيد السنوي فقد جاء النمو في الناتج المحلي الاجمالي (بمقدار 3.5%) أساساً من ارتفاع الانفاق

جدول 4-1: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار

2015				2014		فئة الاستخدام	
السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة		الربع الرابع
9,190.2	2,332.7	2,411.2	2,269.6	2,176.7	8,819.6	2,244.6	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
6,713.6	1,681.3	1,793.8	1,636.0	1,602.5	6,462.7	1,648.0	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
2,090.4	556.5	524.6	535.6	473.7	2,030.7	498.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
386.2	94.9	92.8	98	100.5	326.2	98.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
1,674.8	491.5	386.2	457.6	339.5	1,415.3	355.1	التكوين الرأسمالي الإجمالي
1,914.3	541.2	448	516.5	408.6	1,641.8	422.5	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
1,487.7	433.7	340.7	405.2	308.1	1,219.3	320	- المباني
426.6	107.5	107.3	111.3	100.5	422.5	102.5	- غير المباني
-239.5	-49.7	-61.8	-58.9	-69.1	-226.5	-67.4	التغير في المخزون
0.0	0.0	0	0	0	0	0	صافي الممتلكات القيمة

2015					2014		فئة الاستخدام
السنة	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة	الربع الرابع	
-3,141.0	-818.6	-874.6	-750.1	-697.7	-2,765.0	-690	صافي الصادرات من السلع والخدمات
1,660.9	418.1	387.5	456.7	398.6	1,461.1	427.4	الصادرات
1,478.3	367.8	341.8	407.4	361.3	1,287.1	387.8	- السلع
182.6	50.3	45.7	49.3	37.3	174	39.6	- الخدمات
4,801.9	1,236.7	1,262.1	1,206.8	1,096.3	4,226.1	1,117.4	الواردات
4,413.4	1,145.6	1,160.9	1,110.3	996.6	3,820.2	1,019.0	- السلع
388.5	91.1	101.2	96.5	99.7	405.9	98.4	- الخدمات
-2.3	-17.1	-0.9	-17.8	33.5	-6.5	-34.9	صافي السهو والخطأ
7,721.7	1,988.5	1,921.9	1,959.3	1,852.0	7,463.4	1,874.8	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2015 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2015 هي الإصدار الأول، أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

استهلاك الأسر بمقدار 3.9% مقابل ارتفاع بنحو 2.9% للإنتفاق الاستهلاكي الحكومي بين العامين. وتوزع الإنتفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2015 بين 73.1% للإنتفاق الاستهلاكي للأسر، و 22.7% للإنتفاق الاستهلاكي الحكومي.

ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي (الاستثمار) بنحو 38.4% بين الربعين الرابع من العام 2015 والرابع 2014. وارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 18.3% بين العامين 2015 و 2014.

ارتفع العجز في صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) بمقدار 18.6% بين الربعين الرابع 2015 والرابع 2014 ليصل إلى 818.6 مليون دولار، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات (بنحو 2.2%) وارتفاع الواردات (بنحو 10.7%) بين الربعين. أما خلال العام فلقد ازداد عجز الميزان بمقدار 13.5%، على الرغم من زيادة الصادرات من السلع والخدمات خلال 2015 مقارنة مع العام 2014 بما يقرب من 13.7%. وجاء هذا نتيجة ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات بنفس نسبة ارتفاع الصادرات تقريبا خلال العام.

تقود دراسة الجدول 1-4 إلى مجموعة من الملاحظات:

✧ أن الإنتفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 17.3% في الربع الرابع من العام 2015. ولقد تم تمويل زيادة الإنتفاق على الإنتاج من فائض الواردات على الصادرات (عجز في الميزان التجاري)، وهو الفائض الذي بلغ 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي. أما على الصعيد السنوي فإن الإنتفاق الاستهلاكي النهائي كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 19% في العام 2015 (بزيادة بنحو نقطة مئوية على العام الذي سبقه). هذا الفائض تمت موازنته أساساً بالواردات التي بلغت 62% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 57% في العام 2014).

✧ توزع الإنتفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الرابع من العام 2015 بين 72.1% للإنتفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و 23.9% للإنتفاق الاستهلاكي الحكومي، في حين ذهب الباقي (4.1%) للإنتفاق المؤسسات غير الهادفة للربح. ولقد شهد الإنتفاق الاستهلاكي الحكومي نمواً بين الربعين المتناظرين بلغ 11.7%، مقابل نمو 2% لاستهلاك الأسر. أما على الصعيد السنوي فلقد ازداد الاستهلاك النهائي بمقدار 4.2%، وجاء هذا نتيجة نمو

صندوق 1: أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة والفرص أمام العالم العربي

مع حلول السنوات الأخيرة من الألفية الماضية تصاعدت الضغوط من مؤسسات المجتمع المدني على أصحاب القرار لاتخاذ إجراءات عملية للقضاء على الفقر واللامساواة والحد من تدهور البيئة على سطح الكرة الأرضية. وتم في السنة الأخيرة من الألفية حدث فريد، إذ اتفقت كافة دول العالم، تحت مظلة الأمم المتحدة، على عدد من الغايات والأهداف، وعلى برنامج عملي لتحقيق هذه الأهداف على أفق 15 سنة، من العام 2000 إلى العام 2015. وأطلق على هذه المبادرة الفريدة اسم "الأهداف الإنمائية للألفية" (MDG's).

رمت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق ثمان غايات على الصعيد العالمي، وهي¹:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تقليل وفيات الأطفال.
5. تحسين الصحة الإنجابية (صحة المرأة أثناء الحمل وبعد الولادة).
6. مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض.
7. ضمان استدامة البيئة.
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

تمثلت فريدة هذه المبادرة الطموحة في أمرين إثنين:

أولاً: أنّ المبادرة تجنبت السقوط في فخ العموميات وعدم التحديد. إذ تم تأطير كل غاية من الغايات الثمانية بعدد محدد من "الأهداف"، كما جرى وضع مؤشرات أداء كمية قابلة للقياس لكل هدف من الأهداف. أي أنّ المبادرة الإنمائية للألفية تتكون من عدد محدد من الغايات (Goals)، والأهداف (Targets)، والمؤشرات (Indicators).

على سبيل المثال، يرتبط بالغاية الأولى (القضاء على الفقر المدقع والجوع) هدفين إثنين: تخفيض نسبة الأفراد الذين يحصلون على دخل يعادل 1.25 دولار أو أقل باليوم بمقدار 50% بين العامين 2000 و 2015. ويتوجب قياس تحقق هذا الهدف بثلاثة مؤشرات: نسبة السكان الذين يحرزون أقل من 1.25 دولار باليوم (مقاساً بمكافئ القوة الشرائية للدولار في العام 1993) من إجمالي السكان (من إحصاءات البنك الدولي) وفجوة الفقر (أيضاً من إحصاءات البنك الدولي) وأخيراً حصة أفقر مجموعة سكانية في إجمالي الاستهلاك.

أمّا الهدف الثاني للغاية الأولى فهو تقليص نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف خلال 15 سنة. وهناك مؤشرات لقياس تحقيق هذا الهدف: نسبة الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم على 5 سنوات ويعانون من نقص الوزن (إحصاءات اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية) ونسبة السكان الذين يحصلون على أقل من الحد الأدنى الضروري من الغذاء (منظمة الغذاء والزراعة الدولية) على الصعيد العالمي.

أمّا الغاية الثانية (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) فتتضمن هدف واحد هو ضمان أن يكون بإمكان كافة أطفال العالم، ذكوراً وإناثاً، فرصة إكمال مرحلة التعليم الابتدائي. وبتوافق هذا الهدف مع ثلاثة مؤشرات كمية تقيس درجة الإنجاز الفعلي لهذا الهدف. وهكذا دواليك لكل غاية من الغايات. وبشكل إجمالي هناك في مبادرة الألفية 18 هدفاً مرتبطاً بالغايات الثمان، بالإضافة إلى 48 مؤشر كمي لقياس درجة تحقق الأهداف والغايات.

ثانياً: أنّ الأهداف الإنمائية للألفية تم تبنيها من كافة الأطراف كسياق للجهود التنموية، بدءاً من حكومات دول العالم، مروراً بالمنظمات الدولية المختلفة، وانتهاءً بالهيئات المانحة للمساعدات الإنمائية. هذا أدى إلى اقحام أهداف الألفية في خطط وبرامج التنمية الوطنية في العديد من الدول الفقيرة، إلى جانب توجيهها لبرامج المساعدات الدولية، سواء الثنائية أم متعددة الأطراف. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تبني المجتمع الدولي لأهداف الألفية كان يتطلب عملياً توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. ولقد قدر البنك الدولي أنّ تحقيق الغايات المذكورة يتطلب زيادة المساعدات من الدول الغنية إلى الفقيرة بمقدار 40-50 مليار دولار بالسنة. وكان من المؤمل أن يتم توفير هذا المبلغ من خلال الغاية الأخيرة من

¹ <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/>

غايات مبادرة الألفية، وهي التي تنص على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية في مجال المعونة الانمائية الرسمية (ODA) وفي تدفقات التجارة والاستثمار العالمية.

الإنجازات

نصت مبادرة الألفية على ضرورة إجراء مراجعات دورية طوعية، على مستوى كل دولة ومنطقة، كل خمس سنوات لضمان سير التنفيذ بشكل سلس لتحقيق الأهداف النهائية مع حلول 2015. وفي واقع الأمر جاءت بعض النتائج أفضل من أفضل التوقعات، إذ تم تحقيق عدد من الأهداف قبل انتهاء سنوات الخطة. ومع حلول العام 2015، تم على سبيل المثال تحقيق الإنجازات التالية:²

- خرج أكثر من مليار إنسان من رقعة الفقر المدقع بين 1990 و 2015. إذ في حين كان نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1.25 دولار باليوم في 1990، انخفضت النسبة إلى 14% فقط في العام 2015. كما انخفضت نسبة سكان الأرض الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف تقريباً خلال الفترة.
- ارتفعت نسبة الأطفال المسجلين بمراحل التعليم الابتدائي في الدول النامية من 83% في 2000 إلى 91% في 2015.
- انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في العالم بمقدار النصف، كما انخفضت حالات وفاة النساء أثناء الولادة من 91 إلى 43 لكل 1000 ولادة خلال فترة الخطة.
- انخفضت الإصابات الجديدة بفيروس الإيدز بنحو 40% بين 2000 إلى 2013، كما انخفض معدل الوفاة بالمalaria بنسبة 58% خلال الخطة.
- حقق العالم هدف تخفيض نسبة الأفراد الذين لا يمكنهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه إلى النصف قبل 5 سنوات من موعد انتهاء الخطة، كما بات بإمكان 320 مليون شخص اضافي يعيشون في الأحياء الفقيرة الحصول على مياه نظيفة ومرافق صرف صحي آمنة.

التدفق المالي

قَدَّر البروفيسور جفري ساكس، وهو الأب الروحي لمبادرة الألفية، الكلفة السنوية لتحقيق أهداف المبادرة بنحو 75 مليار دولار. ولقد تطلب إنجاز أهداف الألفية تدفقات مالية مهمة من الدول المتطورة والغنية إلى الدول الفقيرة. إذ ارتفعت قيمة المعونة الانمائية الرسمية بنسبة 66% بالقيمة الحقيقية بين عامي 2000 و 2014 بحيث وصلت إلى 135.2 مليار دولار بالسنة.

ولكن، على الرغم من توصية الأمم المتحدة بأن تخصص الدول المتطورة نسبة 0.7% دخلها القومي الإجمالي (GNI) كمساعدات سنوية للدول الفقيرة، إلا أن المتوسط العام للمساعدات التي تقدمها 29 دولة غنية (الأعضاء في لجنة مساعدات التطوير (DAC) الملحقة في منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD)) لا يتعدى 0.29% (تبلغ النسبة 0.19% فقط في الولايات المتحدة). هناك بطبيعة الحال بعض الاستثناءات، مثل الدول الإسكندنافية الصغيرة وهولندا التي تجاوزت حاجز 0.7% وأبدت التزاماً أكثر من غيرها في حقل المعونة الانمائية الرسمية.

من مبادرة "الألفية" إلى مبادرة "التنمية المستدامة"

على الرغم من الإنجازات الكبيرة وغير المسبوقة التي حققتها مبادرة الألفية خلال الفترة 2000-2015 على أصعدة تقليص فقر الدخل، وفتح المجال أمام الملايين للحصول على الماء العذب والالتحاق بالتعليم الابتدائي وتخفيض وفيات الأطفال، إلا أن هذه الإنجازات اعتراها مثلبين إثنين:

أولهما، أنّ قسماً كبيراً من النتائج الباهرة التي تحققت على الصعيد العالمي جاءت في واقع الأمر من التقدّم المضطرب الذي تحقق في عدد محدود من الدول الكبيرة. وهذا ينطبق بشكل خاص على أرقام انخفاض أعداد الفقراء والجوعى الذي تحقق الجزء الأعظم منه في بضعة دول على رأسها الصين والهند. وعلى ذلك مازال هناك، مع حلول العام 2015، أكثر من 800 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، و 90 مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، و 2.4 مليار شخص يستخدمون مرافق صحية غير محسنة. ومعظم هؤلاء الذين فاتهم قطار التنمية لمبادرة الألفية يتواجدون في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي الدول الأدنى تطوراً والدول غير الساحلية.

ثانيهما، أنّ أهداف مبادرة الألفية لم توجّه اهتماماً كافياً للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المصاحبة للعملية التنموية، كما لم تغط قضايا الاستدامة وحماية البيئة الأولويات التي تستحقها. وهكذا بدا وكأنه ليس على الدول الغنية من مهام ملحة والتزامات تجاه تحقيق غايات الألفية، سوى

² [http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)

تقديم بعض المساعدات المادية للدول الفقيرة. لكل هذا ظلت هناك حاجة لمبادرة دولية أخرى تستكمل ما بدأته مبادرة الألفية وتوسع من أفق الغايات لتعالج المشاكل الرئيسية التي تواجهها البشرية على سطح الكوكب خلال العقود القادمة.

مبادرة التنمية المستدامة 2015-2030

بعد تحضيرات طويلة شارك بها مسؤولون حكوميون وأكاديميون وممثلون عن المجتمع المدني من أنحاء العالم كافة، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة لدولة فلسطين (بصفة مراقب)، أجندة التنمية المستدامة (SDI) التي تشتمل على عدد من الغايات والأهداف التي ستسعى دول العالم إلى تحقيقها خلال الفترة 2015-2030.³

وتشمل المبادرة الجديدة على 17 غاية:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وكما هو الحال في المبادرة السابقة فإنه جرى تأطير كل غاية من الغايات (Goal) بعدد محدد من الأهداف (Targets) بلغت 169 هدفاً. كما جرى تحديد مؤشرات كمية (Indicators) لقياس التقدم في تحقيق كل هدف من الأهداف.

أهداف التنمية المستدامة: هل هي ملائمة للعالم العربي؟

نشرت مجلة "الانست"، وهي مجلة أبحاث محكمة تتناول الشؤون الصحية، دراسة قام بها ستة باحثين تتساءل عن ملائمة مبادرة التنمية المستدامة للعالم العربي⁴. بدأت الدراسة بملاحظة أنّ العالم العربي، حاله كحال مناطق أخرى في العالم، يعاني من المشاكل التي تسعى مبادرة التنمية المستدامة إلى علاجها، مثل الفقر وتدهور الاستدامة البيئية والانتشار الواسع للأمراض غير المعدية، وارتفاع تكاليف العلاج التي يتحملها الأفراد والصراعات الدموية والتشتت الاجتماعي والسياسي التي أدت إلى إضعاف النظام الصحي وتدهور الحق البشري في الحصول على العلاج. على أنّ هناك خاصتان أساسيتان تميزان العالم العربي عن بقية مناطق العالم، ولهاتين الخاصتين تبعات مهمة على الصحة والتنمية في الدول العربية:

³ http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

⁴ El-Zein, Abbas et al (2016): "Who's been left behind? Why sustainable development goals fail the Arab world. Lancet, January 15, 2016. [http://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736\(15\)01312-4/fulltext#back-bib24](http://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(15)01312-4/fulltext#back-bib24)

أولاً، أنّ العالم العربي يعاني من ارتفاع كبير في أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً فيه، إذ أنّ نسبة عدد اللاجئين لكل فرد تبلغ في الدول العربية عشرة أضعاف مستواها المتوسط في العالم. كما أنّ نسبة العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بعدد السكان، تبلغ عشرة أضعاف مستواها المتوسط في العالم. ولقد بلغت نسبة "اللامواطنين" 10% من إجمالي السكّان في البلدان العربية، يتوزعون بين 8 ملايين لاجئ و 29 مليون مهاجر أجنبي و 10 ملايين نازح داخلياً.

ثانياً، أنّ العالم العربي يسود فيه مستويات عالية جداً من الإنفاق على التسلح، إذ أنّ قيمة استيراد الأسلحة لكل شخص في العالم العربي تزيد على أربعة أضعاف المعدل في العالم ككل. علاوة على ذلك، فإنّ نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق على الأسلحة هي الأدنى في العالم العربي مقارنة ببقية دول العالم (النسبة أقل بمقدار 20% من المعدل العالمي).

ينتج عن هاتين الخاصتين أنّ سياسات الدولة في المنطقة العربية تلعب دوراً محورياً في تحديد اتجاهات التنمية البشرية ذات العلاقة بهذه القضايا، إذ أنّ الدولة هي التي يتوجب عليها توفير وضمان الحقوق والحماية للاجئين وللعمالة الأجنبية، كما أنّها التي تحدد الموارد المخصصة للتسلح ولتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية.

- تتوصل الدراسة، بناءً على التحليل المعمق لهاتين الخاصتين في المنطقة العربية، إلى أنّ مبادرة التنمية المستدامة لم تتعامل بشكل ملائم مع آثار النزاعات المسلحة والتسلح المكثف على برامج التنمية، كذلك لم تتناول تأثير حركة اللاجئين والعمالة المهاجرة على هذه البرامج. وبالإضافة إلى ذلك شكك الدراسة في الفرض الضمني، في كافة أدبيات مبادرة التنمية المستدامة، بأنّ الدولة تستطيع، ويتوجب عليها أن تكون، المتعهد الأول لجهود التنمية المستدامة. "إننا ننظر للدولة على أنّها كينونة سياسية، وهي جزء من، ومحكومة بدرجة ما من قبل، نظام اقتصادي وجيو-سياسي عالمي عريض فيه لاعبون محليون وعالميون يتمتعون بقوى غير متكافئة". "اللامواطنون": اللاجئين والعمال الأجانب العالم العربي مفترق طرق رئيسي لهجرة العمالة، فهو منشأ أكبر عدد من اللاجئين ويقم فيه أكبر عدد من النازحين. حيث أنّ 45% من اللاجئين في العالم مسقط رأسهم في الدول العربية، و 42% من السكان النازحين داخل بلادهم هم من العالم العربي. وفي منتصف 2014، كان حوالي 18% من اللاجئين في العالم من المشرق العربي، شكّلوا 31% من النازحين في العالم. كما بلغت نسبة "غير المواطنين" نحو 49% من مجموع السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.

والسؤال الذي تطرحه الدراسة في هذا السياق: هل تقتصر أهداف التنمية المستدامة على المواطنين فحسب أم يجب أن تنطبق على غير المواطنين (من لاجئين ونازحين وعمال) أيضاً؟ وإذا كانت تنطبق على المواطنين فقط، فمن المسؤول عن رفاهية "اللامواطنين"؟ وبالتالي ترى الدراسة أنّ مشاكل اللاجئين والعمال الأجانب، لا بل حتى النازحين داخلياً، لم يجر مراعاتها في وثائق مبادرة التنمية المستدامة، إذ نادراً ما تم التطرق إليهم في وثائق الأهداف التنموية، على الرغم من أنّهم الفئة الأكثر حرماناً من حقوقهم في العالم العربي اليوم.

- النزاعات المسلحة
خاض نحو نصف الدول العربية حروباً خارجية أو أهلية (أو كليهما معاً) في غضون السنوات الـ 25 الأخيرة، وكان هناك في معظم هذه الحروب تدخلات أجنبية، كما شاركت بعض الجيوش العربية في حروب خارج بلادها. ولقد أدى هذا إلى إبطاء عملية التنمية البشرية بل إلغاءها في بعض الأحيان، وإلى تقويض الرعاية الطبية والنظام الصحي. كما وصل التسليح إلى مستويات قياسية في المناطق العربية، فقد بلغ الإنفاق العسكري في البلاد العربية في الفترة 2004-2014 حوالي 1.2 ترليون دولار، وهو ما يزيد على الناتج المحلي الإجمالي لأفقر 5 دول عربية مجتمعة. إنّ هذه المستويات العالية من الإنفاق العسكري في العالم العربي تثير تساؤلات حول الأهمية النسبية لتدفق المساعدات من الشمال إلى الجنوب (أي من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة) في الوقت الذي يحدث فيه تدفقات مالية أكبر من المنطقة العربية إلى الغرب. فعلى سبيل المثال، اشترت السعودية عام 2011 من أمريكا أسلحة بقيمة 44 مليار دولار، أي 1.5 أضعاف ميزانية المساعدات الخارجية التي قدّمتها الولايات المتحدة في تلك السنة (والولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات الخارجية في العالم).

تنبه الدراسة إلى أنّ مبادرة التنمية المستدامة لا تنطبق بشكل مباشر إلى قضايا التسلح ومبيعات الأسلحة، ولكنها تلاحظ أنّ الهدف رقم 16 يمكن استخدامه كنقطة بداية لمعالجة هذا الأمر، عبر فرض معدلات قسوى على إنفاق الدولة على التسليح ومعدلات دنيا على الإنفاق على الصحة والأهداف الاجتماعية، إلى جانب فرض قيود على مبيعات الأسلحة. ولا يفوت الدراسة التنويه بأنّ محاولات وضع قيود على الميزانيات العسكرية الوطنية ستقابل بمقاومة عنيفة من قبل الحكومات القوية المصدرة والمستوردة للأسلحة على السواء.

- الدور المفترض للدولة والشراكة العالمية
هل الدولة هي الراعي المؤتمن والمتعهد الغيور على تحقيق أجندة التنمية المستدامة؟ تذكر الدراسة في سعيها للإجابة على هذا السؤال بأنّ بعض الدول التي عانت/تعاني من صراعات عنيفة غالباً ما تكون الحكومات فيها ضعيفة جداً أو فاسدة للغاية بحيث تعجز/أو لا تنوي أصلاً تطبيق سياسات التنمية المستدامة، في الوقت الذي تفترض فيه وثائق مبادرة التنمية المستدامة أنّ الدولة ممثل قادر على التغيير وأنّ التنمية هي في الأساس مسألة تقنية تتعلق بتحديد الأهداف وتعريف أدوات وآليات تنفيذها.

تقول الدراسة أنّ الدول يمكن ببساطة أن تكون متواطئة في وضع سياسات مضادة ومعادية للتنمية المستدامة. ففي عالم العولمة الحالي، الذي يشهد تدفقاً هائلاً للبشر ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والأسلحة عبر الحدود، فإنّ حصر الاهتمام بوضع أهداف يتم السعي لتطبيقها من قبل الدولة يتجاهل الضغوط الخارجية التي تعاني منها الدول، كما يفترض حسن النية عند السلطات السياسية وأصحاب المصالح الاقتصادية. ويبلغ الأمر مستويات كوارثية عندما تتوافق مصالح الإدارة المحلية الفاسدة مع المصالح الدولية.

وعلى الرغم من أنّ المعضلات سابقة الذكر متواجدة بدرجة أو أخرى في مختلف الدول، إلّا أنّها أقوى وأكثر حدّة واستحكاماً في المنطقة العربية من غيرها من المناطق. وهو ما يدفع الدراسة إلى الاستنتاج بأنّه ما لم يتم نقاش هذه القضايا بشكل جدي ومنحها الأولوية التي تستحقها، وما لم يتم دعم ذلك بتأسيس شراكة عالمية حقيقية ملتزمة بمعالجة هذه القضايا، فإنّ أهداف وطموح مبادرة التنمية المستدامة لن يكون أمامها فرص كبيرة للنجاح في المنطقة العربية.

شاركت سلام صلاح في اعداد هذا الصندوق

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

الربع الرابع

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الرابع من العام 2015 في الضفة والقطاع 46.2% مقارنة مع 45.8% في الربع الثالث من نفس العام و45.8% بالربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 2-1). وتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 947 ألف في الربع الثالث من العام 2015 إلى 983 ألف في الربع الرابع 2015، أي بنسبة 3.8% (انظر الجدول 2-2). من جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين بنحو 47 ألف عامل خلال الربع الرابع 2015 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم في الضفة الغربية بنحو نقطة مئوية بين الربعين الثالث والرابع من العام 2015 مقابل انخفاض نسبة أصحاب العمل بنحو نقطة مئوية أيضاً خلال نفس الفترة. أمّا في قطاع غزة فيلاحظ ارتفاع نسبة المستخدمين بأجر بين الربعين الثالث والرابع من العام 2015 بنحو نقطة مئوية واحدة مقابل انخفاض نسبة العاملين لحسابهم بنحو نصف نقطة مئوية واحدة (انظر الجدول 2-4).

المقارنة السنوية

بلغت نسبة المشاركة في الضفة والقطاع 45.8% بالمتوسط في كلا العامين 2014 و2015. حيث شهدت انخفاضاً في الضفة الغربية من 46.6% في عام 2014 إلى 46.1% في عام 2015، بينما ارتفعت نسبة المشاركة في قطاع غزة من 44.4% في العام 2014 إلى 45.3% في العام 2015. ويظهر الجدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة، إذ أنّها تزيد بأكثر من نقطة مئوية. ويعود هذا جزئياً إلى انخفاض نسبة مشاركة الذكور في قطاع غزة مقارنة بالضفة (70.4% مقارنة مع 72.7%). كما ارتفع عدد العاملين في فلسطين بنسبة 5.0% في 2015 مقارنة مع العام 2014 (من 917 ألف عامل خلال العام 2014 إلى 963 ألف عامل خلال العام 2015). وجاءت معظم الزيادة للمستخدمين بأجر (انظر جدول 2-4). وتوزّع العاملون خلال العام 2015 حسب مكان العمل على 59.5% في الضفة الغربية، و28.8% في غزة، و11.7% يعملون في إسرائيل والمستوطنات وهي نفس نسبة العام السابق.

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2014-2015 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
كلا الجنسين										
الضفة الغربية	47.2	46.4	46.3	46.4	46.6	45.6	46.2	46.1	46.4	46.1
قطاع غزة	44.8	45.2	42.8	44.9	44.4	45.5	44.9	45.3	45.7	45.3
الضفة والقطاع	46.3	46.0	45.0	45.8	45.8	45.6	45.7	45.8	46.2	45.8
نكور										
الضفة الغربية	73.8	73.4	73.6	72.9	73.4	72.2	72.6	72.6	73.6	72.7
قطاع غزة	68.5	69.0	66.0	69.5	68.2	70.7	68.8	71.2	70.8	70.4
الضفة والقطاع	71.9	71.8	70.8	71.6	71.5	71.7	71.2	72.1	72.5	71.9
إناث										
الضفة الغربية	19.8	19.0	18.3	19.2	19.1	18.3	19.1	18.8	18.5	19.7
قطاع غزة	20.5	20.8	19.0	19.7	20.0	19.7	20.9	18.8	20.0	18.7
الضفة والقطاع	20.1	19.7	18.5	19.4	19.4	18.8	19.6	18.8	19.1	19.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2014-2015

مكان العمل	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
القوة البشرية (ألف)	2,708	2,728	2,754	2,777	2,742	2,801	2,824	2,848	2,871	2,836
القوى العاملة (ألف)	1,254	1,254	1,239	1,273	1,255	1,276	1,291	1,304	1,325	1,299
عدد العاملين (ألف)	926	926	880	936	917	950	971	947	983	963
الضفة الغربية (%)	59.9	61.1	62.4	61.0	61.1	59.6	60.4	59.5	58.1	59.5
قطاع غزة (%)	28.2	27.0	25.7	27.7	27.2	28.7	28.0	28.5	30.1	28.8
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7	11.7	11.6	12.0	11.8	11.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

تقريباً لكل منهما. وفي قطاع غزة أيضاً، فإنّ القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من نصف العاملين هناك، ولكن نسبة العاملين في القطاع العام في غزة تفوق نظيرتها في الضفة الغربية (36.9% مقارنة مع 16%).

يتبين من الجدول 2-3 أنّ القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2015، مستوعباً 66.1% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام وقطاع العمل في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 16%

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2014-2015 (%)

القطاع	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
فلسطين										
قطاع عام	22.9	22.4	23.5	22.9	22.9	23.2	21.5	21.5	22.0	22.0
قطاع خاص	62.2	62.7	61.5	62.5	62.3	61.6	63.8	63.4	63.4	63.1
قطاعات أخرى	3.0	3.0	3.1	3.3	3.1	3.5	3.1	3.1	2.8	3.1
إسرائيل ومستوطنات	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7	11.7	11.6	12.0	11.8	11.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية										
قطاع عام	15.9	15.6	15.8	16.5	16.0	16.8	15.1	15.5	16.7	16.0
قطاع خاص	65.7	66.4	66.5	66.3	66.2	65.0	67.4	66.6	65.2	66.1
قطاعات أخرى	1.8	1.7	1.7	1.6	1.7	1.8	1.3	1.1	1.3	1.4
إسرائيل ومستوطنات	16.6	16.3	16.0	15.6	16.1	16.4	16.2	16.8	16.8	16.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة										
قطاع عام	40.5	40.7	45.7	39.6	41.5	38.9	37.8	36.5	34.4	36.9
قطاع خاص	53.6	52.8	47.0	52.8	51.7	53.3	54.4	55.4	59.6	55.7
قطاعات أخرى	5.9	6.5	7.3	7.6	6.8	7.8	7.8	8.1	6.0	7.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

يشير الجدول (2-4) إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بين 2014 و2015 بنحو نصف نقطة مئوية. وجاء هذا أساساً نتيجة ارتفاع النسبة بمقدار 1.2 نقطة مئوية في قطاع غزة على حساب انخفاض نسبة أصحاب العمل والعاملين لحسابهم.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2014-2015 (%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
الضفة الغربية										
صاحب عمل	6.7	6.5	7.1	7.1	7.4	6.6	7.6	8.1	7.3	7.4
يعمل لحسابه	18.6	19.5	18.8	20.4	19.5	20.6	20.3	19.0	19.8	19.9
مستخدم بأجر	67.6	66.9	66.1	64.2	64.6	64.7	63.8	65.5	65.6	64.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.1	7.1	8.0	8.3	8.5	8.1	8.3	7.4	7.3	7.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة										
صاحب عمل	7.5	7.6	3.7	3.8	3.9	3.5	3.0	3.8	3.4	3.4
يعمل لحسابه	18.8	20.2	15.9	17.1	17.3	13.7	13.8	14.4	13.8	13.9
مستخدم بأجر	64.8	63.5	77.2	75.2	75.7	77.2	79.3	77.3	78.5	78.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.9	8.7	3.2	3.9	3.1	5.6	3.9	4.5	4.3	4.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
فلسطين										
صاحب عمل	4.5	3.5	6.2	6.2	6.4	5.7	6.3	6.9	6.2	6.2

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
يعمل لحسابه	18.3	17.6	18.1	19.5	18.9	18.6	18.5	17.7	18.0	18.2
مستخدم بأجر	74.6	76.1	69.0	67.3	67.7	68.3	68.2	68.9	69.5	68.7
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	2.6	2.8	6.7	7.0	7.0	7.4	7.0	6.5	6.3	6.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

طراً بعض التبدل في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والرابع 2015، وهذا يعود على الأرجح إلى التحولات الموسمية (انظر الجدول 2-5). ولكن يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة بشكل كبير بين الربعين الثالث والرابع (ارتفعت بنحو ثلاث نقاط مئوية) وهو ما انعكس في ارتفاع هذه النسبة في القطاع من 2% إلى 4.4% بين العاملين أيضاً. أما على مستوى فلسطين ككل ففقد طراً انخفاض في نسبة العاملين بالزراعة والصيد والحراجة بين 2014 و 2015 (من 10.4% إلى 8.7%) وجاء هذا من انخفاض النسبة في كل من الضفة وقطاع غزة.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2015 - 2014 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
فلسطين										
الزراعة والصيد والحراجة	10.2	11.2	9.3	10.8	10.4	8.7	9.1	8.2	8.8	8.7
محاجر وصناعة تحويلية	12.4	12.8	12.7	12.4	12.6	12.6	13.3	13.9	12.3	13.0
البناء والتشييد	14.9	15.0	16.0	15.1	15.3	14.9	15.2	15.7	16.3	15.5
التجارة والمطاعم والفنادق	21.1	20.2	19.4	20.0	20.2	21.4	20.9	20.2	20.0	20.6
النقل والتخزين والاتصالات	5.7	5.1	5.0	5.9	5.4	5.9	5.8	5.8	5.9	5.8
خدمات وغيرها	35.7	35.7	37.6	35.8	36.1	36.5	35.7	36.2	36.7	36.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية										
الزراعة والصيد والحراجة	10.6	11.7	10.5	11.5	11.1	8.9	10.0	9.3	9.8	9.5
محاجر وصناعة تحويلية	15.3	15.6	15.5	15.3	15.4	15.5	16.5	17.0	14.6	15.9
البناء والتشييد	19.7	19.8	21.1	20.2	20.2	19.8	19.4	20.5	20.5	20.1
التجارة والمطاعم والفنادق	21.5	20.5	19.9	20.5	20.6	22.0	21.0	20.0	20.1	20.8
النقل والتخزين والاتصالات	5.3	4.8	4.6	5.4	5.0	5.3	5.3	4.7	5.4	5.2
خدمات وغيرها	27.6	27.6	28.4	27.1	27.7	28.5	27.8	28.5	29.6	28.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة										
الزراعة والصيد والحراجة	9.4	10.0	5.8	9.0	8.6	8.2	6.7	5.2	6.4	6.6
محاجر وصناعة تحويلية	4.9	5.3	4.7	4.8	4.9	5.3	5.2	6.2	6.8	5.9
البناء والتشييد	2.6	2.2	1.3	1.8	2.0	2.5	4.2	3.8	6.6	4.4
التجارة والمطاعم والفنادق	20.2	19.5	18.3	18.6	19.2	20.0	20.5	20.7	19.7	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	6.0	6.1	7.4	6.6	7.4	7.1	8.4	6.9	7.4
خدمات وغيرها	56.3	57.0	63.8	58.4	58.7	56.6	56.3	55.7	53.6	55.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

الربع الرابع

انخفض معدل البطالة في فلسطين إلى 25.8% خلال الربع الرابع 2015 مقارنة مع 27.4% خلال الربع الثالث من نفس العام. وجاء هذا نتيجة انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة بحوالي 4 نقاط مئوية، مقابل ثبات معدل البطالة في الضفة الغربية بين الربعين (انظر الجدول 2-6).

المقارنة السنوية

بلغ معدل البطالة في العام 2015 في فلسطين 25.9% (17.3% في الضفة الغربية و41.0% في قطاع غزة). ويمثل هذا انخفاضاً بمقدار نقطة مئوية مقارنة مع العام 2014. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة خلال العام 2015 بنحو ثلاث نقاط مئوية عن العام 2014، وانخفاضه في الضفة الغربية بنحو نصف نقطة مئوية بين العامين (الجدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2014-2015 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
فلسطين										
ذكور	23.3	22.6	25.8	23.8	23.9	22.8	21.0	23.7	22.3	22.5
إناث	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4	36.2	38.9	41.8	39.7	39.2
المجموع	26.2	26.2	29.0	26.5	26.9	25.6	24.8	27.4	25.8	25.9
الضفة الغربية										
ذكور	15.9	13.2	16.7	15.2	15.2	14.4	12.7	16.0	16.7	15.0
إناث	27.1	26.9	29.6	26.0	27.4	24.4	26.2	29.3	26.7	26.7
المجموع	18.2	16.0	19.2	17.4	17.7	16.3	15.4	18.7	18.7	17.3
قطاع غزة										
ذكور	37.4	40.1	43.5	39.6	40.1	37.9	36.3	37.4	32.3	35.9
إناث	52.4	59.3	61.5	54.3	56.8	55.2	59.5	63.3	60.5	59.6
المجموع	40.8	44.5	47.4	42.8	43.9	41.6	41.5	42.7	38.4	41.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

- ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في العام 2015 ما يلي:
- ✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 40.7%، (60.8% للإناث، 36.4% للذكور). وهذا يوحي أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).
- ✧ أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 21.0% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما 18.6% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر.
- ✧ هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالعلاقة مع سنوات التعليم، إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم فإن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48.0% بينما ينخفض إلى 6.5% بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم (الجدول 2-8).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)
في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2014-2015 (%)

العمر 2015	الربع الرابع 2015	الربع الثالث 2015	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العمر 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	الفئات العمرية
كلا الجنسين										
40.7	39.9	42.9	38.7	41.0	43.6	44.5	46.8	41.2	42.1	24-15
30.2	30.4	32.2	28.9	29.2	30.6	29.8	32.2	31.0	29.4	34-25
14.3	14.9	14.5	13.5	14.1	14.8	13.5	16.6	14.4	14.9	44-35
12.8	12.4	13.5	12.8	12.6	15.0	14.8	17.1	14.1	13.9	54-45
12.1	12.9	11.8	12.3	11.6	10.6	8.3	9.2	12.0	12.7	+55
25.9	25.8	27.4	24.8	25.6	26.9	26.8	29.0	26.2	26.2	المجموع
ذكور										
36.4	35.7	38.8	33.5	37.6	39.9	41.4	42.7	36.8	38.9	24-15
23.1	23.4	24.4	21.7	22.8	23.0	22.9	24.5	23.0	21.8	34-25
13.0	13.4	13.1	11.8	13.6	13.9	12.9	16.3	12.6	13.9	44-35
13.6	12.6	14.5	13.8	13.5	16.4	16.0	18.7	15.6	15.3	54-45
13.9	14.1	13.8	14.3	13.4	12.5	9.7	11.0	13.9	15.3	+55
22.5	22.3	23.7	21.0	22.8	23.9	23.8	25.8	22.6	23.3	المجموع
الإناث										
60.8	59.8	63.2	62.1	58.0	62.8	60.3	66.4	64.0	60.1	24-15
51.6	52.4	55.4	49.6	49.0	53.0	50.5	55.8	54.8	51.0	34-25
19.3	20.8	20.2	20.1	16.2	18.2	15.7	17.8	20.7	18.9	44-35
9.2	11.2	9.2	7.8	8.6	9.2	9.7	10.1	8.5	8.8	54-45
3.5	6.9	2.0	2.9	1.9	2.3	1.7	0.3	3.9	2.9	+55
39.2	39.7	41.8	38.9	36.2	38.4	36.5	41.5	39.4	36.5	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015، رام الله- فلسطين.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)
في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2014-2015 (%)

العمر 2015	الربع الرابع 2015	الربع الثالث 2015	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	العمر 2014	الربع الرابع 2014	الربع الثالث 2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول 2014	عدد السنوات الدراسية
كلا الجنسين										
14.7	16.5	9.8	17.6	13.7	15.3	18.6	18.2	10.0	15.7	0
25.0	24.0	28.1	26.6	21.4	25.8	23.8	29.5	24.8	25.3	6-1
23.5	22.3	24.6	22.4	24.8	24.6	25.2	27.3	23.0	23.0	9-7
23.4	24.2	23.7	20.5	25.0	24.1	24.3	25.7	22.8	23.5	12-10
29.9	29.8	32.4	29.7	27.8	31.6	30.0	33.2	32.2	30.9	+13
25.9	25.8	27.4	24.8	25.6	26.9	26.5	29.0	26.2	26.2	المجموع
ذكور										
21.0	20.0	13.0	25.3	25.2	28.1	32.2	30.3	22.8	27.5	0
27.1	25.6	30.7	29.0	23.2	29.2	26.7	32.5	28.4	29.2	6-1
24.1	22.4	25.2	23.1	25.6	25.9	26.8	28.7	23.7	24.5	9-7
23.2	23.6	24.0	20.2	24.8	24.6	24.8	26.5	23.0	24.1	12-10
18.6	19.2	19.8	17.6	17.8	19.1	18.9	19.7	18.9	18.8	+13
22.5	22.3	23.7	21.0	22.8	23.9	23.8	25.8	22.6	23.3	المجموع

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	العام 2015
0	6.0	0.0	4.6	4.1	3.6	2.2	8.1	5.8	10.5	6.5
6-1	5.8	5.1	9.1	6.8	6.5	9.9	10.3	7.9	10.6	9.7
9-7	9.1	15.0	10.9	9.4	11.1	16.8	14.7	15.2	21.4	17.0
12-10	17.7	20.7	16.1	19.3	18.6	27.2	23.2	20.9	29.3	25.1
+13	49.7	52.4	53.3	47.1	50.6	44.0	48.7	52.4	46.8	48.0
المجموع	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4	36.2	38.9	41.8	39.7	39.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات الأكاديمية 32.0% في العام 2015؛ بانخفاض بسيط عن النسبة في العام السابق (33.9%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال العام 2015. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 18.2%، (أي أنه من بين 100 خريج كان هنالك حوالي 18 عاطل عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 45.2% خلال العام 2015. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والاعلام مرتفعة، 39.4% تقريباً. ويجدر التنويه بأن نسبة العاطلين عن العمل لخريجي الخدمات الشخصية انخفضت بشكل كبير عام 2015 ووصلت إلى 19% في حين بلغت في العام السابق 38.6%، وجاء هذا الانخفاض بشكل أساسي من الانخفاض الكبير في الربع الرابع من العام 2015 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، إذ انخفضت بنحو ثمانية نقاط مئوية.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات الأكاديمية 32.0% في العام 2015؛ بانخفاض بسيط عن النسبة في العام السابق (33.9%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال العام 2015. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 18.2%، (أي أنه من بين 100 خريج كان هنالك حوالي 18 عاطل عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2014-2015 (%)

التخصص	الربع الرابع 2014		الربع الثالث 2014		العام 2014		الربع الثالث 2015		الربع الرابع 2015		العام 2015	
	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون
علوم تربوية وإعداد معلمين	50.2	49.8	49.8	49.2	50.8	49.2	50.2	49.6	50.4	49.6	50.4	49.6
علوم إنسانية	73.6	26.4	66.5	33.5	61.1	38.9	67.4	32.6	65.0	35.0	65.0	35.0
العلوم الاجتماعية والسلوكية	64.2	35.8	62.3	37.7	57.1	42.9	64.6	35.4	63.6	36.4	63.6	36.4
الصحافة والإعلام	61.5	38.5	63.1	36.9	57.6	42.4	60.9	39.1	60.6	39.4	60.6	39.4
الأعمال التجارية والإدارية	68.7	31.3	68.7	31.3	68.2	31.8	70.1	29.9	69.5	30.5	69.5	30.5
القانون	88.5	11.5	90.3	9.7	-	-	71.2	28.8	81.8	18.2	81.8	18.2
العلوم الطبيعية	60.6	39.4	60.9	39.1	60.9	39.1	67.3	32.7	69.1	30.9	69.1	30.9
الرياضيات والإحصاء	66.7	33.3	62.4	37.6	59.9	40.1	68.6	31.4	66.0	34.0	66.0	34.0
الحاسوب	73.0	27.0	68.6	31.4	67.4	32.6	78.2	21.8	72.1	27.9	72.1	27.9
الهندسة والمهن الهندسية	66.7	33.3	70.8	29.2	73.0	27.0	73	27.0	75.0	25.0	75.0	25.0
العلوم المعمارية والبناء	81.0	19.0	77.0	23.0	74.4	25.6	78.4	21.6	76.3	23.7	76.3	23.7
الصحة	77.2	22.8	75.6	24.4	75.2	24.8	75.4	24.6	77.6	22.4	77.6	22.4
الخدمات الشخصية	77.9	22.1	61.4	38.6	72.0	28.0	80.5	19.5	81.0	19.0	81.0	19.0
باقي التخصصات	76.7	23.3	72.4	27.6	67.4	32.6	69.6	30.4	72.1	27.9	72.1	27.9
المجموع	68.0	32.0	66.1	33.9	64.3	35.7	68.5	31.5	68.0	32.0	68.0	32.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

4-2 الأجر وساعات العمل

الربع الرابع
 طرأ ارتفاع بسيط على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية (بنحو 0.5%) وانخفاض في قطاع غزة بنحو 3.3% بين الربعين الثالث والرابع 2015. وارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 0.2%.
 وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين اليومي في الضفة الغربية بمقدار 2.2% بينما انخفض في قطاع غزة بمقدار 7.3% وارتفع بنحو 3.3% للعاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشئكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2014-2015

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثالث 2014				
الضفة الغربية	44.3	22.6	91.2	80.0
قطاع غزة	38.1	23.8	69.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.0	189.2	180.0
المجموع	42.9	22.3	107.4	90.0
الربع الرابع 2014				
الضفة الغربية	43.4	22.9	91.4	80.0
قطاع غزة	37.2	24.0	66.1	56.5
إسرائيل والمستوطنات	41.9	19.8	194.2	192.3
المجموع	41.6	22.6	101.9	84.6
العام 2014				
الضفة الغربية	44.1	22.5	90.9	80.0
قطاع غزة	37.7	23.9	63.9	54.1
إسرائيل والمستوطنات	42.6	20.0	187.5	180.0
المجموع	42.4	22.4	101.8	84.6
الربع الأول 2015				
الضفة الغربية	43.0	21.9	94.2	83.3
قطاع غزة	37.0	22.6	61.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	40.9	18.8	196.4	192.3
المجموع	40.9	21.6	103.0	84.6
الربع الثاني 2015				
الضفة الغربية	44.2	22.6	95.3	80.0
قطاع غزة	37.1	23.3	61.8	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.1	19.6	199.1	200.0
المجموع	41.7	22.2	104.7	84.6
الربع الثالث 2015				
الضفة الغربية	43.9	22.7	92.9	80.0
قطاع غزة	37.0	23.4	63.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	38.4	19.1	200.1	200.0
المجموع	41.0	22.2	105.2	84.6
الربع الرابع 2015				
الضفة الغربية	44.7	22.6	93.4	84.6
قطاع غزة	37.4	22.4	61.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	41.2	19.1	200.6	200.0

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
المجموع	41.9	21.9	103.0	88.5
العام 2015				
الضفة الغربية	43.9	22.4	94.1	80.8
قطاع غزة	37.1	22.9	61.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	40.4	19.1	198.9	200.0
المجموع	41.4	22.0	103.9	84.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، مسح القوى العاملة، 2014-2015. رام الله- فلسطين.

المقارنة السنوية

الوظائف الشاغرة فيها، كما أن هناك 21 إعلاناً لم يتم تحديد المكان أو معرفة القطاع الذي ينتمي له الإعلان. ويعود السبب في اختلاف مجموع الوظائف الشاغرة في الجدولين التاليين إلى هامش الخطأ خلال جمع البيانات. ولا بدّ التأكيد على أنّ الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع الفرص المتوفرة، على الرغم من أنّ كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون⁶.

المقارنة السنوية

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2015، 2,736 وظيفة شاغرة مسجلة انخفاضاً مقداره 29.7% مقارنة مع العام 2014. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة زيادة التوظيف في جميع القطاعات. (انظر جدول 2-11) واستحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2015 بنسبة 47.7%. يليه القطاع الخاص بنسبة 37.6%، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 14.7% فقط.

استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على نحو نصف الشواغر المعلن عنها بنسبة 47.5%، في حين كانت حصة كل من جنوب وشمال الضفة 13.7% و 13.4% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 25.4%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 75.9%، في حين كان الطلب على درجات الماجستير فأعلى 7.9%، دبلوم 10.4%، ثانوية عامة فأقل 5.8%. (انظر جدول 2-11).

ارتفع متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية بنسبة 3.5% بين العامين 2014 و 2015. في حين شهد متوسط أجر عمال قطاع غزة انخفاضاً بنحو 3.1%. أما أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات فشهد ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 6.4%. انعكست الزيادة الأعلى للأجور في الضفة مقارنة مع غزة خلال العام بزيادة الفجوة بين متوسط الأجر اليومي بينهما، من 27 شيكل في 2014 إلى 32.2 شيكل في 2015، مما جعل الأجر اليومي في القطاع ينحدر إلى نسبة 65.8% فقط من متوسط الأجر في الضفة. تجدر الإشارة إلى أنّ الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يحصل 50% من العاملين على أجر أعلى منه، ونصفهم الآخر على أجر أدنى منه) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة والضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 57.2% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض.

أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال العام 2015، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنة السابقة. ويلاحظ انخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في إسرائيل والمستوطنات من 42.6 ساعة في العام 2014 إلى 40.4 ساعة في العام 2015.

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة⁵

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2015 الإعلان عن 681 وظيفة شاغرة، بارتفاع 9.7% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 2-11). وتجدر الإشارة إلى أنّ 59 إعلاناً لم يتم تحديد عدد

⁶ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على ما يلي: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

⁵ قام معهد "ماس" بتجميعها من صحيفة القدس اليومية ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2014 وأربعاء العام 2015

العام 2015					العام 2014	
المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
حسب القطاع						
1,030	276	270	264	220	1,471	القطاع الخاص
402	122	121	85	74	515	القطاع العام
1,304	283	230	464	327	1,906	المنظمات غير الحكومية
حسب المنطقة الجغرافية						
368	108	84	98	78	525	شمال الضفة
1,306	333	274	417	282	2185	وسط الضفة
376	93	87	88	108	552	جنوب الضفة
697	158	176	210	153	630	قطاع غزة
حسب الدرجة العلمية						
216	45	42	88	41	342	ماجستير فأعلى
2,077	529	485	584	479	2,744	بكالوريوس
285	74	56	91	64	460	دبلوم
158	33	38	50	37	346	أقل من ذلك
المجموع						
2,736	681	621	813	621	3,892	

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من صحيفة القدس اليومية ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعن عنها بنسبة 36.7%، يليه الطلب على العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 22.1%، ثم الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 22%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 10.1%، والتخصصات والمهن الأخرى 9.2%. (انظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال العام 2015

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
277	65	6	5	115	69	17	علوم طبية وصحية
606	192	24	6	211	106	67	علوم إنسانية واجتماعية
604	122	36	5	71	245	125	علوم تطبيقية
008,1	169	19	10	282	399	129	علوم إدارية واقتصادية
252	30	6	2	47	124	43	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
2,747	578	91	28	726	943	381	المجموع

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من صحيفة القدس اليومية ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

3- المالية العامة

- شهد أداء المالية العامة خلال الربع الرابع من العام 2015 وخلال العام كله مجموعة من التطورات سوف نتناولها بالتفصيل في هذا الجزء من المراقب.
- يمكن إيجاز تطورات أداء المالية العامة خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة بالربع السابق بالتالي:
- تراجع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 31.2% (إلى 2.8 مليار شيكل)، وذلك بسبب التراجع الملحوظ في كافة بنود الإيرادات العامة (ضريبية وغير ضريبية ومقاصة).
 - تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 2.3% (لتبلغ حوالي 3.5 مليار شيكل)، ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى تراجع الإنفاق على بند الأجور والرواتب.
 - أدت هذه التطورات إلى تحقيق عجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بنحو 718.7 مليون شيكل.
 - ارتفاع المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع بشكل ملحوظ إلى نحو 870 مليون شيكل مقارنة بنحو 496.2 مليون شيكل في الربع السابق.
 - ارتفاع الدين العام الحكومي بنحو 12.8% مقارنة بالربع السابق، ليلبلغ نحو 9.9 مليار شيكل، أو ما يعادل 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- أما على المستوى السنوي بين عامي 2015 و2014 يمكن إيجاز التطورات بالتالي:
- استقر صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2015 عند مستواه تقريبا في العام السابق، نحو 14.3 مليار شيكل.
 - ارتفعت النفقات العامة خلال العام 2015 بنحو 8.8% (لتبلغ حوالي 13,993.2 مليون شيكل) ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى الزيادة الملحوظة في نفقات غير الأجور وصافي الإقراض.
 - حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات خلال العام 2015، فائضاً بنحو 342.2 مليون شيكل، مقارنة بفائض بلغ 1,492.4 مليون شيكل في العام 2014.
 - ارتفاع المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام 2015 بنحو 1.8% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 2,828.3 مليون شيكل، علماً أن المتأخرات التراكمية بلغت 12,928.1 مليون شيكل في نهاية العام.
 - ارتفع الدين العام الحكومي في نهاية العام 2015 بنحو 14.6% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ نحو 9.9 مليار شيكل، أو ما يعادل 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة تطورات مالية الحكومة خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2014، كما يستعرض مقارنة سنوية بين العامين 2015 و2014.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للحكومة خلال الفترة - الربع الرابع 2014 - الربع الرابع 2015

(مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

2015	2014	2015				2014		البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الرابع	
14,335.4	14,353.2	2,813.0	4,085.7	4,991.0	2,446.0	3,254.0	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	
11,230.7	9,950.9	2,133.7	3,542.6	3,982.0	1,573.0	2,023.9	إجمالي الإيرادات العامة (صافي)	
2,354.0	2,148.7	466.9	666.8	493.0	727.3	429.4	الإيرادات الضريبية	
968.4	965.6	215.2	308.8	218.3	226.1	230.0	الإيرادات غير الضريبية	
219.8	-	35.1	36.5	37.1	111.1	-	التحصيلات المخصصة*	
7,953.0	7,317.9	1,529.9	2,618.4	3,280.2	524.5	1,382.2	إيرادات مقاصة	
264.5	481.3	113.4	87.9	46.9	16.3	17.7	إرجاعات ضريبية	
3,104.7	4,402.3	679.3	543.1	1,009.0	873.2	1,230.1	التمويل الخارجي (منح ومساعدات)	
2,757.2	3,676.1	586.4	447.5	923.6	799.7	1,006.8	لدعم الموازنة	
347.5	726.2	92.9	95.6	85.5	73.5	223.3	لدعم المشاريع التطويرية	

2015	2014	2015				2014		البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الرابع	
13,993.2	12,860.8	3,531.7	3,616.4	4,119.0	2,727.0	2,866.3	إجمالي النفقات العامة	
13,306.4	12,274.4	3,333.6	3,491.6	3,974.0	2,507.1	2,631.4	النفقات الجارية وصافي الإقراض، ومنها:	
6,837.0	6,766.5	1,552.4	1,945.8	2,389.1	949.7	1,443.7	الأجور والرواتب	
5,173.3	4,485.5	1,473.3	1,261.5	1,331.0	1,107.5	950.3	نفقات غير الأجور	
126.9	-	46.1	35.7	41.6	3.5	-	المدفوعات المخصصة*	
1,169.2	1,022.4	261.8	248.6	212.4	446.4	237.4	صافي الإقراض	
686.8	586.4	198.1	124.8	144.4	219.5	234.9	النفقات التطويرية	
339.3	586.4	105.2	29.2	58.9	146.0	11.6	ممولة من قبل الخزينة	
347.5	726.2	92.9	95.6	85.5	73.5	223.3	ممولة من قبل الدول المانحة	
(2,075.7)	(2,323.5)	(1,199.9)	51.0	7.6	(934.4)	(607.5)	العجز/الفائض الجاري	
(2,762.5)	(2,909.9)	(1,398.0)	(73.8)	(136.8)	(1,154.0)	(842.4)	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	
342.2	1,492.4	(718.7)	469.3	872.3	(280.7)	387.7	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	
634.0	(506.7)	1,100.8	(194.2)	(567.4)	294.8	22.3	صافي التمويل من المصارف المحلية	
9.6	18.1	(29.7)	(40.4)	87.1	2.6	(178.3)	المتبقي	
بنود مضافة لأغراض المقارنة								
49,245.0	45,394.7	12,925.4	12,331.1	12,421.5	11,567.0	11,592.4	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون شيكل)	
3.89	3.57	3.88	3.83	3.89	3.94	3.81	متوسط سعر الصرف (شيكول لكل دولار)	

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
* هي ضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلي وتتألف من 90% من ضرائب الاملاك و50% من ضرائب النقل على الطرق.
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

3-1 الإيرادات العامة والمنح

الربع الرابع

إجمالي الإيرادات العامة

كذلك فقد انخفضت الإيرادات الضريبية بنحو 30% مقارنة بالربع السابق، لكنها بقيت أعلى بنحو 8.7% مقارنة بالربع المناظر. ويُعزى السبب الرئيس في انخفاض الإيرادات الضريبية إلى التطورات والأحداث السياسية التي شهدها الربع الأخير من عام 2015 والتي أدت إلى تراجع ملحوظ في إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 52.2% مقارنة بالربع السابق، كما تراجعت بنحو 4.4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 170.9 مليون شيكل. كذلك انخفضت الإيرادات الجمركية بنحو 12.5% مقارنة بالربع السابق، لكنها كانت أعلى بنحو 47.4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 118.8 مليون شيكل. وقد شكلت الإيرادات الضريبية نحو 20.8% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الربع الرابع 2015 (انظر الجدول 3-1).

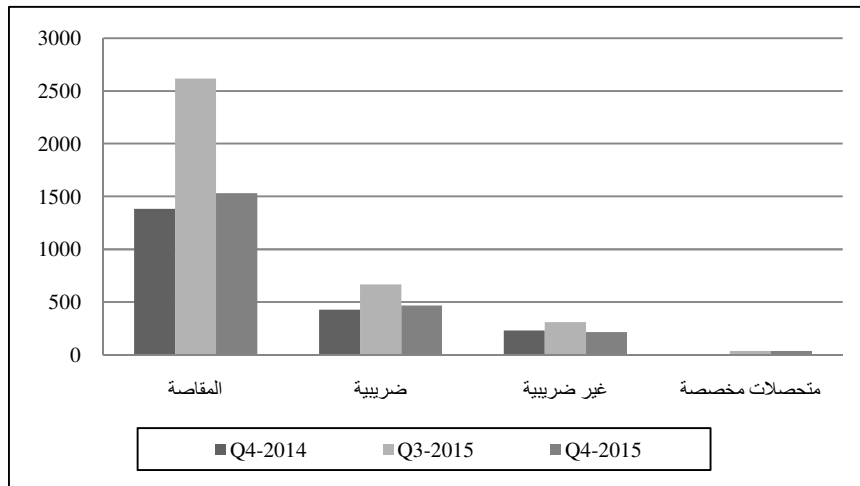
شهد الربع الرابع من العام 2015 تراجعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات العامة بنحو 38.1% مقارنة بالربع السابق، ليبليغ حوالي 2,247.1 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى التراجع الملحوظ في كافة بنود الإيرادات العامة (ضريبية وغير ضريبية ومقاصة). حيث تراجعت إيرادات المقاصة خلال الربع الرابع 2015 بنحو 41.6% مقارنة بالربع السابق، إلا أنها بقيت أعلى بنحو 10.7% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتبلغ نحو 1,529.9 مليون شيكل. ويُعزى هذا التراجع إلى قيام إسرائيل بتحويل إيرادات المقاصة عن شهر تشرين أول بشكل مسبق في شهر أيلول، الأمر الذي أدى إلى تضخم إيرادات المقاصة خلال الربع الثالث. تجدر الإشارة أن مساهمة إيرادات المقاصة خلال هذا الربع بلغت نحو 68.1% من إجمالي الإيرادات العامة، ونحو 54.4% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح.

الربع الرابع 2015 نحو 19.9 مليون شيكل. وتجدر الإشارة أنّ الإيرادات غير الضريبية هي عبارة عن رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية، وتشمل: رسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي ورسوم التربية وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية (انظر الشكل 3-1).

كما انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو 30.3% مقارنة بالربع السابق، و6.4% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 215.2 مليون شيكل، وهو ما يعادل 9.6% من إجمالي الإيرادات العامة. ويُعزى الانخفاض الملحوظ في الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض الإيرادات المتحصلة من رسوم رخص مزاولة المهنة بنحو 84.1% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ خلال

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة

(مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

المنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الرابع من العام 2015 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة المنح والمساعدات الخارجية، بنحو 25.1% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 679.3 مليون شيكل. وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنها بقيت أقل بنحو 44.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة المنح الدولية بنحو 59.6%، لتبلغ 349.2 مليون شيكل. وتوزعت المنح والمساعدات الخارجية خلال الربع بين منح لدعم الموازنة (نحو 86.3%) والباقي لدعم المشاريع التطويرية (انظر الجدول 3-2).

وفيما يتعلق في التحصيلات المخصصة⁷، فقد بلغت 35.1 مليون شيكل خلال هذا الربع مقارنة بنحو 36.5 مليون شيكل خلال الربع السابق، علماً أنه تم استحداث هذا البند ضمن الموازنة للعام 2015.

أخيراً بلغت الإرجاعات الضريبية خلال الربع 2015 نحو 113.4 مليون شيكل (مقارنة بنحو 87.9 مليون شيكل في الربع السابق). وعند أخذ الإرجاعات الضريبية بعين الاعتبار، فإن إجمالي الإيرادات العامة الصافية خلال الربع الرابع 2015 يصبح حوالي 2,133.7 مليون شيكل، متراجعاً بنحو 39.8% مقارنة بالربع السابق.

⁷ هي ضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلي وتتألف من 90% من ضرائب الاملاك و50% من ضرائب النقل على الطرق.

جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

2015	2014	2015			2014		البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
2,757.2	3,676.1	586.4	447.6	923.6	799.7	1,006.8	دعم الموازنة
1,288.0	1,463.8	237.2	228.8	204.8	617.1	-	منح عربية
1,469.4	2,212.4	349.2	218.8	718.8	182.6	1,006.8	منح دولية
347.5	726.2	92.9	95.6	85.5	73.5	223.3	التمويل التطويري
3,104.7	4,402.3	679.3	543.1	1,009.1	873.2	1,230.1	إجمالي التمويل الخارجي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

كمحصلة لانخفاض المنح والمساعدات، مقابل ارتفاع كل من إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة. إذ انخفضت قيمة المنح والمساعدات الخارجية بنحو 29.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 3,104.7 مليون شيكل. أما إيرادات المقاصة فقد ارتفعت خلال العام 2015 بنحو 8.7% لتبلغ نحو 7,953 مليون شيكل، ولتشكل نحو 69.2% من إجمالي الإيرادات العامة، ولتساهم بتغطية نحو 56.8% من النفقات العامة خلال العام 2015 (انظر الجدول 3-3).

وبالمحصلة فقد تراجعت الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 31.2% خلال الربع الرابع من عام 2015 مقارنة بالربع السابق، كما تراجعت بنحو 13.6% مقارنة بالربع المناظر 2014، لتبلغ نحو 2,813 مليون شيكل (أو ما يعادل 21.8% من الناتج المحلي الاسمي)، وذلك على خلفية تراجع كافة بنود الإيرادات العامة (الجبائية المحلية والمقاصة).

المقارنة السنوية

استقر صافي الإيرادات العامة والمنح في العام 2015 عند ذات المستوى في العام السابق (نحو 14.3 مليار شيكل). وجاء هذا

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

2015	2014	2015				2014		البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع		
11,230.7	9,950.9	2,133.7	3,542.6	3,982.0	1,573.0	2,023.9	إجمالي الإيرادات العامة الصافية (مليون شيكل)	
78.3	69.3	75.9	86.7	79.8	64.3	62.2	نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (الصافية)	
84.4	81.1	64.0	101.5	100.2	62.7	76.9	نسبة إلى النفقات الجارية	
22.8	21.9	16.5	28.7	32.1	13.6	17.5	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
3,104.7	4,402.3	679.3	543.1	1,009.0	873.2	1,230.1	المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	
21.7	30.7	24.1	13.3	20.2	35.7	37.8	نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح	
23.3	35.9	20.4	15.6	25.4	34.8	46.7	نسبة إلى النفقات الجارية	
6.3	9.7	5.3	4.4	8.1	7.5	10.6	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

الجمارك بنحو 70.3% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 454.1 مليون شيكل. أما الإيرادات غير الضريبية فقد استقرت عند نحو 968.4. أخيراً فقد ساهمت إيرادات التحصيلات المخصصة بنحو 6.2% من الجباية المحلية، وفيما يتعلق بالإرجاعات الضريبية فقد بلغت نحو 264.5 مليون شيكل منخفضة بنحو 45% مقارنة بالعام السابق.

وفيما يتعلق بإيرادات الجباية المحلية فقد بلغت خلال العام 2015 نحو 3,542.2 مليون شيكل مرتفعة بنحو 13.7% مقارنة بالعام السابق، وقد ساهمت في تغطيته نحو 25.3% من النفقات العامة. بلغت الإيرادات الضريبية نحو 2,354 مليون شيكل، مرتفعة بنحو 9.6% مقارنة بالعام السابق. ويُعزى السبب الرئيس لارتفاع الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع إيرادات

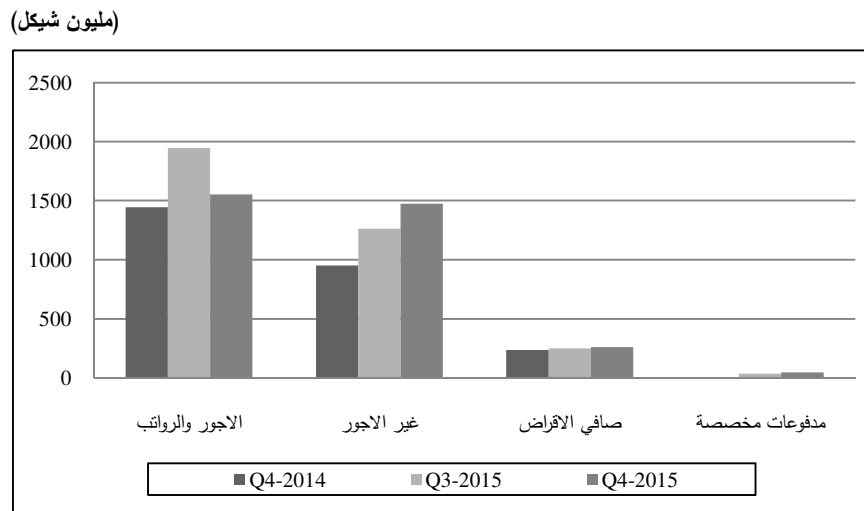
2-3 النفقات العامة

الربع الرابع

تراجع الإنفاق الجاري خلال الربع الرابع 2015 بنحو 4.5% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه ارتفع بنحو 26.7% مقارنة بالربع المناظر 2014. وتوزع هذا الإنفاق بين نفقات الأجور والرواتب (نحو 46.6%) ونفقات غير الأجور (نحو 44.2%) والإنفاق على صافي الإقراض، نحو 7.8% (انظر الجدول 3-1).

انخفض الإنفاق الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2015 بنحو 2.3% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 3,531.7 مليون شيكل (أو ما يعادل 27.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، إلا أنه ارتفع بنحو 23.2% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. استحوذ الإنفاق الجاري على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق العام بنحو 94.4% في حين شكل الإنفاق التطويري نحو 5.6% من إجمالي في الربع الرابع.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

بنحو 36.3%، ونحو 58.1% للنفقات التحويلية.⁸ كما ارتفع الإنفاق على بند صافي الإقراض خلال الربع الرابع 2015، بنحو 5.3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10.3% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، ليبلغ نحو 261.8 مليون شيكل. وبلغت حصته من الإنفاق العام 7.4% خلال هذا الربع.

وفيما يتعلق بالتطورات في فاتورة الأجور والرواتب فقد تراجعت خلال الربع الرابع 2015 بنسبة 20.2% عن الربع الثالث، إلا أنها بقيت أعلى بنحو 7.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014، لتبلغ حوالي 1,552.4 مليون شيكل. وتجدر الإشارة أن الإنفاق على الأجور والرواتب قد استحوذ على نحو 44% من إجمالي الإنفاق العام في الربع الرابع من 2015.

⁸ بلغت النفقات التحويلية للربع الرابع 2015 نحو 856.4 مليون شيكل، استحوذت المساعدات الاجتماعية على نحو 38.2% منها بقيمة 327.2 مليون شيكل. واستحوذت فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) على نحو 28.2%، لتبلغ حوالي 241.9 مليون شيكل، في حين بلغت حصة مساعدات العوائل غير المقتدرة نحو 16.8% من النفقات التحويلية خلال هذا الربع، لتبلغ حوالي 144.2 مليون شيكل. فيما استحوذت النفقات التحويلية الأخرى (إعانات البطالة، نفقات طارئة وتعويب اضرار، دعم الحكومات المحلية وغيرها من البنود الأخرى) على نحو 16.8% من إجمالي النفقات التحويلية أو ما يعادل 143.1 مليون شيكل.

أما فيما يتعلق بنفقات غير الأجور فقد ارتفعت بنحو 16.8% خلال الربع الرابع 2015 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 55% مقارنة بالربع المناظر 2014، لتبلغ حوالي 1,473.3 مليون شيكل، توزعت بين إنفاق تشغيلي (استخدام السلع والخدمات)

ارتفع الإنفاق التطويري خلال الربع الرابع 2015، بنحو 58.7% مقارنة بالربع السابق، لكنه ظل أقل بنحو 15.7% مقارنة بالربع المناظر. ويُعزى هذا التراجع إلى محدودية التحويلات المخصصة لدعم الاتفاق التطويري من الخارج والتي بلغت 92.9 مليون شيكل للربع الحالي مقارنة بنحو 223.3 مليون شيكل في الربع المناظر.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

2015	2014	2015				2014	البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
13,306.4	12,274.4	3,333.6	3,491.6	3,974.0	2,507.1	2,631.4	النفقات الجارية (مليون شيكل)
95.1	95.4	94.4	96.5	96.5	91.9	91.8	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة
27.0	27.0	25.8	28.3	32.0	21.7	22.7	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
686.8	586.4	198.1	124.8	144.4	219.5	234.9	النفقات التطويرية (مليون شيكل)
4.9	4.6	5.6	3.5	3.5	8.1	8.2	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة
1.4	1.3	1.5	1.0	1.2	1.9	2.0	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

بأن هذا البند يشكل ما نسبته 4.9% من النفقات العامة. وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تغطية ما يقارب نصف النفقات التطويرية.

3-3 الفائض/العجز المالي

الربع الرابع

ارتفع عجز الرصيد الجاري (قبل المنح الخارجية) خلال الربع الرابع 2015 بشكل كبير ليبلغ نحو 1,199.9 مليون شيكل (أو ما يعادل نحو 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض بنحو 51 مليون شيكل خلال الربع السابق، وعجز بنحو 607.5 مليون شيكل في الربع المناظر 2014. ويُعزى ارتفاع العجز إلى التراجع الملحوظ في كافة بنود الإيرادات المحلية. أما الرصيد الكلي (الجاري والتطويري) فقد ارتفع العجز فيه ليبلغ نحو 1,398 مليون شيكل (أو ما نسبته 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وساهمت المنح والمساعدات الخارجية خلال الربع الرابع 2015 في تخفيض العجز الكلي ليبلغ نحو 718.7 مليون شيكل (أو ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض بلغ نحو 469.3 مليون شيكل في الربع السابق (انظر الشكل 3-3).

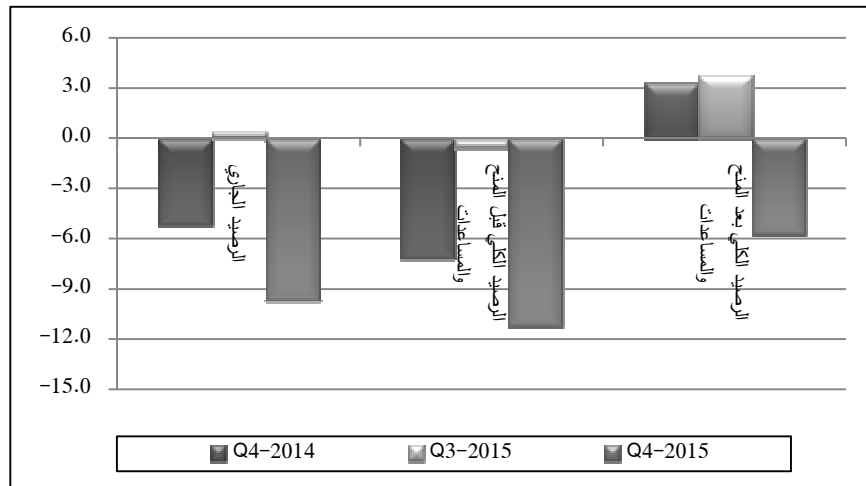
المقارنة السنوية

ارتفعت النفقات العامة الاجمالية للعام 2015 بنحو 8.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 13,993.2 مليون شيكل، فيما ارتفع الإنفاق الجاري وصافي الإقراض بنحو 8.4% خلال نفس الفترة، ليلعب نحو 13,306.4 مليون شيكل، وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية زيادة كافة بنود الإنفاق الجاري وصافي الإقراض. فقد ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب بنحو طفيف مقارنة بالعام السابق (1%)، لتبلغ حوالي 6,837 مليون شيكل، ولتشكل نحو 51.4% من الإنفاق الجاري (انظر الشكل 3-4).

كما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 15.3% مقارنة بالعام 2014 لتبلغ حوالي 5,173.3 مليون شيكل. وقد شكل هذا البند نحو 37% من الإنفاق العام. وجاءت هذه الزيادة في على خلفية زيادة النفقات التحويلية بشكل أساسي، والتي ارتفعت بنحو 13.5% مقارنة بالعام 2014. كما ازداد الإنفاق على صافي الإقراض بنحو 14.4% مقارنة مع العام 2014 ليلعب حوالي 1,169.2 مليون شيكل. وشكل الإنفاق على صافي الإقراض نحو 8.4% من الإنفاق العام.

أخيراً بلغت النفقات التطويرية نحو 686.8 مليون شيكل خلال العام 2015، مرتفعة بنحو 17.1% مقارنة بالعام السابق، علماً

شكل 3-3: مؤشرات الرصيد المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و 2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

المقارنة السنوية

وكما أوضحنا في أعداد سابقة من المراقب فان الفرق بين أساس الالتزام والاساس النقدي يتمثل في "متأخرات"، أي المبالغ التي يتوجب على الموازنة تسديدها (أو استلامها) ولكن لم تقم بذلك (انظر مثلا "المراقب" عدد 41 وعدد 37)

بلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2015 حوالي 870 مليون شيكل، مقارنة بنحو 496.2 مليون شيكل خلال الربع السابق. وتوزعت بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (473.8 مليون شيكل)، وأجور ورواتب (332 مليون شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية (14.4 مليون شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية (60.9 مليون شيكل)، بالمقابل تم سداد 11.1 مليون شيكل من المدفوعات المخصصة (انظر جدول 3-5). وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (870 مليون شيكل) إلى عجز الرصيد الجاري على الأساس النقدي (1,199.9 مليون شيكل)، يرتفع عجز الرصيد الجاري على أساس الالتزام إلى 2,069.9 مليون شيكل، أي 16% من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية).

انخفض العجز في الرصيد الجاري (قبل الدعم الخارجي) خلال العام 2015 بنحو 10.7% مقارنة بالعام السابق، ليلعب نحو 2,075.7 مليون شيكل وليشكل نحو 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام، مقارنة بنحو 5.1% عام 2014. كما تراجع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) بنحو 5.1% خلال نفس الفترة، ليلعب العجز حوالي 2,762.5 مليون شيكل، وليشكل نحو 5.6% الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 6.4% في العام 2014.

أما الرصيد الكلي بعد الدعم فقد حقق خلال العام 2015 فائضاً بنحو 342.2 مليون شيكل، أو ما يعادل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض بلغ 3.3% في العام 2014. ويُعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، حيث انخفضت بنحو 29.5% مقارنة بالعام السابق.

3-4 تراكم المتأخرات

يتوجب التنويه أن كافة الأرقام السابقة المتعلقة بالموازنة الربعية أو السنوية هي مبالغ على الأساس النقدي وليس أساس الالتزام.

جدول 3-5: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

2015	2014	2015				2014	البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
334.8	146.5	14.4	52.9	108.9	158.6	87.4	إرجاعات ضريبية
602.7	569.8	332.0	(95.6)	(485.9)	852.2	433.2	الأجور والرواتب
1,591.6	1,711.9	473.8	490.0	358.7	269.1	491.8	نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)
206.3	351.2	60.9	48.1	49.0	48.3	85.1	النفقات التطويرية
92.9	-	(11.1)	0.8	(4.5)	107.7	-	المدفوعات المخصصة
2,828.3	2,779.4	870.0	496.2	26.2	1,435.9	1,097.5	إجمالي متأخرات بنود الإنفاق

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

المقارنة السنوية

المحلي الاجمالي في العام 2015، مقارنة مع 11.2% في العام السابق.

بلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال العام 2015 حوالي 2,828.3 مليون شيكل مرتفعة بنحو 1.8% مقارنة مع العام السابق. ويلاحظ انخفاض المتأخرات لصاح القطاع الخاص والارتفاع الكبير في متأخرات الإرجاعات الضريبية (والتي تعود على الأغلب في معظمها أيضا لقطاع الأعمال الخاص). ووصل اجمالي قيمة المتأخرات المتراكمة على الحكومة نحو 13 مليار شيكل مع نهاية العام 2015.

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)⁹

استقرت إيرادات المقاصة (على أساس الالتزام) خلال الربع الرابع 2015 عند مستواها تقريبا في الربع السابق، في حين ارتفعت بنحو 9.8% مقارنة بالربع المناظر 2014. ساهمت إيرادات الجمارك بنحو (36.9%) من إجمالي إيرادات المقاصة خلال هذا الربع، فيما ساهمت إيرادات المحروقات بنحو (35%)، وساهمت إيرادات القيمة المضافة بنحو الربع (انظر الجدول 3-6).

وعند إضافة إجمالي متأخرات العام 2015 (2,828.3 مليون شيكل) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (2,075.7 مليون شيكل)، يرتفع عجز الرصيد الجاري على أساس الالتزام إلى 4,904 مليون شيكل وهو ما عادل 10% من الناتج

جدول 3-6: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

2015	2014	2015				2014	البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
7,988.0	7,331.2	2,056.6	2,047.7	1,991.8	1,891.9	1,873.8	إيرادات المقاصة
2,921.0	2,520.6	758.5	766.1	740.1	656.3	671.7	الجمارك
2,275.9	2,278.3	573.6	570.5	553.5	578.3	573.3	القيمة المضافة
(6.1)	6.6	(4.1)	2.9	2.6	(7.5)	1.0	الشراء
2,773.9	2,474.4	720.3	708.2	687.2	658.2	619.8	المحروقات
23.3	51.3	8.3	-	8.4	6.6	8.0	الدخل

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

إلى ارتفاع إيرادات الجمارك بنحو 15.9% وارتفاع إيرادات المحروقات بنحو 12.1% مقارنة بالعام السابق.

أما فيما يتعلق بالعام 2015 فقد ارتفعت إيرادات المقاصة على أساس الالتزام بنحو 9% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 7,988 مليون شيكل. ويُعزى السبب الرئيسي في هذا التحسن

⁹ تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل إيرادات المقاصة بمكوناتها.

3-6 الدين العام الحكومي

أما فيما يخص هيكل الدين العام، فقد توزع بين دين محلي (نحو 57.8%) و42.2% للدين الخارجي. وتوزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.8%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31.5% وقروض ثنائية بنسبة 10.7%. أما الدين العام المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي، علماً أن نحو 15.1% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية. كما بلغت فوائد الدين المدفوعة في الربع الرابع حوالي 42.6 مليون شيكل مقارنة بحوالي 15.6 مليون شيكل فقط في الربع المناظر 2014 (انظر جدول 3-7).

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالشيكال) خلال الربع الرابع من العام 2015 بنحو 12.8% مقارنة بالربع السابق ليلعب رصيده حوالي 9,908.1 مليون شيكل، أو ما يعادل 20.1% من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك ارتفع بنحو 14.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014.¹⁰

ويشكل عام تعتمد تطورات مديونية الحكومة على ثلاثة عوامل رئيسية؛ أولاً: التطورات في أداء المالية العامة على مستوى الرصيد الكلي، (العجز على الأساس النقدي) ثانياً: الضغوط بسبب تراكم المتأخرات تجاه القطاع الخاص والموظفين العموميين (العجز على أساس الالتزام). ثالثاً: التطورات في سعر صرف الشيكال مقابل الدولار.

جدول 3-7: الدين العام الحكومي

(مليون شيكل)

2015	2014	2015				2014	البيان
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
5,726.8	4,399.4	5,726.8	4,577.2	4,805.9	5,207.9	4,399.4	أ- الدين الحكومي المحلي
3,119.8	2,460.9	3,119.8	2,727.8	2,523.5	2,778.9	2,460.9	قروض البنوك
1,692.7	1,180.5	1,692.7	990.8	1,395.5	1,633.7	1,180.5	تسهيلات بنكية (قصيرة الأجل)
862.0	705.7	862.0	806.4	834.7	743.0	705.7	قروض هيئة البترول (قصيرة الأجل)
52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3	قروض مؤسسات عامة أخرى (قصيرة الأجل)
4,181.3	4,246.7	4,181.3	4,205.0	4,052.7	4,236.1	4,246.7	ب- الدين الحكومي الخارجي
2,414.8	2,421.7	2,414.8	2,427.7	2,335.9	2,453.4	2,421.7	مؤسسات مالية عربية
2,022.7	2,018.0	2,022.7	2,032.5	1,954.9	2,056.8	2,018.0	صندوق الأقصى
218.8	221.7	218.8	218.5	210.2	219.8	221.7	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
173.3	181.9	173.3	176.7	170.8	176.7	181.9	البنك الإسلامي للتنمية
1,317.6	1,356.4	1,317.6	1,342.6	1,298.7	1,357.6	1,356.4	مؤسسات مالية إقليمية ودولية
1,052.4	1,079.3	1,052.4	1,063.9	1,032.1	1,091.5	1,079.3	البنك الدولي
176.3	187.7	176.3	188.9	180.2	174.9	187.7	بنك الاستثمار الأوروبي
9.7	10.6	9.7	10.1	9.8	10.3	10.6	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
79.2	78.8	79.2	79.7	76.6	80.3	78.8	الأوبك
448.9	468.6	448.9	434.7	418.2	425.6	468.6	قروض ثنائية
9,908.1	8,646.1	9,908.1	8,782.2	8,858.7	9,443.9	8,646.1	الدين العام الحكومي
228.1	171.1	42.6	57.0	66.0	62.5	15.6	الفوائد المدفوعة
%20.1	19.0%	%20.1	17.4%	17.8%	20.4%	19.0%	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2014 و2015: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

¹⁰ تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد ارتفعت نهاية العام 2015 بنحو 14.5% لتبلغ حوالي 2,537.2 مليون دولار مقارنةً بنحو 2,216.8 مليون دولار نهاية العام 2014 (أو ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي).

صندوق 2: موازنة السلطة الوطنية 2015 و2016: تواضع الطموح وتواضع الأداء

أعلنت وزارة المالية في مطلع العام موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2016. كما توقّرت الآن معلومات أولية عن الأداء المالي الفعلي للسلطة الوطنية خلال العام 2015 مقارنة بالموازنة. وسنقدّم فيما يلي عرضاً مختصراً لهذا الأداء قبل أن نقدّم لمحة عن موازنة العام 2016.

موازنة العام 2015: الخطّة والتنفيذ

يلخّص الجدول 1 تطوّر الوضع المالي للسلطة الوطنية خلال الفترة 2010-2015، كما يوفّر مقارنة بين أرقام الموازنة المخططة للعام 2015 والأرقام المحققة فعلياً. ويمكن أن نسوق الملاحظات التالية على الأرقام المقارنة هذه:

- كان تقدير صافي الإيرادات العامة صائباً إلى حد بعيد، إذ جاءت الإيرادات الفعلية أعلى من الإيرادات المخططة في الموازنة بمقدار أقل من 1%. ويعود الفضل في هذا إلى صواب تقدير إيرادات من المقاصة (جاء الفعلي 3% أعلى من المخطط). ومن الجدير التنكير هنا بأنّ عام 2015 شهد توقّف إسرائيل عن تحويل مبالغ المقاصة، وأنّ الإفراج عن الأموال المحتجزة تم في شهر آذار.
- كذلك كان تقدير إجمالي النفقات الجارية (مع صافي الإقراض) صائباً، إذ أنّ الرقم الفعلي للإنفاق جاء أقل من الرقم المخطط في الموازنة بمقدار 1.3% فقط. على أنّ توقّع توزّع الإنفاق على البنود المختلفة لم يكن صائباً، وذلك لأنّ ارتفاعاً كبيراً طرأ على بند صافي الإقراض (45% أعلى من المخطط)، وهو ما تم موازنته بانخفاض في الإنفاق على البنود الأخرى للإنفاق الجاري، بما فيها الرواتب التي جاءت 2.5% أقل من الرقم المخطط.
- لم تتجاوز النفقات التطويرية الفعلية 20% من قيمة النفقات المخططة في الموازنة. ويعود الفشل في توقّع قيمة هذه النفقات إلى أنّ الموازنة تفترض تقليدياً أنّ الإنفاق التطويري يتم تمويله بالكامل تقريباً من المساعدات الدولية الخارجية، وهو أمر خارج تماماً عن سيطرتها، وهو ما يجعله عرضة للانحراف أكثر من غيره.
- بلغ التمويل الدولي للموازنة الجارية والتطويرية نحو 40% فقط من المبلغ الذي توقعت الموازنة الحصول عليه. وبلغت نسبة الانخفاض في المساعدات نحو 12% بالنسبة للموازنة الجارية و93% بالنسبة للإنفاق التطويري.
- توقّعت الموازنة أن يبلغ العجز الإجمالي، بعد المساعدات الدولية، 1.50 مليار شيكل، ولكنّ الفجوة بين صافي الإيرادات العامة والنفقات الكلية بلغ 1.97 مليار شيكل، أي أنّ عجز الموازنة في العام 2015 كان أعلى بنحو 30% عن العجز المتوقع في الموازنة.
- أخيراً يتوجب التأكيد على أمرين. أولاً، أنّ أرقام الإيراد والإنفاق لعام 2015 هي أرقام تقديرية وأولية. ثانياً، وكما يستدل من المراجعات الفصلية للموازنة الحكومية في المراقب، فإنّ عجز الموازنة على أساس الالتزام غالباً ما يكون أكبر من العجز على الأساس النقدي.

موازنة العام 2016

جاءت موازنة العام 2016 في ذات سياق المؤشرات الاقتصادية والسياسية السلبية المتمثلة في الجمود السياسي والتراجع في النشاط الاقتصادي. وهذا بالطبع يؤثر على الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وعلى الموازنة بالتالي. ولهذه الأسباب انحصرت منطلقات إعداد الموازنة للعام 2016 بنفس المنطلقات التي حددتها في بيان الموازنة لسنة 2015 في أمرين:

- الاستمرار في ترشيد النفقات في كافة بنود الموازنة وضبط صافي الإقراض عن طريق الإصلاح المالي والإداري لقطاعي الكهرباء والمياه.
- التركيز على زيادة الإيرادات المحلية برفع جباية الإيرادات غير الضريبية وتوسيع قاعدة الضرائب المحلية. وهو ما أعلنت وزارة المالية أنها ستسعى إليها في الفترة القادمة 2016-2018 من خلال استكمال توسيع قاعدة الضريبة ودراسة مستويات الرسوم المحلية وفرض رسوم جديدة.

ويمكن تلخيص توقّعات الموازنة للعام 2016 بالنقاط التالية:

- تأمل الموازنة تحقيق نمو في صافي الإيرادات العامة 5% تقريباً (مقارنة بالأرقام الفعلية الأولية للعام 2015). وتتوزع هذه بزيادة 2.6% في الإيرادات المحلية، ونسبة مشابهة في إيرادات المقاصة.
- أمّا بالنسبة لإجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض، فإنّ التوقع هو أن تنمو على معدّل 2% فقط. التباين بين زيادة الإيرادات ونمو النفقات يعني أنّ العجز الجاري سوف ينخفض بمقدار 3.5%. ويعتمد توقع الموازنة هنا على افتراض أنّ صافي الإقراض سوف ينخفض من 1,154 مليون شيكل في العام 2015 إلى 850 مليون فقط في العام 2016 (بنسبة 26%)، وهذا الانخفاض في صافي الإقراض

يفترض أن يعوّض الزيادة في النفقات الجارية، بما فيها زيادة الرواتب. ومن الجدير بالتنويه أنّ توقّع تحقيق انخفاض كبير في صافي الإقراض يكاد أن يكون هدفاً مزمناً في موازنات السلطة خلال السنوات الماضية، كما أنّ الفشل في تحقيق هذا الهدف تكرر في كافة تلك السنوات.

- خصصت الموازنة رقماً كبيراً للإتفاق التطويري في العام الحالي، نحو 1.4 مليار شيكل، وهو تقريباً ضعف الإتفاق التطويري الذي تحقق في العام 2015. وتأمّل الموازنة أن يتم تمويل 70% من هذا الإتفاق من المساعدات الدولية، مع العلم أنّ المساعدات الدولية لهذا الغرض كانت متواضعة للغاية في العام الماضي.
- تتوقع الموازنة الحصول على 3.9 مليار شيكل من المساعدات الدولية في العام 2016، وأن يذهب 75% منها إلى دعم الموازنة الجارية.
- أخيراً، مازال هناك في الموازنة فجوة بين الإتفاق والإيراد، حتّى بعد أخذ المساعدات والمنح الدولية المتوقعة بعين الاعتبار. وهذه الفجوة تبلغ 1.5 مليار شيكل. وهذا يعني أنّه حتى إذا ما تحققت كافة الأرقام المتوقعة فإن الموازنة سوف تعاني في نهاية العام 2016 من عجز يبلغ 1.5 مليار شيكل، وهذا بالطبع سوف ينعكس في ارتفاع الدين العام الذي بلغ في نهاية 2013 نحو 5 مليار دولار (حسب جداول صندوق النقد الدولي والذي يعتبر المتأخرات للقطاع الخاص ولصندوق التقاعد جزءاً من الدين العام، خلاف لما تحتسبه وزارة المالية)، ووصل إلى حدود 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة القصوى التي يسمح بها قانون الدين العام.¹¹

جدول 1: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015 موازنة	*2015	2016 موازنة
صافي الإيرادات العامة	7,090.5	7,793.6	8,648.8	8,361.0	9,817.0	10,658.0	10,725.0	11,189.0
إجمالي الإيرادات	7,414.6	7,842.0	8,843.3	9,167.6	10,445.0	11,058.0	11,312.0	11,630.0
- الإيرادات المحلية	2,778.6	2,511.6	2,747.1	3,078.6	3,114.0	3,290.0	3,307.0	3,393.0
إيرادات ضريبية	1,769.6	1,726.8	1,851.9	2,157.3	2,149.0	2,220.0	2,322.0	2,193.0
إيرادات غير ضريبية	1,009.0	784.8	895.2	921.3	966.0	990.0	985.0	1,199.0
- إيرادات المقاصة	4,636.0	5,330.4	6,096.2	6,089.0	7,331.0	7,768.0	8,005.0	8,237.0
(ناقص) ارجاعات ضريبية	324.1	48.5	194.5	806.6	628.0	400.0	587.0	441.0
إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض	11,130.9	10,597.0	11,730.1	11,735.0	14,556.0	15,085.0	14,895.0	15,212.0
- رواتب وأجور	5,836.2	6,006.8	5,995.6	6,548.2	7,336.0	7,617.0	7,433.0	7,662.0
- النفقات الجارية الأخرى	4,313.6	4,089.3	4,662.6	4,426.9	6,197.0	6,668.0	6,308.0	6,700.0
- صافي الإقراض	983.2	500.9	1,071.9	759.9	1,022.0	800.0	1,154.0	850.0
العجز الجاري قبل التمويل	4,040.4	2,803.4	3,081.3	3,374.0	4,738.0	4,427.0	4,170.0	4,023.0
+ النفقات التطويرية	1,026.0	1,054.4	813.0	607.4	938.0	4,485.0	872.0	1,365.0
العجز الإجمالي قبل التمويل	5,066.7	3,857.8	3,894.3	3,981.4	5,676.0	8,912.0	5,042.0	5,388.0
التمويل الخارجي	4,764.5	3,519.8	3,586.7	4,914.9	4,402.0	7,410.0	3,071.0	3,881.0
- دعم الموازنة	4,277.6	2,915.0	2,985.7	4,531.6	3,676.0	3,120.0	2,748.0	2,925.0
- دعم نفقات تطويرية	486.9	604.8	601.0	383.3	726.0	4,290.0	323.0	956.0

المصادر: وزارة المالية (2011). تقارير المالية الشهرية، 2010. سلطة النقد الفلسطينية (2014). استدامة المالية العامة، خلاصة الوضع المالي للسلطة

الفلسطينية، 2011-2013. وزارة المالية، موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2014-2016

* فعلي عن الأرباع الثلاث الأولى من السنة، وتقديري للربع الأخير.

¹¹ من أجل تحليل مفصل للدين العام ومكوناته انظر الصندوق رقم 4 في المراقب عدد 41 (أب، 2015)

4- القطاع المصرفي

شهدت أصول/خصوم المصارف المرخصة في فلسطين ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2015 بنسبة 1.1% مقارنة مع الربع السابق، لتبلغ نحو 12,602.3 مليون دولار. ويخلص الجدول (4-1) تطورات البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين خلال الفترة من الربع الرابع 2014 وحتى الربع الرابع 2015.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الرابع 2015

(مليون دولار)		2015				2014		البيان *
نسبة التغير %	ربعية * سنوية	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع		
6.7	1.1	12,602.3	12,462.1	12,420.0	11,925.4	11,815.4	إجمالي الأصول	
19.0	7.5	5,824.7	5,420.4	5,419.7	5,126.0	4,895.1	التسهيلات الائتمانية المباشرة	
-11.9	-5.8	3,870.3	4,109.9	3,934.1	4,088.5	4,391.1	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	
8.9	-3.4	1,134.1	1,174.0	1,057.1	1,061.0	1,041.5	- أرصدة لدى سلطة النقد	
-28.3	0.6	365.6	363.5	386.7	471.6	509.8	- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	
-16.5	-7.8	2,370.6	2,572.4	2,490.4	2,555.9	2,839.8	-أرصدة لدى المصارف في الخارج	
-3.3	-1.3	952.7	965.5	965.8	992.8	985.6	محفظه الاوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	
64.5	4.4	1,083.2	1,037.3	993.6	721.5	658.5	التقديرة والمعادن الثمينة	
14.0	3.2	165.4	160.3	147.1	145.4	145.1	الاستثمارات	
-31.7	-31.7	4.1	6.0	6.2	5.5	6.0	القبولات المصرفية	
-4.4	-8.0	701.9	762.7	953.5	845.6	734.1	الموجودات الأخرى	
6.7	1.1	12,602.3	12,462.1	12,420.0	11,925.4	11,815.4	إجمالي الخصوم	
8.1	1.6	9,654.6	9,506.5	9,456.4	8,974.1	8,934.5	إجمالي ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	
-0.2	2.4	1,461.7	1,427.0	1,396.0	1,446.2	1,464.0	حقوق الملكية	
17.0	-5.5	852.0	901.7	736.5	771.7	728.2	أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	
122.3	-24.9	299.2	398.4	206.8	190.1	134.6	- ودائع سلطة النقد	
-26.5	4.1	367.5	353.0	376.3	461.6	499.9	- ودائع المصارف في فلسطين	
97.9	23.4	185.4	150.3	153.4	120.0	93.7	- ودائع المصارف خارج فلسطين	
-29.4	3.0	182.8	177.5	391.7	317.7	258.9	المطلوبات الأخرى	
5.0	0.4	451.2	449.4	439.5	415.6	429.7	المخصصات والاهتلاك	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، كانون الأول 2015.
* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات)، ونسبة التغير هي بين الربعين الثالث والرابع 2015.
** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

4-1 جانب الأصول (الموجودات)

✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة
الربع الرابع
شكّلت التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية الربع الأخير من العام 2015 حوالي 46.2% من إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين. وبلغت قيمة هذه التسهيلات نهاية الربع الرابع حوالي 5,824.7 مليون دولار مرتفعة بنحو 7.5% مقارنة مع الربع السابق (انظر الجدول 4-1). وتُعزى الزيادة إلى ارتفاع كل من التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 25.7%

بلغ إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين حوالي 12.6 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 1.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 6.7% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ أنّ هذا النمو يعزى إلى الزيادة الملحوظة في كل من محفظة التسهيلات الائتمانية، والنقدية والاستثمارات. وفيما يلي ملخص لأهم التطورات الربعية والسنوية التي حصلت على بنود الموجودات.

استحوذت الضفة الغربية على نحو 88.1% من إجمالي التسهيلات، مقابل نحو 11.9% حصة قطاع غزة. وتركزت معظم التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 62.1%، ومحافظة نابلس بنسبة 9.9%. أما في قطاع غزة فاستحوذت محافظة غزة على نحو 65.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة (انظر الجدول 2-4).

سيطر الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من التسهيلات نهاية الربع الرابع 2015 بنسبة 50.3%، تلاه الشيكل الإسرائيلي بنسبة 34.1%، ثم الدينار الأردني بنسبة 14.8%. وشهد الربع الرابع ارتفاعاً في حصة التسهيلات الممنوحة بالشيكل والدينار الأردني بحوالي 3.3 و0.8 نقطة مئوية على الترتيب، مقابل انخفاض حصة التسهيلات الممنوحة بالدولار الأمريكي بحوالي 4.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الثالث.

تبلغ حوالي 1,456.1 مليون دولار، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 2.5%. وأدت هذه التطورات إلى زيادة حصة القطاع العام من التسهيلات الائتمانية المباشرة (بنحو 3.6 نقطة مئوية) لتصل إلى 25% مقابل انخفاض في حصة القطاع الخاص بنحو 3.6 نقطة مئوية لتبلغ 75% خلال الربع الرابع 2015.

وكانت الزيادة الملحوظة في تسهيلات الجاري مدين (نحو 13.6% مقارنة بالربع السابق) السبب الرئيس لنمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام خلال هذا الربع. أما تسهيلات القروض فقد سجلت نمواً بنسبة 6.0%، كما ارتفعت تسهيلات التمويل التأجيلي لتبلغ حوالي 29.5 مليون دولار مقارنة مع 25.4 مليون دولار في الربع السابق.

جدول 2-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

نسبة التغير (%)	2015				2014		
	الربعية	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
حسب الجهة المستفيدة							
17.4	25.7	1,456.1	1,158.7	1,264.0	1,300.3	1,239.8	قطاع عام
19.8	2.4	4,349.3	4,245.6	4,133.6	3,800.3	3,631.2	قطاع خاص مقيم
19.6	2.0	3,654.9	3,581.8	3,479.1	3,165.9	3,056.6	- الضفة الغربية
20.8	4.6	694.4	663.8	654.5	634.4	574.6	- قطاع غزة
-19.9	19.9	19.3	16.1	22.1	25.4	24.1	قطاع خاص غير مقيم
حسب النوع							
20.4	6.0	4,639.8	4,377.6	4,232.6	4,009.2	3,853.8	قروض
13.2	13.6	1,155.4	1,017.5	1,163.0	1,094.7	1,021.0	جاري مدين
45.3	16.1	29.5	25.4	24.1	22.2	20.3	تمويل تأجيلي
حسب العملة							
3.2	-0.8	2,929.3	2,953.5	2,947.9	2,929.7	2,838.7	دولار
48.1	14.1	863.2	756.4	711.1	629.6	582.7	دينار أردني
37.5	19.0	1,984.7	1,667.7	1,720.7	1,537.1	1,443.6	شيكل
57.3	11.0	47.5	42.8	40.0	29.6	30.2	عملات أخرى
19.0	7.5	5,824.7	5,420.4	5,419.7	5,126.0	4,895.1	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، كانون الأول 2015.

المقارنة السنوية:

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية نهاية العام 2015 حوالي 5.8 مليار دولار، مرتفعةً بنحو 19.0% مقارنة بالعام 2014، جراء ارتفاع التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع العام بنسبة 17.4%، والقطاع الخاص بحوالي 19.5%. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة على شكل قروض بنسبة 20.4% وبقيمة 786.0 مليون دولار، وتسهيلات الجاري مدين بنسبة 13.2%

ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع العام بنسبة 17.4%، والقطاع الخاص بحوالي 19.5%. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة على شكل قروض بنسبة 20.4% وبقيمة 786.0 مليون دولار، وتسهيلات الجاري مدين بنسبة 13.2%

(ارتفاع السيولة لدى البنوك بعملة الشيكال والسعي للتخلص منها عبر زيادة الإقراض بهذه العملة).

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية المختلفة فقد سيطر تمويل السلع الاستهلاكية على النسبة الأعلى من هذه التسهيلات بنسبة 24.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، حيث سجلت قيمة التسهيلات الممنوحة لتمويل السلع ارتفاعاً بنسبة 10.4% عن العام 2014. تلاها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.8%، ثم قطاع التجارة بشقيه الداخلية والخارجية بنسبة 21.6% (انظر الجدول 3-4).

وبقيمة 134.4 مليون دولار، إضافة لارتفاع تسهيلات التمويل التأجيري بحوالي 9.2 مليون دولار. ويلاحظ خلال العام 2015 أن النمو في التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني والشيكال الإسرائيلي كان أكبر بكثير من النمو في التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي، حيث نمت تسهيلات الشيكال والدينار خلال العام 2015 بنحو 37.5% و48.1% على الترتيب، مقابل نمو تسهيلات الدولار بنحو 3.2% أي ما يعادل 90.6 مليون دولار مقارنة مع العام 2014 (انظر الجدول 4-2). ويعزى هذا التباين في التوزيع إلى عوامل الطلب (طلب الحكومة على عملة الشيكال بشكل أساسي) وعوامل العرض

جدول 3-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

القطاع الاقتصادي	2014		2015				نسبة التغير (%)
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربعية	
العقارات والإنشاءات	21.6	21.4	21.5	22.1	21.8	20.5	1.3
تطوير الأراضي	1.1	2.8	2.7	2.5	2.9	213.3	20.7
التعدين والصناعة	7.0	6.8	6.4	6.2	6.1	2.8	0.7
التجارة الداخلية والخارجية	20.4	19.2	20.1	20.7	21.6	26.5	6.8
الزراعة والثروة الحيوانية	1.3	1.6	1.4	1.6	1.7	57.1	10.8
السياحة والفنادق والمطاعم	1.6	1.5	1.6	1.5	1.6	20.2	10.9
النقل والمواصلات	0.8	0.6	0.7	0.5	0.5	-33.1	-7.8
الخدمات	10.2	10.1	10.4	11.4	9.2	7.4	-17.2
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	0.8	0.8	0.9	0.5	0.4	-39.9	-25.5
تمويل شراء السيارات	4.5	4.2	4.3	4.4	4.6	21.6	6.0
تمويل السلع الاستهلاكية	25.2	25.6	24.3	23.1	24.9	18.1	10.4
أخرى في القطاع الخاص	5.4	5.5	5.8	5.5	4.7	5.7	-11.2
الإجمالي (مليون دولار)	3,656.1	3,825.7	4,155.7	4,261.7	4,368.6	19.0	19.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول 2015.

✦ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

المقارنة السنوية

تراجع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية العام 2015 بنحو 11.9% مقارنة بالعام السابق (وهو ما يعادل 520.8 مليون دولار). جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 16.5% (469.2 مليون دولار) مقارنة مع العام 2014، كما تراجعت أرصدة المصارف في فلسطين بنحو 28.3% (144.2 مليون دولار). بالمقابل ارتفعت أرصدة سلطة النقد بنحو 8.9% (92.6 مليون دولار) خلال نفس الفترة.

الربع الرابع

تراجع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الرابع 2015 بنحو 5.8% مقارنة بالربع السابق، ليبليغ حوالي 3,870.3 مليون دولار. وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض أرصدة سلطة النقد بنسبة 3.4% لتبلغ 1,134.1 مليون دولار، إضافة إلى انخفاض الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 7.8% لتبلغ 2,370.6 مليون دولار. بالمقابل شهدت أرصدة المصارف فيما بينها في فلسطين ارتفاعاً بنحو 0.6% خلال نفس الفترة لتبلغ 365.6 مليون دولار.

◆ النقدية والمعادن الثمينة

فروع قطاع غزة بنحو 113.5 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى انخفاض عمليات الشحن خلال العام 2015 مقارنة بتلك التي تمت خلال العام السابق مما أدى إلى تراكم وزيادة في السيولة لدى المصارف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر الشكل 4-1).

وتم خلال العام 2015 شحن حوالي 8,755.9 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل¹²، مقارنة بشحن حوالي 8994.9 مليون شيكل خلال العام 2014. كذلك شهد العام 2015 استبدال نقد تالف بقيمة 51 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في قطاع غزة، كما تم إدخال نقد معدني بقيمة 5 مليون شيكل لهذه الفروع، إضافة إلى شحن 500 مليون شيكل كفائض نقد من فروع المصارف في القطاع إلى فروع الضفة الغربية.

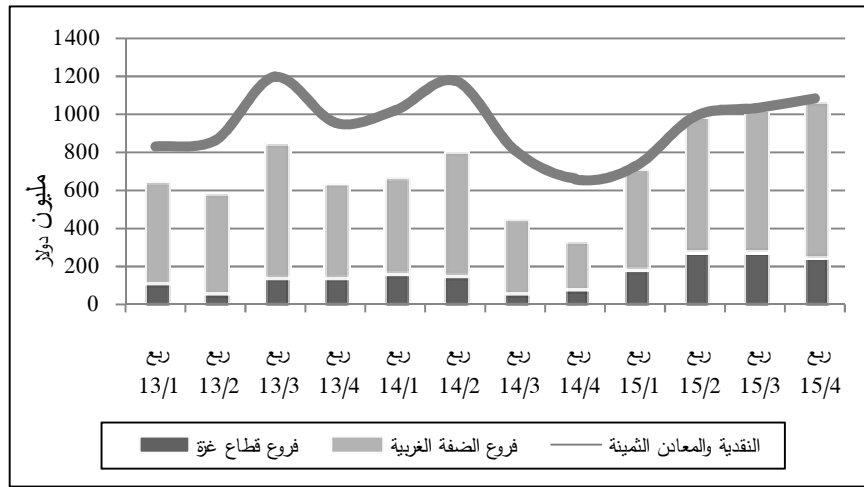
الربع الرابع

ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة نهاية الربع الرابع من العام 2015 بنسبة 4.4% مقارنة مع الربع السابق، ليلعب حوالي 1,083.2 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية بنحو 75.3 مليون دولار، مقابل انخفاضه في قطاع غزة بما يقارب 29.4 مليون دولار.

المقارنة السنوية

ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة بشكل ملحوظ (نحو 64.5%) نهاية العام 2015 مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع في فروع الضفة الغربية بنحو 311.2 مليون دولار وفي

شكل 4-1: السيولة النقدية للشيكال (مقومة بالدولار) وبند النقدية والمعادن الثمينة خلال 2013-2015



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، كانون الأول 2015.

2-4 جانب المطلوبات

◆ ودائع الجمهور

الربع الرابع

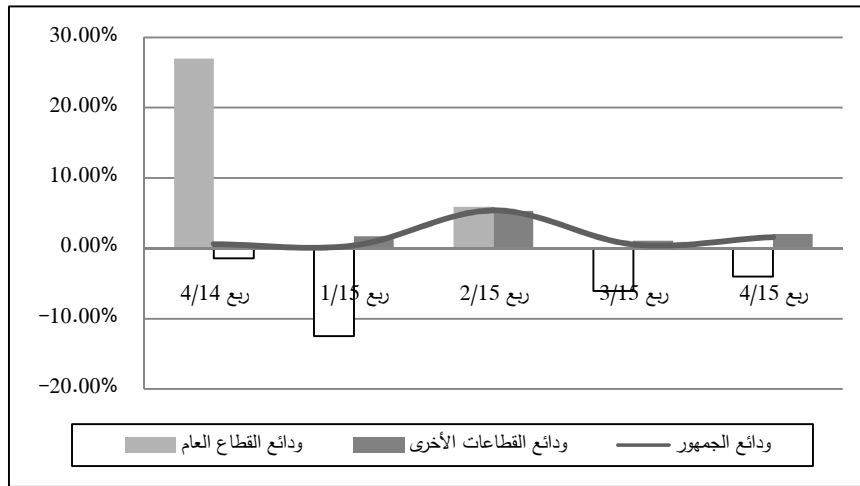
1.6% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام. وجاء هذا نتيجة لارتفاع ودايع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) خلال

بلغت إجمالي ودايع الجمهور نهاية الربع الرابع من العام 2015 حوالي 9,654.6 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو

¹² منها حوالي 5,300 مليون شيكل تم شحنها إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، وحوالي 3,455.9 مليون شيكل قامت البنوك الأردنية العاملة في فلسطين بشحنها بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المرسله.

الربع بنحو 2.0% مقابل تراجع ودائع القطاع العام بنحو مليون دولار. ويوضح الشكل 4-2 النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الرابع 2014 حتى نهاية الربع الرابع 2015. وانخفاض ودائع السلطات المحلية بنحو 6.3 مليون دولار، متأثرة بانخفاض ودائع السلطة الفلسطينية بنحو 23.8

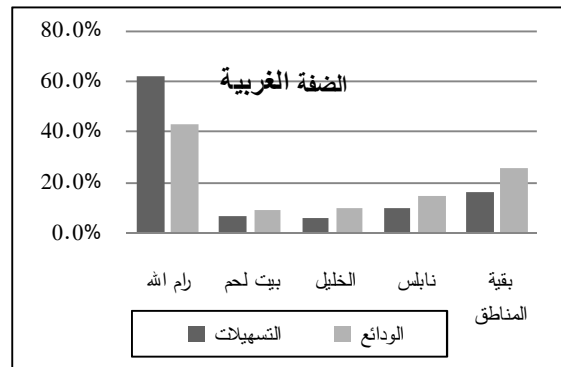
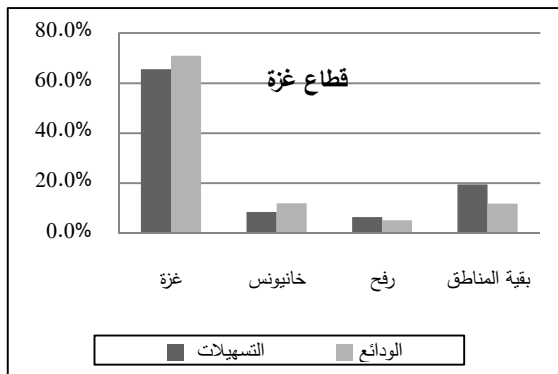
شكل 4-2: النمو في ودائع الجمهور



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

وتوزعت ودائع الجمهور بين القطاعين العام (بما فيها السلطات المحلية والمؤسسات العامة) والخاص بنسب 6.8%، و93.2% على التوالي في نهاية الربع الرابع 2015. من جانب آخر وتوزعت ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين بنسبة 96.2% وبقية 3.8% (انظر الجدول 4-4). وودائع لغير المقيمين بنسبة 3.8%

شكل 4-3: الودائع والانتماء الممنوح بحسب المحافظات نهاية الربع الرابع من العام 2015



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمع للمصارف.

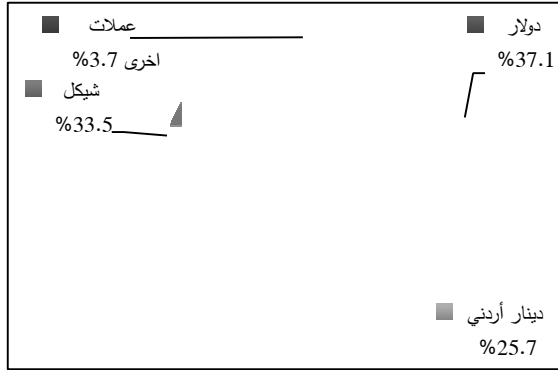
رام الله والبييرة بنسبة 42.4%، ومحافظة نابلس بنسبة 14.3%. ويبين الشكل 4-3 توزيع الودائع والتسهيلات الائتمانية جغرافياً بحسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الرابع 2015.

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية يلاحظ ارتفاع حصة قطاع غزة بشكل طفيف لتصل إلى 10.8% من إجمالي ودائع الجمهور، مقابل حصة للضفة الغربية بلغت 89.2%. وقد استحوذت محافظة غزة على نحو 70.9% من إجمالي ودائع الجمهور في القطاع، أما في الضفة الغربية فقد تركزت الودائع في محافظة

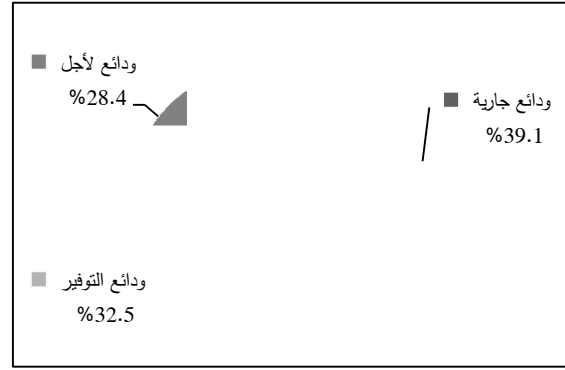
وتوزعت ودائع الجمهور خلال الربع الرابع من العام 2015 بحسب نوع الوديعة بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 39.1% من إجمالي ودائع الجمهور، وشكلت ودائع التوفير 32.5%، أما الودائع الآجلة فشكلت ما نسبته 28.4% (انظر الشكل 4-4). كما استمرت سيطرة عملة الدولار على إجمالي

ودائع الجمهور باستحواذها على حوالي 37.1% منها، وشكلت عملة الشيكل 33.5% من تلك الودائع، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة بلغت 25.7%، بينما كانت النسبة المتبقية وهي 3.7% للعملات الأخرى (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور بحسب عملة الإيداع، الربع الرابع 2015



شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة الربع الرابع 2015



المقارنة السنوية

المصارف. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للنمو في ودائع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بنسبة 10.4%، مقابل انخفاض ودائع القطاع العام بنحو 16.5% (انظر الجدول 4-4).

سجلت ودائع الجمهور ارتفاعاً ملحوظاً نهاية العام 2015 مقارنة مع العام 2014 بنحو 8.1%، لتصل إلى 9,654.6 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 76.6% من إجمالي مطلوبات

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

نسبة التغير %	2015				2014		
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
	حسب الجهة المودعة						
-16.5	655.8	683.4	727.5	687.0	785.2	785.2	قطاع عام
10.4	8,998.8	8,823.1	8,728.8	8,287.1	8,149.3	8,149.3	قطاع خاص
10.4	8,654.1	8,500.7	8,399.7	7,962.4	7,840.6	7,840.6	مقيم
11.7	344.7	322.4	329.1	324.7	308.7	308.7	غير مقيم
	حسب نوع الوديعة						
7.7	3,776.4	3,822.0	3,770.5	3,609.4	3,505.7	3,505.7	ودائع جارية
5.8	2,741.9	2,663.6	2,663.4	2,502.3	2,591.5	2,591.5	ودائع آجلة
10.5	3,136.3	3,021.0	3,022.4	2,862.5	2,837.3	2,837.3	ودائع توفير
	حسب نوع عملة إيداع						
0.8	3,579.0	3,462.1	3,555.2	3,347.1	3,550.4	3,550.4	دولار
7.7	2,477.2	2,428.1	2,375.9	2,270.8	2,299.4	2,299.4	دينار أردني
17.4	3,229.6	3,274.9	3,122.0	2,940.6	2,750.5	2,750.5	شيكل
10.4	368.9	341.4	403.2	415.6	334.2	334.2	عملات أخرى
8.1	9,654.6	9,506.5	9,456.3	8,974.1	8,934.5	8,934.5	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، كانون الأول 2015.

✧ أرصدة سلطة النقد والمصارف

دولار، جراء نمو كل من ودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 122.3% و97.9% على التوالي، مقابل انخفاض ودائع المصارف في فلسطين بنحو 26.5% خلال فترة المقارنة. بالمقابل شهدت حقوق الملكية للمصارف انخفاضاً في نهاية العام 2015 بنسبة 0.2% مقارنة مع العام 2014.

4-3 مؤشرات أداء المصارف

تشير البيانات إلى انخفاض نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات بنحو 0.4 نقطة مئوية في الربع الرابع عما كانت عليه في الربع السابق لتصل إلى 2.1%. أما نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص فقد ارتفعت بحوالي 0.2 نقطة مئوية في الربع الرابع لتصل إلى 48.5%. كما ارتفعت أيضاً نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لتصل إلى 11.6%.

الربع الرابع

سجلت أرصدة سلطة النقد والمصارف هبوطاً بنسبة 5.5% نهاية الربع الرابع 2015 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ 852 مليون دولار، نتيجة لتراجع ودائع سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 24.9% لتصل إلى 299.2 مليون دولار، مقابل ارتفاع كل من ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 23.4%، وودائع المصارف في فلسطين بنحو 4.1%. كما سجلت حقوق الملكية للمصارف المرخصة نمواً بنسبة 2.4% في نهاية الربع الرابع من العام 2015 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 1,461.7 مليون دولار.

المقارنة السنوية

ارتفعت أرصدة سلطة النقد والمصارف نهاية العام 2015 بنحو 17.0% مقارنة مع العام 2014، لتبلغ 852.0 مليون

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)				المؤشر
2015			2014	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
11.6	11.5	11.2	12.1	12.4
74.2	74.7	71.1	72.2	68.0
60.3	57.0	57.3	57.1	54.8
48.5	48.3	47.9	46.2	44.9
31.5	33.9	33.9	36.4	39.4
2.1	2.5	2.5	2.6	2.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف، كانون الأول 2015.
* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

✧ أرباح المصارف المرخصة

الربع الرابع

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة نهاية الربع الرابع من العام 2015 حوالي 29.2 مليون دولار، مقارنة بنحو 36.4 مليون دولار في الربع السابق، منخفضاً بنحو 19.8% وذلك نتيجة لارتفاع النفقات بحوالي 10.4% (ما يعادل 9.6 مليون دولار) مقابل ارتفاع صافي الإيرادات ب 1.9% (ما يعادل 2.4 مليون دولار).

أما نسبة التوظيفات الخارجية¹³ إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت خلال الربع الرابع من العام بنحو 2.4 نقطة مئوية مقارنة مع الربع السابق لتبلغ 31.5%، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة التوظيفات الخارجية بنسبة 6.1% مقابل نمو إجمالي الودائع بنحو 0.9% (انظر الجدول 4-4).

¹³ تشمل التوظيفات الخارجية كل من التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، والاستثمارات في أدوات الاستثمار، إضافة إلى الأرصدة الموظفة في الخارج، والتي بلغت نهاية العام 2015 نحو 3,311.5 مليون دولار.

المقارنة السنوية

ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة 2014-2015، حيث تشير البيانات إلى أن البند الذي ساهم بأكبر نسبة في صافي الإيرادات كان بند الفوائد وينسبة 73%، وهو ما يدل على أن المصارف لا تزال تعتمد على الوساطة المالية كمصدر أساسي لتوليد الدخل.

بلغ المجموع التراكمي لأرباح المصارف في العام 2015 حوالي 134 مليون دولار مقارنة مع 145.8 مليون دولار في العام 2014. وجاء الانخفاض نتيجة ارتفاع النفقات بحوالي 8.5% مقابل زيادة الإيرادات بنحو 3.6%.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف المرخصة 2014-2015

(مليون دولار)		2015					2014	
2015	2014	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع		
تراكمي	تراكمي							
512.1	494.3	130.7	128.3	130.1	123.0	129.8	صافي الإيرادات	
373.8	360.7	97.0	95.5	92.5	88.8	88.3	الفوائد	
90.5	87.0	22.1	23.0	22.8	22.6	24.0	العمولات	
7.5	6.2	0.7	0.3	4.8	1.7	0.6	أوراق الدين المالية والاستثمارات	
30.7	25.3	5.7	7.9	8.9	8.2	7.3	عمليات تبديل وتقييم وتقييم والعملات الأجنبية	
2.3	1.9	2.0	0.1	0.1	0.1	0.5	المشتقات (التحوط والمتاجرة)	
7.3	13.2	3.2	1.5	1.0	1.6	8.5	الدخول التشغيلية الأخرى	
378.2	348.5	101.5	91.9	97.9	86.9	89.8	النفقات	
320.3	295.5	85.6	81.6	79.5	73.6	78.3	النفقات التشغيلية	
14.5	1.9	6.2	-0.4	5.4	3.3	-0.05	المخصصات	
43.4	51.1	9.7	10.7	13.0	10.0	11.5	الضريبة	
133.9	145.8	29.2	36.4	32.2	36.1	39.4	صافي الدخل*	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، قائمة الأرباح والخسائر، كانون الأول 2015 (بيانات غير منشورة).

* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

الربع الرابع

8.75% مع بقاء أسعار الفائدة على الودائع بنفس العملة عند نفس النسبة كما في الربع السابق (نحو 2.21%).

المقارنة السنوية

سجل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالعملات الثلاث ارتفاعاً نهاية العام 2015 مقارنة مع العام 2014. إذ بلغ متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار 2.19% مقارنة مع 2.15% في العام السابق. كما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار إلى 0.93% مقارنة مع 0.82% خلال الفترة ذاتها. وكذلك ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالشيكال بنحو 0.1 نقطة مئوية ليبلغ 1.56% في العام 2015 (انظر الجدول 4-7).

شهدت معدلات الفائدة على كل من الودائع والقروض بعملة الدولار الأمريكي ارتفاعاً خلال الربع الأخير من العام 2015 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ 1.02% و 7.13% على التوالي. ويعزى ذلك إلى قيام الفيدرالي الأمريكي بتشديد سياسته النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة وذلك للمرة الأولى منذ نشوء الأزمة المالية العالمية عام 2008. وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت معدلات الفائدة على الودائع والقروض بعملة الشيكال الإسرائيلي تراجعاً خلال نفس الفترة لتبلغ 1.36% و 9.92% على الترتيب. ويعود ذلك لتسهيل السياسة النقدية في إسرائيل، حيث قام بنك إسرائيل بتخفيض سعر الفائدة عدة مرات خلال العام 2015. أما أسعار الفائدة على التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني فقد تراجعت بنحو 0.74 نقطة مئوية لتصل إلى

كما سجل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بعملة الدينار الأردني والدولار الأمريكي ارتفاعاً خلال فترة المقارنة، فقد سجلت 9.05% و6.78% على الترتيب، في حين شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بعملة الشيكال انخفاضاً لتصل إلى 10.18% (انظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

الفترة	الدينار الأردني		الدولار		الشيكال	
	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع
2014	الربع الثالث	2.13	9.35	0.76	6.57	1.46
	الربع الرابع	2.14	8.69	0.92	6.88	1.59
	المتوسط	2.15	9.03	0.82	6.41	1.46
2015	الربع الأول	2.15	8.79	0.86	6.88	2.03
	الربع الثاني	2.22	9.18	0.97	6.46	1.50
	الربع الثالث	2.21	9.49	0.89	6.65	1.37
	الربع الرابع	2.21	8.75	1.02	7.13	1.36
	المتوسط	2.19	9.05	0.93	6.78	1.56

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول 2015.

بحوالي 21.9% خلال فترة المقارنة. وقد ارتفعت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد بنسبة 23.6% (انظر الجدول 4-8).

ويستحوذ الشيكال على 93.6% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، يليها الشيكات بعملة الدولار بنسبة 4.0%، ثم الشيكات بالدينار بنسبة 2.3%، والنسبة الباقية كانت عبارة عن شيكات بعملة اليورو.

المقارنة السنوية

بلغ إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص في العام 2015 ما يعادل 5,096,396 شيك مرتفعاً بنسبة 9.9% مقارنة بالعام السابق، كما سجلت قيمتها ارتفاعاً بحوالي 0.3% لتصل إلى 11,131.5 مليون دولار نهاية العام. أما الشيكات المعادة فقد سجلت ارتفاعاً في عددها وقيمتها بحوالي 15.1% و1.0% خلال السنة (انظر الجدول 4-8).

أما أسعار الفائدة الحقيقية خلال العام 2015، فقد بلغت على القروض على كل من الدينار الأردني والدولار والشيكال حوالي 7.62% و5.35% و8.75% على الترتيب. كما بلغت على الودائع حوالي 0.76% و-0.50% و0.13% للعملات الثلاث السابقة على التوالي¹⁴ ومن الملفت للنظر أن سعر الفائدة الحقيقي على الودائع بالدولار سالب، وهذا يمكن أن يفسر أسباب تراجع الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار من إجمالي ودائع الجمهور خلال العام 2015.

4-5 نظام المدفوعات

✦ حركة المقاصة

الربع الرابع

ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الرابع من العام 2015 بنسبة 11.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1,410,946 شيك، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2,990.2 مليون دولار، بارتفاع نسبته 7.6%. ويلاحظ ارتفاع عدد وقيمة الشيكات المعادة خلال الربع الأخير من العام 2015، حيث ارتفع عددها بنحو 20.1% كما ارتفعت قيمتها

¹⁴ أسعار الفائدة الحقيقية يتم حسابها بالتقريب بطرح معدل التضخم من أسعار الفائدة الاسمية، وبالاعتماد على معدل التضخم الذي بلغ نحو 1.43% في العام 2015 ونحو 1.73% في العام 2014.

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)
2014	الربع الأول	1,093,504	2,779.3	110,488
	الربع الثاني	1,140,775	2,802.0	107,158
	الربع الثالث	1,143,268	2,724.5	124,461
	الربع الرابع	1,260,225	2,795.6	125,329
	المجموع	4,637,772	11,101.4	467,436
2015	الربع الأول	1,191,145	2,588	143,401
	الربع الثاني	1,230,763	2,775.3	120,213
	الربع الثالث	1,263,542	2,778.0	124,673
	الربع الرابع	1,410,946	2,990.2	149,758
	المجموع	5,096,396	11,131.5	538,045

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول 2015.

✧ أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

الربع الرابع
شهدت القيمة الإجمالية لعمليات التسوية الفورية الداخلية¹⁵ بين الأعضاء في نظام براق خلال الربع الرابع من العام 2015 نمواً بحوالي 19.0% من حيث العدد و15.3% من حيث القيمة مقارنة بالربع السابق لتبلغ قيمتها 10,755.7 مليون دولار فيما بلغ عدد الحوالات 55,816 حوالة. وتشتمل عمليات التسوية الداخلية المنفذة بين الأعضاء في نظام براق من حيث القيمة كل من الحوالات البنكية بنسبة 76.1%، والحوالات الشخصية بنسبة 17.1%، وحوالات المقاصة بنسبة 6.3% (انظر الجدول 4-9).

الربع الرابع
شهدت القيمة الإجمالية لعمليات التسوية الفورية الداخلية¹⁵ بين الأعضاء في نظام براق خلال الربع الرابع من العام 2015 نمواً بحوالي 19.0% من حيث العدد و15.3% من حيث القيمة مقارنة بالربع السابق لتبلغ قيمتها 10,755.7 مليون دولار فيما بلغ عدد الحوالات 55,816 حوالة. وتشتمل عمليات التسوية الداخلية المنفذة بين الأعضاء في نظام براق من حيث القيمة كل من الحوالات البنكية بنسبة 76.1%، والحوالات الشخصية بنسبة 17.1%، وحوالات المقاصة بنسبة 6.3% (انظر الجدول 4-9).

جدول 4-9: إجمالي عمليات الاعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2014-2015

إجمالي 2015	5201				إجمالي 2014	الأعضاء
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول		
7,271.0	1,753.0	1,771.0	1,803.0	1,944.0	7,951.0	العدد
23,439.9	8,181.6	6,660.8	4,514.8	4,082.7	16,179.0	القيمة
172,677.0	50,874.0	42,255.0	42,122.0	37,426.0	154,075.0	العدد
7,648.4	1,842.5	1,957.0	2,429.1	1,419.9	6,761.9	القيمة
7,681.0	1,909.0	1,855.0	2,011.0	1,906.0	7,897.0	العدد
2,780.2	679.8	672.6	725.5	702.3	3,222.6	القيمة
1,464.0	374.0	348.0	378.0	364.0	1,455.0	العدد
56.0	17.7	13.0	11.5	13.8	84.2	القيمة
810.0	451.0	255.0	104.0	0	0	العدد
0.4	0.3	0.07	0.03	0	0	القيمة
1,568	455	406	382	325	1,564	العدد
146.0	33.9	26.2	49.1	36.9	135.1	القيمة
191,471	55,816	46,890	46,800	41,965	172,942	العدد
34,070.9	10,755.7	9,329.6	7,730.0	6,255.6	26,382.8	القيمة
2,272	608	568	594	502	2,311	العدد
7,450.1	1,817.4	1,892.0	2,355.5	1,385.2	7,526.5	القيمة
1,950	482	487	514	467	2330	العدد
7,357.7	1,774.2	1,895.2	2,309.1	1,379.2	7,567.2	القيمة

المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

* إجمالي الحوالات يشمل مجاميع عمليات التحويل الداخلية باستثناء عمليات التحويل خارج النظام وتغذية الأرصدة.

¹⁵ عمليات التحويل الداخلية تشمل الحوالات البنكية، والحوالات الشخصية، وحوالات تسوية المقاصة، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية المفتاح الوطني، إضافة للعمليات الأخرى.

المقارنة السنوية

2015، دون تغيير عن الربع السابق. ويبين الجدول 4-10 الانتشار المصرفي للمصارف المرخصة في فلسطين كما في نهاية شهر كانون الأول من العام 2015.

أما عند المقارنة مع العام 2014 فيلاحظ أنّ هناك زيادة في عدد الفروع والمكاتب في الضفة الغربية وقطاع غزة بستة عشر فرع ومكتب خلال العام 2015، منها أربعة عشر فرع ومكتب للمصارف المحلية وفرعان للمصارف الوافدة. وقد أدت هذه الزيادة إلى تحسن الانتشار المصرفي خاصة في المناطق الريفية وإلى زيادة عدد الصرافات الآلية والبطاقات الائتمانية وغيرها من الخدمات المصرفية. كما ارتفع عدد حسابات المودعين خلال فترة المقارنة بنحو 6.3% لتبلغ حوالي 2,940,575 حساب منها 1,735,096 حساب في المصارف المحلية و1,205,479 حساب في المصارف الوافدة.

بلغت قيمة إجمالي عمليات التسوية الفورية الداخلية بين الأعضاء في نظام براق نهاية العام 2015 حوالي 34,070.9 مليون دولار مرتفعة بحوالي 29.1% عن قيمتها في العام 2014. فقد بلغ المعدل الشهري لعمليات التسوية في العام 2015 حوالي 15,956 حوالة بقيمة 2,839.3 مليون دولار مقارنة مع 14,412 حوالة بقيمة 2,198.6 مليون دولار خلال العام 2014 (انظر الجدول 4-9).

4-6 الانتشار المصرفي

بلغ عدد فروع ومكاتب المصارف المرخصة في فلسطين نحو 274 فرع ومكتب منها 223 فرعاً ومكتباً موزعة في مناطق الضفة الغربية و51 في قطاع غزة في نهاية الربع الرابع

جدول 4-10: مؤشرات الانتشار المصرفي في فلسطين بتاريخ 2015/12/31

المجموع	مصارف وافدة		مصارف محلية			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة		
51	223	17	101	34	122	عدد فروع ومكاتب المصارف
77	515	16	237	61	278	عدد أجهزة الصراف الآلي
46,453	142,961	1,279	9,759	45,174	133,202	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي
22,072	60,758	386	40,149	21,686	20,609	عدد بطاقات الائتمان
85,786	381,003	18,665	257,035	67,121	123,968	عدد بطاقات الخصم المباشر
1,259	4,728	0	73	1,259	4,655	عدد نقاط البيع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - دائرة الرقابة والتفتيش، كانون الأول 2015

4-7 مؤسسات الإقراض المتخصصة

الربع الرابع

2015، منها حوالي 100.2 مليون دولار في الضفة الغربية و36.5 مليون دولار في قطاع غزة.

أما بالنسبة لتوزيع هذه القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فيلاحظ أنها بقيت بنفس توزع الأهمية النسبية كما في الربع السابق، حيث كانت الحصة الأكبر من نصيب قطاع الإسكان، بنسبة 29.1%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 23.2%، ثم قطاع الخدمات بحوالي 15.2%، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة بنسبة 15.0%، ثم قطاعي الاستهلاك والانتاج بواقع 12.0% و5.6% على التوالي (انظر الشكل 4-6).

بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة 69 فرع ومكتب في نهاية الربع الرابع من العام 2015، مرتفعة بثلاثة فروع مقارنة مع الربع السابق، وتوفر حوالي 477 فرصة عمل. وقد بلغ عدد عملاء هذه المؤسسات نحو 52,264 عميل، بزيادة بنحو 2.6% مقارنة بالربع السابق، منهم حوالي 70.4% في الضفة الغربية و29.6% في قطاع غزة.

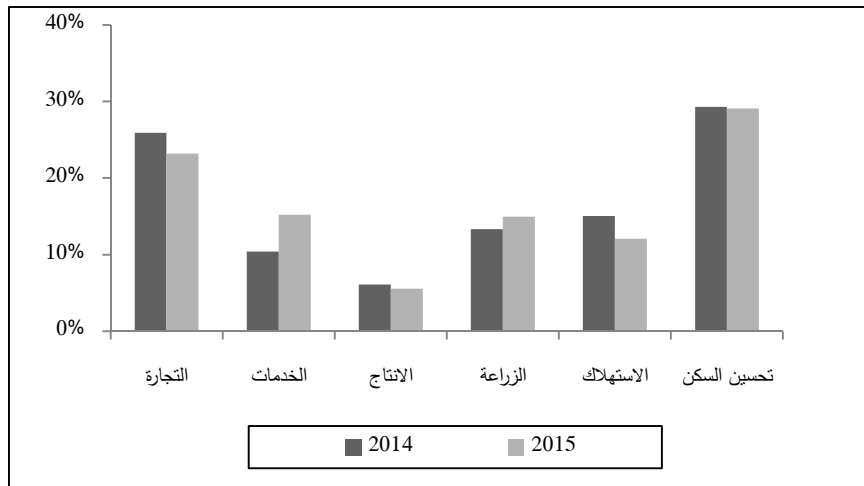
من جانب آخر، بلغ إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات حوالي 136.7 مليون دولار في نهاية الربع الرابع

جدول 4-10: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة من الربع الرابع 2014 - الربع الرابع 2015

نسبة التغير %	2015					2014	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع		
0	6	6	6	6	6	6	عدد مؤسسات الإقراض المرخصة ¹⁶
3.0	69	66	60	59	67	67	عدد الفروع
-11.7	477	476	420	408	540	540	عدد الموظفين
-12.5	52,264	50,951	48,109	46,925	59,702	59,702	عدد المقترضين
-8.6	36,772	35,121	32,611	30,942	40,229	40,229	- الضفة الغربية
-20.4	15,492	15,830	15,498	15,983	19,473	19,473	- قطاع غزة
24.7	136.7	124.8	112.8	103.6	109.6	109.6	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
27.2	100.2	91.3	83.2	76.0	78.8	78.8	- الضفة الغربية
18.5	36.5	33.5	29.6	27.6	30.8	30.8	- قطاع غزة

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-6: التوزيع القطاعي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة 2015-2014



8-4 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

الرسمة السوقية¹⁷: بلغت نسبة الرسمة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2015 نحو 26% مقارنة مع 25% في العام 2014.

المقارنة السنوية

ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة في فلسطين خلال العام 2015 بنحو 24.7% مقارنة مع العام السابق (ما يقارب 27.1 مليون دولار) لتبلغ حوالي 136.7 مليون دولار، لكن بالرغم من هذا الارتفاع فقد شهد العام 2015 انخفاضاً في عدد المقترضين بحوالي 12.5% ليبلغ حوالي 52.3 ألف مقترض مقارنة مع 59.7 ألف مقترض في العام السابق.

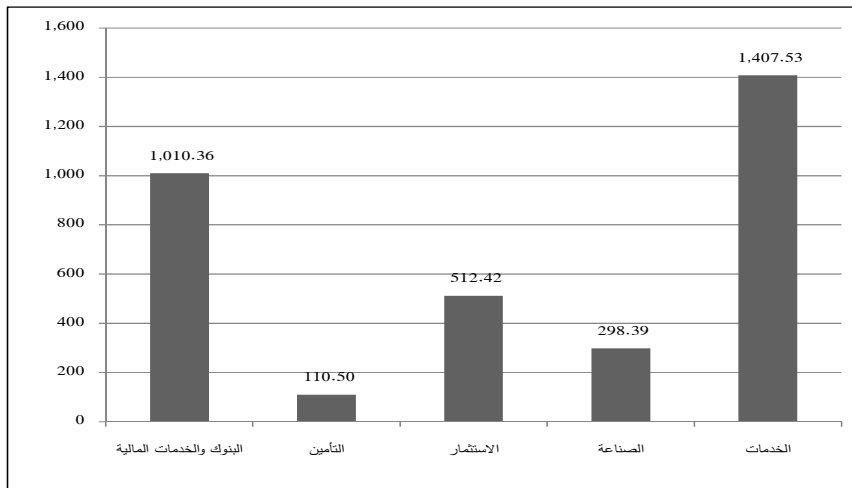
¹⁶ تمثل مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد، وهي: أصالة، وفيناس فلسطين للإقراض الصغير، والمركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، وريف، والابداع، وفاتن.

- ◇ درجة التركيز¹⁹: عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام 2015، 49 شركة، وتتنوع الشركات المدرجة على كل من قطاع الصناعة (13 شركة)، قطاع الخدمات (12 شركة)، قطاع الاستثمار (9 شركات)، قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، وقطاع التأمين (7 شركات).

ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2015 بنحو 5% مقارنة مع العام السابق لتصل حوالي 3.34 مليار دولار. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 42%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 30% (انظر الشكل 4-7).

- ◇ مؤشرات السيولة:
 - قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين في العام 2015 نحو 2.5% مقارنة مع 2.8% خلال العام 2014.
 - الدوران¹⁸: بلغت هذه النسبة في العام 2015 نحو 9.6%، مقارنة مع 11.1% خلال العام 2014. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم البنوك والخدمات المالية 16.8%، قطاع الاستثمار 11%، قطاع الخدمات 5.8%، قطاع الصناعة 3.2%، وقطاع التأمين 2.8%.

شكل 4-7: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في نهاية العام 2015 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

¹⁷ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

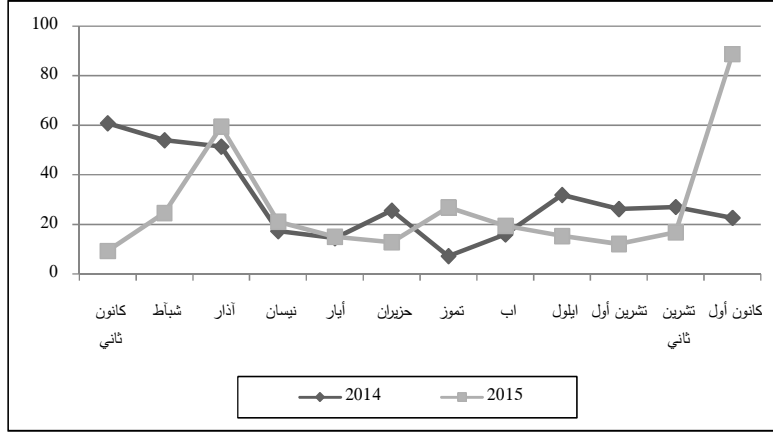
¹⁸ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

¹⁹ يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال العام 2015 نحو 175 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 3.5% مقارنة مع العام السابق (نحو 181 مليون سهم). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 320 مليون دولار في العام 2015، بانخفاض مقداره 9.5% عن العام السابق (انظر الشكل 4-8).

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر العامين 2014 و2015

(مليون دولار)

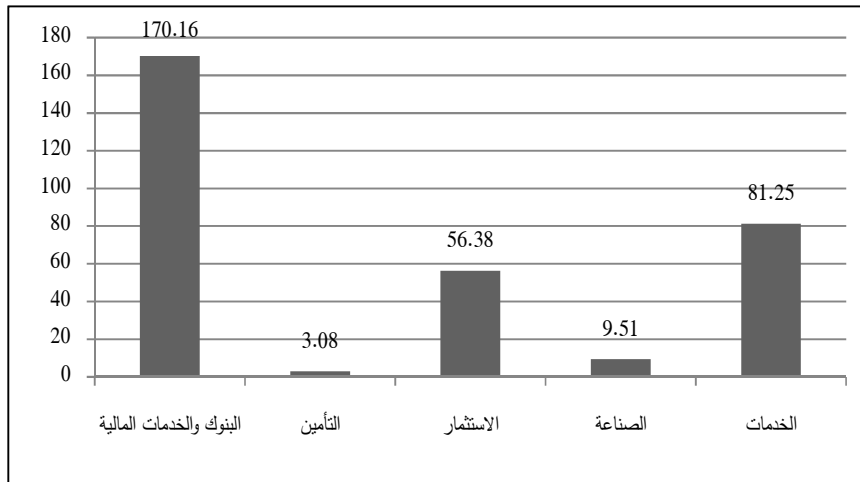


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في العام 2015، بنسبة 53.1%، يليه كلاً من قطاع الخدمات والاستثمار بنسب 25.4% و17.6% على التوالي (انظر الشكل 4-9).

شكل 4-9: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2015

(مليون دولار)

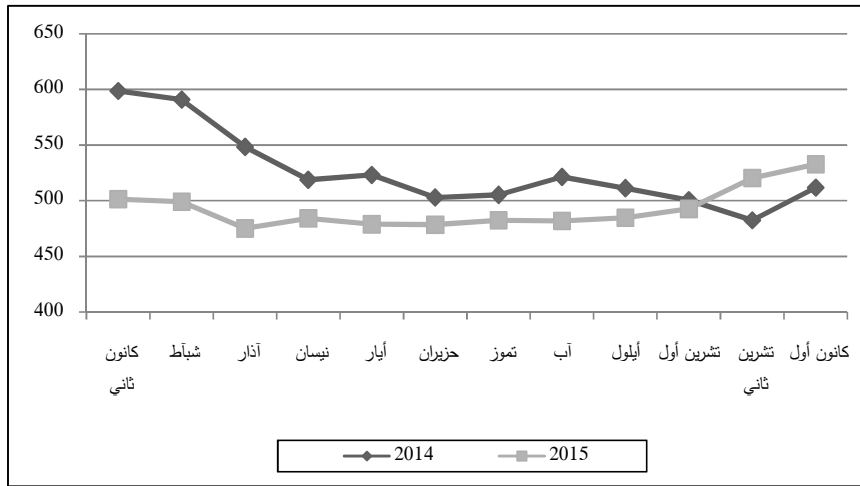


المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية العام 2015 عند 532.73 نقطة، متقدماً بـ 20.96 نقطة عن إغلاق العام السابق (انظر الشكل 4-10).

شكل 4-10: مؤشر القدس لأشهر العامين 2014 و2015

المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

صندوق 3: تقرير دولي: الشركات الخاصة في المستعمرات تساهم في استغلال وانتهاك حقوق الإنسان

أصدرت مؤسسة (Human Rights Watch)، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بمصداقية دولية عالية، تقريراً في مطلع العام الحالي بعنوان "تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين"²⁰. يتناول التقرير صعباً لم يتم التطرق إليه بشكل مفصل وموثق في السابق من قبل مؤسسات دولية، وهو مسؤولية الشركات الخاصة، الإسرائيلية وغير الإسرائيلية، في توسيع وتجزير الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وفي المشاركة بالتالي في انتهاك حقوق الفلسطينيين.

اقتصاد المستعمرات

ينطلق التقرير من أن توجد أكثر من نصف مليون مستعمر في 237 مستعمرة في الضفة الغربية هو أمر غير شرعي حسب القانون الدولي الإنساني، وهو جزء من السياسات الإسرائيلية التي تستلب الفلسطينيين وتميز ضدهم وتنتهك حقوقهم. على أن وجود هذا النظام واستمراره لا يعتمد فقط على سياسة الحكومة الإسرائيلية، وإنما أيضاً على مشاركة عدد كبير من الشركات الخاصة التي تعمل في المستعمرات. ويهدف التقرير بشكل محدد إلى فضح دور الشركات الخاصة التي تعمل في، أو تتاجر مع، المستعمرات في الأراضي المحتلة، وإلى إعادة تذكيرها بمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية تجاه مساهمتها بشكل مباشر في ديمومة الاحتلال وخرق القانون الدولي.

يتكوّن اقتصاد المستعمرات في الأراضي الفلسطينية مما يقرب من 1,000 شركة تعمل في نحو 20 منطقة صناعية تغطي مساحة 1,365 هكتار (1 هكتار = 10 دونم) من أراضي الضفة. يضاف إلى ذلك 9,300 هكتار من الأرض تستغل للأغراض الزراعية، فضلاً عن 11 مقلع مرخص للأحجار. أما مساحة المناطق السكنية المأهولة في المستعمرات فهو لا يزيد على 6,000 هكتار، على الرغم من أن مساحة حدود بلديات تلك المستعمرات تزيد كثيراً على ذلك.

مسؤولية الشركات تجاه حقوق الإنسان

تفرض المعايير الدولية ومسؤوليات طوعية على الشركات الخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. هناك على سبيل المثال وثيقة "المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان" التي تتوقع من الشركات في شتى أنحاء العالم مراعاة الحقوق الأساسية للإنسان وضرورة بذل كل الجهود للحيلولة دون أن يؤدي نشاط الشركات إلى الإخلال بتلك الحقوق. وهذه المبادئ ملزمة أخلاقياً للشركات التي تعمل في أي مكان في العالم، وعلى امتداد سلاسل الإمداد الخاصة بها.

²⁰ <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>

توصّل تقرير المنظمة إلى أنّ نشاط الشركات الخاصّة في المستعمرات يساهم في انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين وللقانون الدولي الإنساني، وأنّ الشركات تستفيد من هذه الانتهاكات. ونظراً لأنّ الانتهاكات المذكورة في التقرير جزء لا يتجزأ من السياسات والممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإنّ السبيل الوحيد لكي تتفادى الشركات بالمستوطنات الإسهام في الانتهاكات، على ضوء مسؤولياتها بمقتضى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، يتطلب منها الكف عن العمل بالمستعمرات أو المساهمة في أي أنشطة تجارية على صلة بها.

دور الشركات في تعزيز الانتهاكات والاستفادة منها

وثق تقرير المنظمة من خلال دراسة حالات ميدانية أنّ الشركات هي جزء لا يتجزأ من نظام الاستيطان الاستعماري نظراً لأنّها:

- تسهم في استدامة المستعمرات، إذ توفرّ خدمات وفرص عمل للمستوطنين، وتسدّد ضرائب لبلديات المستوطنات.
- تعتمد على المصادرات غير القانونية للأراضي والموارد الفلسطينية، وتساهم فيها.
- ترتبط بشكل كامل وتستفيد من سياسات إسرائيل التمييزية التي تشجّع المستعمرات وتقيّد الفلسطينيين.
- تساهم في انتهاك الحقوق العمالية للفلسطينيين العاملين في المستعمرات.

كما أكدّ التقرير على واجب الدول عدم إضفاء الشرعية على نقل إسرائيل لمدينتها إلى المستعمرات في الأراضي المحتلة، أو دعم أي مطالبات سيادية لها على المستعمرات، بما فيها معاملة السلع المنتجة في المستعمرات وكأنّها مصنوعة في إسرائيل لكي تستفيد من أي اتفاقات رسوم جمركية تفضيلية أخرى تنطبق على المنتجات الإسرائيلية. كما لا يتوجب الاعتراف بسلطة إسرائيل القانونية فيما يخص إصدار الشهادات للسلع المنتجة في المستعمرات على أنّها مستوفية لشروط معينة، مثل السلع العضوية. كذلك فإنّ وسم منتجات المستعمرات زوراً بأنّها "صُنعت في إسرائيل" ينتهك أنظمة حماية المستهلك في الدول المستوردة التي تحظر تضليل العملاء.

وتناول التقرير الحجة المكررة أنّ خلق فرص العمل في المستعمرات يرجع بالفائدة على الفلسطينيين، وأنّ إغلاق المصانع هناك سيزيد من البطالة في أوساطهم. إذ يؤكّد بأنّ عمل الشركات في المستعمرات لا يعوّض عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بتوفير وظائف للفلسطينيين. وأنّ العديد من الفلسطينيين الذين تحدّثت المنظمة معهم وصفوا كيف علقوا في موقف بالغ الازدواجية والظلم: فهم يعلمون أنّ العمل لشركات المستعمرات يعني أنّهم يساعدون في تعميق جذور موقف ينتهك حقوقهم ويسرق منهم مصادر كسبهم السابقة، لكن يشعرون أنّ ليس أمامهم خيار آخر في الوقت نفسه. ويعمل التقرير على وصف هذا الفخ، إذ يبين كيف تخنق القيود الإسرائيلية التمييزية الاقتصاد الفلسطيني وتقيّد الأعمال التجارية وثقّف الأفراد فيه، مما تجبرهم الظروف على طلب العمل في المستعمرات (انظر الجدول).

توصيات قاطعة واستدراكات غير مبررة!

على الرغم من كل إيجابيات التقرير في تناوله لموضوع حساس، والجهد الكبير الذي بذل للحصول على معلومات موثقة تُحاط بالكثير من السرية والتشويش المتعمد في إسرائيل، إلّا أنّ استنتاجات التقرير لا تخلو للأسف من بعض الضبابية، لا بل الازدواجية غير المبررة. إذ في حين يتوصّل التحليل إلى نتيجة قاطعة تقول أنّ على الشركات "الكف عن العمل بالمستوطنات أو المساهمة في أي أنشطة تجارية على صلة بها"، إلّا أنّ التقرير (ومنظمة "هيومن رايتس ووتش") لا يأخذ موقفاً داعماً أو معارضاً لمقاطعة المستهلكين لسلع المستعمرات. كما أنّ التوصية "تقتصر على دعوة الشركات ذات العلاقات المباشرة بالمستوطنات لأنّ تنهي أنشطتها المتصلة بالاستيطان... ولا تطالب الشركات بوقف العلاقات بشركات أخرى لمجرد أنّ لها صلات بالمستوطنات... كما أنّ توصيات تقريرنا ليست موجهة إلى المستهلكين أو المستثمرين من الأفراد، ولا تطالب بمقاطعة المستهلكين أو سحب الاستثمارات أو فرض العقوبات. ليس القصد من توصيات تقريرنا أن تكون أداة للضغط على إسرائيل لمآرب بعينها. إنّما هي تعكس ضرورة التزام الشركات بما عليها من مسؤوليات بمجال حقوق الإنسان". السؤال هنا هو كيف يمكن للشركات أن تتوقف عن العمل في المستعمرات إذا لم يتم هذا (ويتراقق) مع وقف الاستثمارات هناك؟ أيضاً ألا تصبح مقاطعة منتجات المستعمرات ضرورية حتى تنصاع الشركات إلى واجباتها ومسؤولياتها بمجال حقوق الإنسان؟ وأخيراً، أليس فرض العقوبات "لمآرب بعينها" هو الملاذ الأخير إذا ما زوّرت دولة ما، كما هو حال إسرائيل، وسم المكان الذي تصنع فيه المنتجات؟

كيف تشجع سياسات الحكومة الإسرائيلية:

إعاقَة نمو الاقتصاد الفلسطيني	توسّع المستعمرات
وافقت إسرائيل على تراخيص بناء للفلسطينيين على 1% فقط من مساحة المنطقة "ج". كما قامت في العام 2015 بهدم 601 بناء مشيد في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) مشردة 1,215 شخص.	• أقرت إسرائيل خطط بناء مستعمرات على مساحة 26% من المنطقة "ج"، كما خصّصت 70% من المنطقة "ج" إلى المجالس الإقليمية للمستعمرات مما جعل هذه الأراضي خارج المناطق التي يُسمح للفلسطينيين البناء فيها أو تطويرها.
ليس هناك أية منطقة فلسطينية تحمل تصنيف "مناطق أولوية وطنية"، وبالتالي لا تحصل أية بقعة فلسطينية على مساعدات حكومية خاصة.	• منحت إسرائيل 90 مستعمرة في أراضي الضفة الغربية صفة "مناطق أولوية وطنية" وهي صفة تتيح للقاطنين والشركات فيها الحصول على مساعدات حكومية.
يعيش ما يقرب من 300 ألف فلسطيني في المنطقة "ج"، بالإضافة إلى 370 ألف في القدس الشرقية. وقامت إسرائيل برفض 94% من طلبات رخص البناء في المنطقة "ج" التي تقدّم بها الفلسطينيون خلال الفترة 2000-2012.	• يعيش نحو 560 ألف مستعمر في نحو 237 مستعمرة في الضفة الغربية في العام 2013. وتوصّل المراقب العام الحكومي في إسرائيل إلى أن 83 مستعمرة زراعية لا تدفع أية إيجارات، أي أن هذه المستعمرات تستغل الأراضي المصادرة مجاناً.
تبعاً للمعلومات من اتحاد الحجر والرغام الفلسطيني لم تمنح إسرائيل أية تراخيص مقالع جديدة للفلسطينيين منذ العام 1994. ولا تُنتج المقالع الفلسطينية في الضفة الغربية الآن سوى ربع كمية الأحجار التي تنتجها المقالع الإسرائيلية في الضفة.	• تستغل إسرائيل مقالع في الضفة الغربية تقوم بإنتاج 10-12 مليون طن من الحجر في السنة ويتم تسويق 94% من هذه الكمية في السوق الإسرائيلية والمستعمرات.
قدّر البنك الدولي أن القيود الإسرائيلية في المنطقة "ج" تكلف الاقتصاد الفلسطيني 3.4 مليار دولار سنوياً، وأن إيرادات الضرائب الإضافية التي يمكن للسلطة الفلسطينية تحقيقها في حال زالت بتلك القيود تبلغ 800 مليون دولار، وهو ما يعادل نحو نصف قيمة الدين العام.	• قامت إسرائيل في العام 2013 بتصدير ما قيمته 600 مليون دولار بضائع مصنّعة من المستعمرات في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) والجولان إلى العالم الخارجي تبعاً لمعلومات وزارة المالية.

Source: Human Rights Watch (2016). "تجارة الاحتلال: كيف تساهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق".

<https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401> "الفلسطينيين

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

مع الربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 5-1). وتوزعت هذه الشركات الجديدة بين شركات عامة وشركات مساهمة خصوصية ومساهمة أجنبية. وبلغ رأسمال هذه الشركات 132.64 مليون دينار، 63% منها كان للشركات المساهمة الأجنبية.

المقارنة السنوية

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2015 نحو 1,524 شركة، وهذا أعلى بنسبة 2.3% (34 شركة) مقارنة مع العام 2014. وبلغت إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2015 حوالي 273 مليون دينار أردني. وهذا أعلى بنسبة 22% مقارنة مع العام 2014.

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة²¹. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2015 وخلال السنة بكاملها في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

الربع الرابع

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الرابع 2015 في الضفة الغربية 408 شركة، أعلى بـ 68 شركة (20%) مقارنة مع الربع السابق، وبارتفاع بـ 36 شركة (9.7%) مقارنة

²¹ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2010-2015)

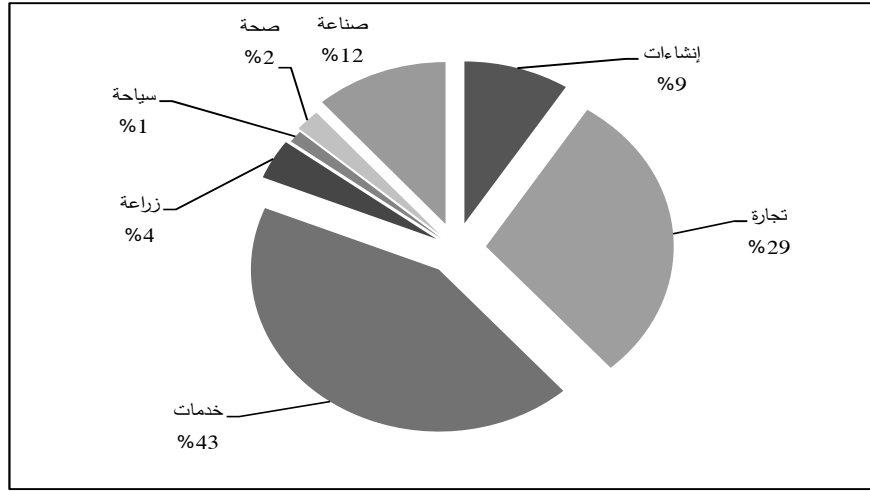
الربع	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014	العام 2015
الربع الأول	334	389	319	272	440	358
الربع الثاني	428	373	278	317	367	418
الربع الثالث	164	287	228	302	311	340
الربع الرابع	290	337	245	281	372	408
المجموع	1,216	1,386	1,070	1,172	1,490	1,524

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2016.

المسجل (116.9 مليون دينار أردني)، يليه قطاع التجارة بنسبة 29.4%. وجاء في المركز الثالث والرابع قطاعي الصناعة والإنشاءات بنسب 11.4% و 9.1% على التوالي (انظر الشكل 5-1).

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في العام 2015، بنسبة 42.7% من إجمالي قيمة رأس المال

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2015



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2016.

المساهمة الخصوصية على 45.8% من إجمالي رأس المال المسجل، بينما استحوذت كلاً من شركات المساهمة الأجنبية والعاوية العامة على 33.1% و 21% على التوالي (انظر جدول 5-2).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2015 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (577 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (929 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (18 شركة)، واستحوذت شركات

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية
حسب الكيان القانوني 2014-2015

(مليون دينار)

المجموع	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
59.736	0	0	44.887	14.850	الربع الرابع 2014
224.269	12.017	0	147.367	65.485	2014
37.385	1.277	0	23.414	12.694	الربع الأول 2015
64.105	0.831	0	49.325	13.949	الربع الثاني 2015
39.359	4.627	0	22.990	11.742	الربع الثالث 2015
132.643	83.899	0	29.622	19.121	الربع الرابع 2015
273.492	90.634	0	125.351	57.506	2015

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2016.

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

الربع الرابع
ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2015 بنسبة 20.2% مقارنة بالربع الثالث من العام 2015 (من 2,225 رخصة إلى 2,674 رخصة) عكس النزعة الفصلية. وسجلت مساحة الأبنية المرخصة في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2015 ارتفاعاً بنسبة 25.0% مقارنة بالربع الثالث 2015 (انظر الجدول 5-3). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014 يلاحظ ارتفاع أيضاً في عدد الرخص الصادرة بنسبة 24.7%، ويلاحظ ارتفاع في مجموع المساحات المرخصة أيضاً بنسبة 17.6%.

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر هام عن النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. وهناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الرسمية الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2014-2015

(المساحة ألف م²)

المؤشر	2015					2014	
	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع
مجموع الرخص الصادرة	9,214	2,674	2,225	2,345	1,970	9,075	2,144
مبنى سكني	8,420	2,422	2,050	2,153	1,795	8,312	1,950
مبنى غير سكني	794	252	175	192	175	763	194
مجموع المساحات المرخصة	3,987.5	1,150.0	920.0	1,021.8	895.7	4,077.0	978.0
عدد الوحدات الجديدة	14,819	4,350	3,405	3,838	3,226	13,777	3,452
مساحة الوحدات الجديدة	2,622.9	739.7	596.0	691.9	595.3	2,546.1	618.7
عدد الوحدات القائمة	2,767	904	746	665	452	3,053	664
مساحة الوحدات القائمة	442.3	134.5	124.0	108.5	75.3	500.7	104.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

المقارنة السنوية

العام 2015. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية 11.5% وارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى قطاع غزة 49.3%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2014، يُلاحظ ارتفاع كمية الإسمنت المستوردة إلى فلسطين بنسبة 35.2%. (انظر الجدول 5-4)

المقارنة السنوية

شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2015 ارتفاعاً بنحو 24% مقارنة بالعام 2014، حيث زادت الكمية المستوردة إلى قطاع غزة بنسبة 847%. وزاد استيراد الضفة الغربية بنحو 2%.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 1.5% خلال عام 2015 مقارنة بالعام 2014. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال عام 2015 حوالي 3,987.5 ألف متر مربع، حيث سجلت انخفاضاً بحوالي 2.2% عن العام 2014. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال العام 2015 ليصل إلى 17,586 وحدة سكنية مقارنة مع 16,830 وحدة سكنية في عام 2014.

3-5 استيراد الإسمنت

الربع الرابع

ارتفعت كمية الإسمنت المستوردة إلى فلسطين في الربع الرابع من العام 2015 بنسبة 19.3% مقارنة مع الربع الثالث من

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2014-2015 (ألف طن)

المؤشر	2015				2014	
	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
الضفة الغربية	1,526.2	406.6	364.7	418.1	336.6	1,491.4
قطاع غزة	376.1	141.1	94.5	84.7	55.8	39.7
فلسطين	1,902.3	547.7	459.2	502.8	392.4	1,531.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2015. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

وارتفاعاً بنحو 46.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. ويلاحظ أنّ نحو 64% من السيارات المسجلة خلال الربع الرابع 2015 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، 11% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (انظر الجدول 5-5).

المقارنة السنوية

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية للمرة الأولى خلال العام 2015 نحو 26 ألف سيارة. توزعت بين 65% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، 24% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، 11% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل. وبالمقارنة مع العام 2014، يلاحظ ارتفاع في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، كونها مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، وعلى درجة الثقة التفاوض بالظروف الاقتصادية الأسرية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإنّ هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

الربع الرابع

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجّلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2015 ما مقداره 7 آلاف سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 3% مقارنة مع الربع السابق

سجلت في الضفة الغربية بمقدار 49%. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج بمقدار 89% وارتفاع السيارات الجديدة والمستوردة من الخارج بمقدار 3%، وارتفاع عدد السيارات المستوردة من السوق الإسرائيلي بمقدار 19%.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
4,780	654	2,466	1,660	الربع الرابع 2014
17,474	2,386	8,911	6,177	2014
5,429	902	3,315	1,212	الربع الأول 2015
6,427	598	4,027	1,802	الربع الثاني 2015
7,192	543	5,003	1,646	الربع الثالث 2015
7,000	795	4,490	1,715	الربع الرابع 2015
26,048	2,838	16,835	6,375	2015

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. (2016)

5-5 النشاط الفندقي

فنادق القدس و11.7% في فنادق وسط الضفة الغربية. أما نسبة النزلاء في فنادق شمال الضفة الغربية فقد بلغت 4.1%.

الربع الرابع بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 112 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2015 مقارنة مع 107 فنادق في نهاية الربع الثالث من العام 2015. ووصل عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2015 ما مجموعه 118,322 نزلياً، أقاموا 373,621 ليلة مبيت (انظر الجدول 5-6). وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2015 يتبين أنّ هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 4.2%، وانخفضت بنسبة 22.4% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2014. ويتوزع النزلاء بين 60.5% في فنادق جنوب الضفة الغربية، و23.7% في

المقارنة السنوية بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 112 فندقاً في العام 2015 مقارنة مع 109 فندقاً في العام 2014. وقد انخفض عدد العاملين في الفنادق بنسبة 0.7% خلال نفس الفترة. كما انخفض عدد النزلاء بنحو 20.6% بين العامين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في الفنادق إلى 2.9 ليلة لكل نزيل مقارنة مع 2.5 ليلة لكل نزيل في العام 2014

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2014-2015

المؤشر	2015				2014	
	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	العام
عدد الفنادق العاملة	112	112	107	111	111	109
متوسط عدد العاملين	2,975	2,890	2,902	3,031	3,075	2,995
عدد النزلاء	484,394	118,322	123,531	142,852	99,689	610,347
عدد ليالي المبيت	1,420,264	373,621	336,822	417,904	291,917	1,537,311
متوسط إشغال الغرف	1,530.5	1,494.5	1,545.9	1,720.4	1,359.6	1,681.9
متوسط إشغال الأسرة	3,891.1	4,061.1	3,661.1	4,592.4	3,243.5	4,211.8
نسبة إشغال الغرف %	22.5	22.1	22.9	25.3	19.8	25.2
نسبة إشغال الأسرة %	25.8	27.2	24.6	30.3	21.2	28.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

صندوق 4: اقتصاد إسرائيل: فقر وسط الرخاء ورضى وسط البؤس!

تمّ في العام 2010 دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي" (OECD). وتعرف هذه المنظمة بأنها "تادي الأغنياء" إذ أنّها تضم 34 دولة، كلها (ربما باستثناء المكسيك وتركيا) دول متطورة وغنيّة. وتقوم المنظمة بإصدار تقارير دورية عن التطور الاقتصادي والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء. كما تقوم بإجراء دراسات متنوعة، منها على سبيل المثال تقرير "بيزا" (PISA) الذي يقيس كفاءة الأنظمة التعليمية ومستوى التلاميذ في فروع العلوم المختلفة في دول العالم، وتقرير "رفاه المواطنين" الذي يقيس مستوى تطوّر "توعيّة الحياة" في الدول الأعضاء بالمنظمة.

أصدرت المنظمة في آخر الشهر الأول من العام الحالي تقريرها الدوري عن الاقتصاد الإسرائيلي²². وجاء في التقرير أنّ الاقتصاد شهد نمواً تجاوز معدلات النمو في معظم دول المنظمة الأخرى خلال الـ 13 سنة الأخيرة، بمعدل وسطي يبلغ 4% بالسنة خلال الفترة. وقال التقرير أنّ الفضل في ذلك يعود على السياسات المالية والنقدية الحذرة التي التزمت بها إسرائيل. وتوّه التقرير إلى أنّ التشغيل في ازدياد (مستوى البطالة يبلغ 5.2% فقط)، والتضخم متهاود، والمالية العامة في حال جيدة نسبياً. وتوقّع التقرير أن ينمو الاقتصاد الإسرائيلي على معدل 3.1% خلال العام الحالي ومعدل 3.3% في العام القادم. وعلى الرغم من أنّ الصادرات تراجعت في العام الماضي (2015) إلا أنّ التقرير يتوقّع أن تتم بمعدل 3.2% في العام الحالي و4.3% في العام القادم. كما توقّع التقرير استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في العام الحالي والقادم على نفس مستواها في العام الماضي، نحو 66%.

شرح في الصورة

على أنّ هذه الصورة الوردية للأداء الاقتصادي تترافق مع نقطتي ضعف رئيسيتين حسب تقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي: الأولى: أنّ نمو الإنتاجية في الاقتصاد الإسرائيلي ضعيف. وهو أقلّ بمراحل من معدلات نمو الإنتاجية في دول المنظمة الأخرى. ويعود هذا إلى قصور بنوي في الاقتصاد، وبشكل خاص التباين بين قطاع ديناميكي مكشوف أمام المنافسة الخارجية وبين قطاع واسع محمي من المنافسة وذو إنتاجية متدنية. وهذه الثنائية أشدّ حدة في الاقتصاد الإسرائيلي منها في بقية دول المنظمة. كذلك فإنّ تخلف البنية التحتية في إسرائيل، وبشكل خاص في مجال المواصلات والنقل تنعكس سلباً على فعالية القطاع الخاص.

ثانياً: إنّ معدل الفقر في إسرائيل هو الأعلى بين كافة دول المنظمة (باستثناء المكسيك). والفقر متركّز بشكل خاص في أوساط كبار السن وهذا يعود جزئياً على انخفاض المعاش التقاعدي الأساسي. كما أنّ توزيع الدخل في إسرائيل هو من بين الأسوأ في دول المنظمة (لا يزيد عنها سوءاً سوى أربعة دول من دول المنظمة الـ 34). ويؤكد التقرير أيضاً أنّ مستوى التشغيل بين المتدنيين (الحريديم) والنساء العربيات متدنّ للغاية أيضاً، كما أنّ الإنفاق على التعليم لقاء كل تلميذ في إسرائيل هو من بين الأدنى (بالمقارنة مع مستوى الدخل) بين دول المنظمة. ويتولد معظم هذا من انخفاض الإنفاق العام المدني في الاقتصاد الإسرائيلي.

خلاصة التقرير تقول إذن، أنّ إسرائيل تمتعت خلال السنوات الماضية بواحد من أعلى معدلات النمو بين الدول المتطورة (الأعضاء في منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي)، إلا أنّ ثمرات هذا النمو لم تنوزع بشكل عادل على كافة السكان بل انحصرت في فئات محظوظة ومحدودة العدد.

مؤشر الرفاه

بالتزامن مع التقرير الاقتصادي المذكور، نشرت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي أيضاً تقييمها لمستوى الرفاه في إسرائيل²³. وهذا التقييم يعتمد على مؤشر مركب وضعته المنظمة ويتكوّن من 11 مؤشر فرعي، تضم ليس فقط المؤشرات التقليدية، مثل مستوى الدخل والصحة والتعليم، ولكن أيضاً مؤشرات عن مستويات البيئة والإسكان والأمان والمشاركة المجتمعية والتوازن بين أوقات العمل والفراغ بالإضافة إلى الإحساس بالرضى. ويضع المؤشر قيمة تتراوح بين 0 و 10 لكل مؤشر فرعي في كل دولة بالنسبة إلى مستواه في بقية دول المنظمة.

حصل عدد محدود فقط من المؤشرات في إسرائيل على أرقام أعلى من المتوسط في دول المنظمة. وهذه تتضمن مؤشر الصحة والعمل (نسبة الذين يعملون بأجر) والتعليم (85% من البالغين، أنها التعليم الثانوي العالي، هذا على الرغم من أنّ متوسط علامات التلاميذ في إسرائيل في القراءة والرياضيات والعلوم أدنى من المتوسط حسب تقييم برنامج "بيزا"). على أنّ أداء إسرائيل في معظم المؤشرات الفرعية الأخرى كان أدنى من

²² OECD Economic Surveys: Israel 2016. January 31, 2016
http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oced/economics/oced-economic-surveys-israel-2016_eco_surveys-isr-2016-en#page1

²³ Measuring and Assessing Well-Being in Israel. January 31, 2016
http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oced/social-issues-migration-health/measuring-and-assessing-well-being-in-israel_9789264246034-en#page1

المتوسط بين دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي: دخل الأسرة الصافي في إسرائيل أدنى من المتوسط في دول المنظمة (حصلت إسرائيل على علامة 3.5 من 10 بالعلاقة مع مؤشر الدخل). وكذلك الحال بالنسبة إلى مؤشر نوعية البيئة، ومؤشر المشاركة الاجتماعية (علامة 2.4 فقط من 10)، ومؤشر الأمن الشخصي، والإسكان، والأجور. ونوه التقرير بشكل خاص بالهوة الواسعة بين السكان اليهود والعرب على كافة الأصعدة، كما أكد على ما أشرنا إليه سابقاً بالنسبة إلى موقع إسرائيل المتدني للغاية على مؤشر الفقر وتوزيع الدخل.

على أن المفارقة البارزة والمحيّرة التي يشير إليها التقرير أيضاً هي أنه على الرغم من أن موقع إسرائيل في معظم المؤشرات أدنى من المتوسط في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي، إلا أن مستوى رضى السكان في إسرائيل عن حياتهم هو من بين الأعلى بين دول المنظمة. وتفسّر صحيفة "يدعوت" هذه المفارقة بأنّ المتدينين اليهود (الحريديم)، الذين يعانون من فقر مدقع وبطالة عالية وظروف سكن بائسة وتعليم متدن هم الذين يعبرون تقليدياً عن رضاهم التام بحياتهم وبظروف السكن والاقتصاد المزرية المحيطة بهم.²⁴

ما يغفله التقرير في تحليله ورؤيته الى الاداء الاقتصادي الاسرائيلي هو ان جوهر مشكلة الفقر والتخلف الذي تبقى اسرائيل بموجبه على ادنى مراتب مؤشرات الرفاه يكمن في التمييز المنهجي والمتواصل منذ 60 عام ضد الفلسطينيين العرب في اسرائيل وحرمانهم من التمتع بنفس الخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية كغيرهم من مواطني الدولة.

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك وتطور القوة الشرائية

الربع الرابع

31.60% (حيث ارتفعت أسعار البندورة بنسبة 81.89%، وصل سعر بندورة عناقيد حب كبيرة - محلي إلى 9.16 شيكل /كغم خلال شهر تشرين أول 2015). في المقابل انخفضت أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 13.00% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 14.22 شيكل /كغم خلال شهر تشرين أول 2015)، كما انخفضت أسعار الفواكه الطازجة بمقدار 5.35% (حيث انخفضت أسعار الليمون بمقدار 34.01%، وصل سعر الليمون الأصفر - محلي إلى 2.78 شيكل /كغم خلال شهر كانون أول 2015)، كما سجلت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات انخفاضاً مقداره 3.74% (حيث وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص إلى 5.88 شيكل /لتر خلال شهر تشرين ثاني 2015. كما وصل سعر السولار إلى 5.43 شيكل /لتر خلال شهر كانون أول 2015). وانخفضت أيضاً أسعار الوقود المنزلي بمقدار 1.11% (حيث انخفضت أسعار الغاز بمقدار 0.92%، وصل سعر أسطوانة الغاز - تعبئة محلية إلى 56.17 شيكل /12 كغم خلال شهر تشرين أول 2015).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.65% خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة بالربع الثالث من العام 2015، وارتفاعاً بنسبة 1.52% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع 2015 هي أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.13%، وبنسبة 1.58% مقارنة بالربع المناظر من العام 2014. كما ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 1.63% خلال الربع الرابع من العام 2015، وبنسبة 4.64% مقارنة بالربع الرابع من العام 2014. في حين سجلت أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته انخفاضاً مقداره 1.44% خلال الربع الرابع من العام 2015، وبمقدار 7.74% مقارنة بالربع المناظر (انظر الجدول 6-1).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة بالربع السابق. سجلت أسعار الخضروات الطازجة ارتفاعاً بنسبة

²⁴ <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4760148,00.html>

جدول 6-1: نسب التغير السنوية والربعية في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين على مستوى المجموعات السلعية الرئيسية

المجموعة	نسبة التغير في العام 2014 مقارنة بالعام 2013	نسبة التغير في الربع الأول 2015 عن الربع الرابع 2014	نسبة التغير في الربع الثاني 2015 عن الربع الأول 2015	نسبة التغير في الربع الثالث 2015 عن الربع الثاني 2015	نسبة التغير في الربع الرابع 2015 عن الربع الثالث 2015	نسبة التغير في العام 2015 مقارنة بالعام 2014
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.37	(0.23)	2.52	0.67	1.63	1.90
المشروبات الكحولية والتبغ	11.80	2.88	(1.56)	(2.75)	3.13	10.92
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.88)	1.59	0.41	0.78	1.01	4.75
المسكن ومستلزماته	3.31	(2.27)	(2.20)	(2.06)	(1.44)	(5.64)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(1.06)	1.57	0.03	0.23	0.47	3.41
الخدمات الطبية	8.71	0.18	(0.34)	0.71	0.17	1.05
النقل والمواصلات	(2.86)	(2.66)	1.87	0.34	(0.08)	(1.00)
الاتصالات	(2.57)	(0.41)	(0.06)	(0.31)	(0.26)	(2.10)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(1.75)	0.63	1.06	0.75	0.08	2.11
خدمات التعليم	0.05	3.01	1.15	1.20	0.19	4.98
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	4.52	0.97	0.52	0.32	1.54	2.27
سلع وخدمات متنوعة	8.55	0.96	(0.10)	(0.21)	(0.77)	1.03
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.73	(0.03)	0.85	0.04	0.65	1.43

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.43% خلال العام 2015 مقارنة بالعام السابق. ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 10.92%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 4.98%، وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 4.75%، وأسعار مجموعة الأثاث

والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 3.41%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 1.90%، وأسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 1.05%، على الرغم من انخفاض أسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 5.64%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 1.00%.

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال العام 2014، 2015

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة التغير في العام 2014 مقارنة بالعام 2013	نسبة التغير في الربع الأول 2015 عن الربع الرابع 2014	نسبة التغير في الربع الثاني 2015 عن الربع الأول 2015	نسبة التغير في الربع الثالث 2015 عن الربع الثاني 2015	نسبة التغير في الربع الرابع 2015 عن الربع الثالث 2015	نسبة التغير في العام 2015 مقارنة بالعام 2014
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(0.34)	(12.72)	5.30	(3.61)	(3.74)	(14.38)
أسعار الوقود المنزلي	5.52	(3.68)	(3.77)	(3.09)	(1.11)	(8.62)
الخضراوات الطازجة	4.44	2.01	(0.50)	(1.23)	31.60	12.82
اللحوم الطازجة	(6.28)	2.29	6.14	9.15	(0.79)	12.38
السكر	(10.02)	0.28	(2.91)	(1.67)	(1.78)	(2.20)
الأرز	5.97	6.57	0.12	0.23	(0.36)	9.13
الدواجن الطازجة	(1.21)	(5.07)	15.12	1.36	(13.00)	(0.52)
الطحين	(5.20)	(1.19)	(1.58)	(0.99)	(0.78)	(4.01)
منتجات الألبان والبيض	11.08	1.86	(4.34)	(2.00)	0.22	(1.47)
الفواكه الطازجة	5.96	(2.03)	11.40	(6.16)	(5.35)	(0.40)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

2-6 أسعار المنتج والجملة

1-2-6 الرقم القياسي لأسعار الجملة

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في فلسطين (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 0.37% خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة بالربع الثالث من العام 2015. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار مجموعة الزراعة بمقدار 0.75%، كما انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 0.37%، وأسعار مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.20%، في حين ارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.10%.

المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.77% خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة بالربع الثالث من العام 2015، نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 4.93%، وأسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 2.93%، بينما سجلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية انخفاضاً مقداره 0.21%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.12%، خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنة مع الربع السابق.

وعلى مستوى السلع ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.92%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة ومصدرة للخارج بنسبة 0.24%. وبمقارنة الربع الرابع 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.92%.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.73% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 21.62%، كما ارتفعت أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 6.12% (وهي تشكل 36% من وزن سلة أسعار المنتج)، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.84%، في حين انخفضت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.97% (وهي تشكل 61.66% من وزن سلة أسعار المنتج).

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً ارتفاعاً بنسبة 1.89% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014، كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06%.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

1-3-6 الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء

الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.62% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2015. كما شهد

وعلى مستوى السلع انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 1.20%، كما انخفضت أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.36%. وبمقارنة الربع الرابع 2015 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.18%.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.21% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 5.73% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 2.32%، كما انخفضت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.67% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وانخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.40%.

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المحلية ارتفاعاً بنسبة 4.26% خلال العام 2015 مقارنة مع العام 2014، في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 2.55% عن نفس الفترة.

2-2-6 الرقم القياسي لأسعار المنتج

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة

مجموعة استتجار المعدات بمقدار 2.54%، في حين ارتفعت أسعار مجموعة أجور وتكاليف عمال بنسبة 4.84%. تجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذه المؤشرات.

6-3-2 الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق

الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف الطرق هو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية. سجل الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق خلال الربع الرابع من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.96% مقارنة بالربع الثالث من العام 2015. (انظر جدول 6-3).

المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال العام 2015 انخفاضاً مقداره 4.52% مقارنة مع العام 2014. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة تكاليف تشغيل ومعدات وصيانة بمقدار 8.32%، وأسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية بمقدار 6.17%، وأسعار استتجار المعدات بمقدار 2.34%، في حين ارتفعت أسعار أجور وتكاليف العمال بنسبة 0.32% (انظر جدول 6-3).

هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة.

الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.63% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2015. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني العظم في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2015 انخفاضاً مقداره 1.35% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2015 (انظر جدول 6-3).

المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.40% مقارنة مع عام 2014. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة استتجار المعدات بمقدار 4.16%، وأسعار الخامات والمواد الأولية بمقدار 1.93%، في حين ارتفعت أسعار مجموعة أجور وتكاليف عمال بنسبة 3.14%. وشهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2015 انخفاضاً مقداره 0.29% مقارنة مع عام 2014. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار مجموعة استتجار المعدات بمقدار 3.76%، وأسعار الخامات والمواد الأولية بمقدار 1.69%، في حين ارتفعت أسعار مجموعة أجور وتكاليف عمال بنسبة 3.14%. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني العظم في الضفة الغربية خلال العام 2015 انخفاضاً مقداره 1.99% مقارنة مع عام 2014. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار الخامات والمواد الأولية بمقدار 4.43%، وأسعار

جدول 6-3: نسب التغير الربعية والسنوية في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية خلال السنوات 2014، 2015

الأرقام القياسية لأسعار	نسبة التغير السنوية للعام 2014 بالمقارنة مع العام 2013	نسبة تغير الربع الأول 2015 عن الربع الرابع 2014	نسبة تغير الربع الثاني 2015 عن الربع الأول 2015	نسبة تغير الربع الثالث 2015 عن الربع الثاني 2015	نسبة تغير الربع الرابع 2015 عن الربع الثالث 2015	نسبة التغير السنوية للعام 2015 بالمقارنة مع العام 2014
تكاليف البناء للمباني السكنية	0.89	(0.73)	(0.06)	(0.18)	(0.62)	(0.40)
تكاليف البناء للمباني غير السكنية	0.99	(0.83)	0.00	(0.09)	(0.63)	(0.29)
تكاليف البناء لمباني العظم	0.28	(0.98)	(0.59)	(1.02)	(1.35)	(1.99)
تكاليف الطرق	0.04	(2.69)	(0.28)	(1.54)	(0.96)	(4.52)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-6 الأسعار والقوة الشرائية²⁵

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 0.65% خلال الربع الرابع من العام 2015 مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 111.78. بالمقابل شهد هذا الربع ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.88% (من 3.844 إلى 3.878 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). هذا يعني أن القوة الشرائية للدولار ارتفعت بنحو 0.24% خلال الربع الرابع 2015 مقارنة بالربع السابق. كذلك ارتفعت القوة الشرائية للدولار بمقدار 0.18% على ضوء ارتفاع سعر صرف الدينار تجاه الشيكل بمقدار 0.829 ووصل معدل التضخم إلى 0.645 بين الربعين (انظر الجدول 4-6).

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيان	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل	
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	
2014 الربع الرابع	110.116	0.015	3.878	8.933	3.878	8.858	
2015	الربع الأول	(0.028)	3.939	2.846	3.939	3.121	
	الربع الثاني	0.853	3.876	(1.599)	3.876	(2.613)	
	الربع الثالث	0.039	3.844	(0.826)	3.844	(0.844)	
الربع الرابع	4111.78	50.64	3.878	0.884	3.878	40.18	
المقارنة السنوية							
2014	109.424	1.733	3.577	(0.949)	3.577	(2.660)	
2015	110.990	1.431	3.884	8.583	3.884	7.229	

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* يعبر معدل التضخم عن التبدل في القوة الشرائية للشيكل.

دينار) ومعدل تضخم للأسعار بالشيكل مقداره 1.43 خلال السنة.

ويتوجب التأكيد أن حسابات تطور القوة الشرائية السابقة تفترض أمرين، أولاً أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار أو الدينار تتم بالشيكل. ثانياً، ثبات دخل الأفراد (الرواتب والأجور) بالقيمة الإسمية.

أما المقارنة السنوية ما بين كامل عامي 2015 و2014، ففقد طرأ ارتفاعاً في القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار بنحو 7.15% وذلك نتيجة معدل التضخم خلال السنة (نحو 1.43%) وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (بنسبة 8.58% إلى 3.884 شيكل لكل دولار). أيضاً طرأ ارتفاع في القوة الشرائية للدينار الأردني خلال 2015 بنحو 7.23% مقارنة بالعام السابق نتيجة ارتفاع سعر صرفه مقابل الشيكل (بنسبة 8.66% ليصل إلى 5.48 شيكل لكل

²⁵ تعرف القوة الشرائية على أنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم. الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

صندوق 5: مؤشر التنمية البشرية في فلسطين والأردن

غالباً ما يتم إثارة الاعتراض بأن مستوى الدخل ليس مؤشراً كافياً أو أميناً لقياس درجة التطور والنمو في بلد ما. واستجابة لهذا يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بإصدار مؤشر مركب لقياس التطور، يُطلق عليه اسم "مؤشر التنمية البشرية" (HDI). ويتكوّن هذا المؤشر المركب من مجموع ثلاثة مؤشرات فرعية تُغطي: الصحة (عدد سنوات الحياة المتوقعة للفرد) والتعليم (الذي يتم قياسه بمؤشرين فرعيين تغطي توقع سنوات التعليم ومتوسط مستوى التعليم في الدولة)، وأخيراً، مستوى الدخل للفرد (مقاساً بمكافئ القوة الشرائية للدولار).

يعرض الجدول 1 مكونات مؤشر التنمية البشرية لكل من فلسطين والأردن في العام 2014، كما جاء في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.²⁶

جدول 1: مكونات مؤشر التنمية البشرية (2014)

الدخل	التعليم		الصحة	
	متوسط سنوات التعليم (سنة)	توقع سنوات التعليم (سنة)	توقع سنوات الحياة (سنة)	
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار مكافئ قوة شرائية)				
4,699	8.9	13.0	72.9	فلسطين
11,365	9.9	13.5	74.0	الأردن

ولغرض بناء مؤشر واحد يسمح بإجراء المقارنات الدولية، على أرضية المؤشرات الفرعية المذكورة في الجدول، يتم إعطاء قيمة 1 لأفضل دولة في العالم في كل مؤشر فرعي ورقم صفر إلى أسوأ دولة. ويجري بعد ذلك تحديد مستوى إنجاز كل دولة من الدول الأخرى في كل مؤشر فرعي بين الصفر والواحد. أخيراً، يتم جمع القيم الممنوحة للمؤشرات الفرعية الثلاثة في كل دولة (وتقسيم الحاصل على 3) للتوصل إلى قيمة المؤشر المركب. يعرض الجدول 2 تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية لكل من الأردن وفلسطين خلال الفترة 2010-2014.

جدول 2: قيمة مؤشر التنمية البشرية

	2014	2013	2012	2011	2010	
	0.677	0.679	0.685	0.675	0.670	فلسطين
	0.748	0.748	0.746	0.743	0.743	الأردن

أول ما يجب التنبيه إليه هو أنّ قيمة المؤشر هي عدد نسبي، أي أنّه يقيس أداء كل دولة بالنسبة إلى الدول الأخرى. وبالتالي فإنّ ارتفاع قيمة المؤشر (كما حدث لفلسطين بين 2010 و 2012) أو انخفاضه (كما في فلسطين أيضاً بعد 2012) لا تعني بالضرورة انخفاض بالقيم المطلقة للتعليم والصحة والدخل. الانخفاض أو الارتفاع في المؤشر يعني أنّ أداء الدولة المعنية كان أسوأ أو أفضل من أداء الدول الأخرى.

حلّت فلسطين في العام 2014 في المرتبة 113 بين 188 دولة على مؤشر التنمية البشرية، في حين جاء ترتيب الأردن في المرتبة 80. ويلاحظ أنّ ترتيب فلسطين بين الدول هبط 4 مراتب (من المركز 109 إلى المركز 113) خلال 2009-2014، في حين هبط ترتيب الأردن 8 مراتب خلال نفس الفترة.

من الأسئلة المهمة في هذا السياق هو هل يختلف ترتيب تسلسل الدول تبعاً لمؤشر التنمية البشرية عن تسلسلها تبعاً لمؤشر الدخل للفرد فقط؟ بكلمات أخرى، أليست الدول الأغنى بالدخل هي أيضاً الأولى في حقل الصحة والتعليم؟ هذا في الواقع صحيح إلى حد بعيد، إذ أنّ ترتيب معظم الدول على ضوء الدخل لا يختلف كثيراً عن ترتيبها على ضوء مؤشر التنمية البشرية. ولكن هناك بعض الاستثناءات البارزة، أهمها مثلاً الدول النفطية، إذ يهبط ترتيب دولة مثل الكويت بمقدار 46 مرتبة عند وضعها على مؤشر التنمية البشرية مقارنة بموضعها على مؤشر الدخل للفرد فقط. بالمقابل فإنّ دولة مثل كوبا تتقدم بنفس المقدار في ترتيبها بين الدول على مؤشر التنمية البشرية مقارنة بترتيبها على مؤشر الدخل للفرد. وهذا أيضاً هو حال فلسطين إذ أنّ مؤشر التنمية البشرية يدفعها 21 مرتبة إلى الأمام مقارنة بترتيبها بين الدول على مؤشر الدخل.

²⁶ UNDP: Human Development Report 2015. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report_1.pdf

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بحساب قيم مؤشر التنمية البشرية على ضوء معايير إضافية إلى جانب الصحة والتعليم والدخل. فهناك مؤشر التنمية "الجندري" (الذي يقيس المؤشرات الفرعية الثلاثة بالعلاقة مع التباين في التحصيل بين الذكور والإناث في الدول المختلفة). وهناك أيضاً مؤشر التنمية البشرية بالعلاقة مع اللامساواة في التوزيع. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عدم المساواة بين السكّان في المستوى الصحي ومستوى التعليم وتوزيع الدخل. وتبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية المرجح بعامل عدم المساواة 0.577 في فلسطين في العام 2014، وهذا ما يؤهل فلسطين لاحتلال المرتبة 97 بين الدول (مقارنة بمرتبة 113 في المؤشر العادي). وهذا التقدم في الترتيب يعني أنّ توزيع الدخل وخدمات الصحة والتعليم بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أفضل في فلسطين مما هو عليه في بعض الدول الأخرى التي تسود فيها مستويات أعلى من حيث الصحة والتعليم والدخل. أمّا بالنسبة للأردن فإنّه يتقدم مرتبتين فقط على مؤشر التنمية البشرية المرجح بعامل عدم المساواة مقارنة بالمؤشر الأصلي.

جدول 3: اللامساواة في توزيع الدخل (2005-2013)

معامل جيني	نسبة دخل أغنى 20% على دخل أفقر 40%	نسبة دخل أغنى 20% على دخل أفقر 20% من السكان	
34.5	1.4	5.5	فلسطين
33.7	1.4	5.1	الأردن

يعرض الجدول 3 مؤشرات توزيع الدخل في كل من فلسطين والأردن كما وردت في تقرير التنمية البشري الأخير. ويُستفاد من الأرقام أنّ دخل أغنى 20% من السكان في فلسطين يعادل 5.5 ضعف دخل أفقر 20% من السكان، مقارنة مع 5.1 فقط في الأردن. أي أن دخل الأغنياء بالنسبة لدخل الفقراء أعلى في فلسطين منه في الأردن. كذلك فإن التوزيع الاجمالي للدخل أكثر عدالة (أقل لا عدالة) في الأردن منه في فلسطين نظراً لأن معامل "جيني" أعلى في فلسطين منه في الأردن (كلما كانت قيمة معامل "جيني" أعلى كلما دل هذا على ارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل، وصولاً إلى الرقم 100 الذي يدل على اللامساواة المطلقة). ولغرض المقارنة فقط تذكر أنّ قيمة معامل "جيني" تبلغ 26.9 في الدنمارك (أكثر الدول عدالة في توزيع الدخل) و 48.6 في دولة مثل كوستاريكا (أقل الدول عدالة في توزيع الدخل؟).

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الربع الرابع

بمقدار 7.7% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2015 بينما انخفضت بنسبة 7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2014. أمّا الميزان التجاري السلعي والذي يمثّل الفرق بين الصادرات والواردات السلعية، فقد سجّل انخفاضاً في قيمة العجز بنسبة 3.8% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. كما سجّل انخفاضاً بنسبة 13.3% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. حيث وصل العجز إلى 1,023.9 مليون دولار خلال الربع الرابع عام 2015 (انظر جدول 7-1).

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة²⁷ خلال الربع الرابع من عام 2015 حوالي 1,259.1 مليون دولار. وانخفضت قيمة الواردات السلعية المرصودة بمقدار 1.8% مقارنة بالربع الثالث من عام 2015، كما انخفضت بمقدار 12.2% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2014. أمّا الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت نحو 235.2 مليون دولار خلال الربع الرابع 2015، بزيادة

²⁷ الصادرات "المرصودة" والواردات "المرصودة" هي فقط التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (أي للاستيراد والتصدير المسجل مع إسرائيل)، وفي "البيانات الجمركية (أي للاستيراد والتصدير مع العالم الخارجي). إضافة إلى التجارة بالمواد الزراعية التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها. وأرقام التجارة المسجلة هنا هي على الأغلب أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية لتجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل والخارج. من ناحية ثانية يتوجب الانتباه إلى أنّ أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية المذكورة هنا تختلف عن الأرقام المذكورة في الحسابات القومية، نظراً لأن الأرقام هنا تسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، في حين تسجل أرقام الحسابات القومية تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. كذلك الحال مع أرقام استيراد وتصدير الخدمات. إذ يسجل الميزان التجاري فقط قيم الاستيراد والتصدير من إسرائيل، في حين تسجل الحسابات القومية التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

الميزان التجاري السلعي حوالي 4,029.7 مليون دولار، وهذا أقل بنسبة 15.0% عن عام 2014.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال عام 2015 نحو 140.4 مليون دولار، وهذا يشكل انخفاضاً بنسبة 6.5% مقارنة مع عام 2014، أما الصادرات الخدمية إلى إسرائيل فقد بلغت حوالي 157.5 مليون دولار خلال عام 2015 وهذا يشكل انخفاضاً بمقدار 17.4% عن عام 2014. وهذا يعني أنّ ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل حقق فائضاً بنحو 17.1 مليون دولار في العام 2015.

هذه التطورات في الميزان السلعي وميزان الخدمات أدت إلى انخفاض في العجز في الميزان التجاري بمقدار 14.6% في العام 2015 مقارنة مع 2014.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال الربع الرابع عام 2015 نحو 34.2 مليون دولار، وهذا يشكل انخفاضاً بنسبة 7.8% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2015. أما الصادرات الخدمية إلى إسرائيل فقد بلغت حوالي 39.0 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2015، وهذا يعني أنّ ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل حقق فائضاً بنحو 4.8 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2015.

المقارنة السنوية

بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة إلى فلسطين في العام 2015 حوالي 4,941.6 مليون دولار. وانخفضت قيمة الواردات هذه بمقدار 13.0% في عام 2015 مقارنة مع عام 2014، (انظر جدول 7-1). أما الصادرات السلعية المرصودة فلقد بلغت نحو 911.9 مليون خلال العام. وعلى ذلك بلغ العجز في

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2014، 2015

(مليون دولار)							
المؤشر	**2015					2014	
	إجمالي العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	إجمالي العام	الربع الرابع
واردات سلع	4,941.6	1,259.1	1,282.6	1,276.0	1,123.9	5,683.2	1,433.5
واردات خدمات*	140.4	34.2	37.1	35.8	33.3	150.2	42.0
صادرات سلع	911.9	235.2	218.3	247.1	211.3	943.7	253.0
صادرات خدمات*	157.5	39.0	38.8	42.8	36.9	190.7	47.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

*تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2015 هي بيانات أولية، وهي عرضة للتعديل.

7-2 ميزان المدفوعات

الربع الرابع 2015

التحويلات الجارية بمقدار 517.4 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).²⁸

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 570.4 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أنّ عجز الحساب الجاري في الربع الرابع 2015 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج، وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 449.8 مليون دولار، وهو ما يعادل 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (انظر الجدول 7-2). ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 24% عن الربع السابق. جاء هذا العجز نتيجة عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته 1,314.7 مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بلغت قيمته 347.5 مليون دولار. كما كان هناك فائض في ميزان

²⁸ يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الميزان الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. يضاف إلى ذلك بند حساب السهو والخطأ الذي يوازن بين البندين السابقين.

وهذا العجز يقل بنسبة 20.3% عن العجز الذي تحقق في العام السابق نتيجة ارتفاع الفائض في ميزان التحويلات الجارية بنسبة 48.3% عن عام 2014.

جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر 1,549.4 مليون دولار (انخفاض بنسبة 12.2% مقارنة مع العام 2014). ويتم تسجيل الفرق بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي والتمويل الاستثنائي تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 154.8 مليون دولار (انظر الجدول 7-2).

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو -122.2 مليون دولار.

المقارنة السنوية

بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1,712.9 مليون دولار في العام 2015 (بناء على مجموع التقديرات الربعية)، ويمثل هذا ما نسبته 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني* خلال العام 2014 وأرباع 2015

(مليون دولار)

2015	الربع الرابع 2015	الربع الثالث 2015	الربع الثاني 2015	الربع الأول 2015	2014	الربع الرابع 2014	
-5,178.7	-1,314.7	-1,418.8	-1,280.7	-1,164.5	-5,036.7	-1,181.2	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**
-4,986.4	-1,268.9	-1,349.4	-1,244.6	-1,123.5	-4,830.2	-1,151.0	- صافي السلع
-192.3	-45.8	-69.4	-36.1	-41.0	-206.5	-30.2	- صافي الخدمات
1,381.6	347.5	357.4	344.9	331.8	1,482.4	357.7	2. ميزان الدخل
1,309.2	330.4	335.1	335.9	307.8	1,449.4	341.9	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
142.9	36.7	46.5	30.6	29.1	169.0	53.6	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
70.5	19.6	24.2	21.6	5.1	136.0	37.8	- الدخل المدفوع للخارج
2,084.2	517.4	475.1	572.4	519.3	1,405.3	382.0	3. ميزان تحويلات الجارية
701.5	156.5	107.0	232.0	206.0	614.6	179.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)
1,929.3	502.4	508.3	480.2	438.4	1,398.6	356.8	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
546.6	141.5	140.2	139.8	125.1	607.9	153.9	- تحويلات مدفوعة للخارج
-1,712.9	-449.8	-586.3	-363.4	-313.4	-2,149.0	-441.5	4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)
1,549.4	570.4	459.6	343.4	176.0	1,765.4	301.2	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
415.8	112.3	101.0	103.4	99.1	690.9	210.4	- صافي التحويلات الرأسمالية
1,133.6	458.1	358.6	240.0	76.9	1,074.5	90.8	- صافي الحساب المالي
-65.0	50.0	100.2	-187.4	-27.8	-27.9	4.4	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
73.4	40.3	6.3	62.8	-36.0	-179.1	-28.1	- صافي استثمار الحافظة
1,033.7	400.1	170.5	338.7	124.4	1,268.7	158.4	- صافي الاستثمارات أخرى
91.5	-32.3	81.6	25.9	16.3	12.8	-43.9	- التغير في الأصول الاحتياطية - ارتفاع
154.8	-122.2	123.9	18.4	134.7	383.6	140.3	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2015. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2015.

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

3-7 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 35.5% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أنّ المقيمين في فلسطين "يستثمرون" في الخارج 899 مليون دولار أكثر من "استثمار" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه أنّ هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. وتوضح الأرقام التفصيلية أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين تزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار 2,134 مليون دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,649 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 64.9%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 32.1%.

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الرابع من العام 2015 نحو 5,855 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 6%، واستثمارات الحافطة 18.5%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 65.6%، في حين شكّلت الأصول الاحتياطية 9.9%. وعلى مستوى القطاع، شكّلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى في إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 74.4% (انظر الجدول 3-7).

في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,956 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 50.1%، واستثمارات حافطة 16.6%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 33.3%. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكّلت الاستثمارات

جدول 3-7: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية الربع الرابع 2015

(مليون دولار)

البند	الرصيد في نهاية الربع الثاني 2015	الرصيد في نهاية الربع الثالث 2015	الرصيد في نهاية الربع الرابع 2015*
مجموع الأصول	5,917	5,959	5,855
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	348	345	352
استثمارات الحافطة في الخارج	1,120	1,109	1,084
الاستثمارات الأخرى في الخارج:	3,819	3,957	3,838
منها: عملة وودائع	3,793	3,937	3,815
الأصول الاحتياطية	630	548	581
مجموع الخصوم	4,672	4,721	4,956
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,388	2,454	2,486
استثمارات الحافطة الأجنبية في فلسطين	679	672	821
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	1,605	1,595	1,649
صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)	1,245	1,238	899

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2015

* البيانات أولية سيتم تحديثها عند الحصول على البيانات السنوية وتنفيذ المسح.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2015

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 ^d
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421	4,550	4,682
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719	2,790	2,862
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702	1,760	1,819
سوق العمل																
-عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885	917	963
-نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6	45.8	45.8
- معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	26.9	25.9
الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7	17.3
قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9	41.0
الحسابات القومية (مليون دولار)																
- الناتج المحلي إجمالي	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,476.0	12,715.6	12,677.4
الإنتفاق الخاص	3,866.80	3,765.40	3,397.90	3,932.10	4,445.20	5,086.30	5,320.20	5,847.20	6,915.70	7,174.20	8,354.70	9,602.40	10,158.50	11,062.60	11,840.4	11,795.7
الإنتفاق الحكومي	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5
الناتج المحلي للفرد (دولار)																
بالأسعار الجارية	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8
بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9
التجارة الخارجية ^b (مليون دولار)																
الصادرات السلعية	712.8	526.1	410.2	452.1	525.3	581.7	629.8	903.6	974.9	929.4	1,110.0	1,492.5	1,547.9	1,756.1	1,858.1	2,018.6
الواردات السلعية	2,526.2	2,269.9	1,859.7	2,229.3	2,850.3	3,231.6	3,328.7	3,803.2	4,145.4	4,365.7	4,613.4	5,100.6	5,574.7	6,053.0	6,496.9	6,860.2
صافي الميزان السلعي	(1,813.4)	(1,743.8)	(1,449.5)	(1,777.2)	(2,325.0)	(2,649.9)	(2,698.9)	(2,899.6)	(3,170.5)	(3,436.3)	(3,503.4)	(3,608.1)	(4,026.8)	(4,296.9)	(4,638.8)	(4,841.6)
الصادرات الخدمية	172.2	89.8	67.6	63.0	71.5	141.6	106.5	162.7	190.1	203.9	257.3	306.9	323.2	315.7	314.2	304.1
الواردات الخدمية	369.2	426.3	373.9	287.1	287.1	342.3	354.7	480.9	499.9	577.5	650.9	622.6	725.2	751.0	712.0	641.2
صافي الميزان الخدمي	(197.0)	(336.5)	(306.3)	(224.1)	(215.6)	(200.7)	(248.2)	(318.2)	(309.8)	(373.6)	(393.6)	(315.7)	(402.0)	(435.3)	(397.8)	(337.1)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015 ^d
الحساب الجاري	(857)	(828)	(486)	(1,071)	(1,588)	(1,365)	(1,233)	(418)	381	(1,143)	(1,307)	(2,070)	(1,821)	(2,383)	(2,149)	(1,713)
أسعار الصرف والتضخم																
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.611	3.577	3.884
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.093	5.046	5.483
معدل التضخم (%) ^e	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.725	1.733	1.431
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)																
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.	1,900	2,176	2,240	2,320	2,787	2,891
النفقات الجارية	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,961	3,047	3,250	3,438	3,426
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	310	-	46.8	275.1	296	211	168	164	176.8	176.8
فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(931)	(651)	(534.4)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358	1,233	798
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	259	418	88
الدين العام الحكومي	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	61,73	1,883	2,213	2,483	2,376	2,422	2,547
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
موجودات/مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,191	11,822	12,602
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,360	1,464	1,462
الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,304	8,935	9,655
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480	4,895	5,824.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

a. هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في 2015 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل انظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

b. أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

c. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

d. أرقام 2015 هي بيانات أولية عرضة للتقحيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.